جامعة آل البيت

معهد بيت الحكمة

قسم العلوم السياسية

السياسة الخارجية الكويتية في إدارة النزاعات الحدودية مع العراق والسعودية في الفترة (2003–2017)

KUWAIT FOREIGN POLICY IN BORDER CONFLICTS ADMINISTRATION WITH IRAQ AND SUDIA ARABIA 2003-2017

إعداد

سعدون عايد السعيدي

اشراف الدكتور

أ.د محمد المقداد

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

معهد بيت الحكمة

جامعة آل البيت الأردن

2017

قرار لجنة المناقشة

السياسة الخارجية الكويتية في إدارة النزاعات الحدودية مع العراق والسعودية

في الفترة (2003-2017)

إعداد

سعدون عايد السعيدي

المشرف

أ.د محمد المقداد

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم		التوقيع
الأستاذ الدكتور محمد أحمد المقداد، (رئيساً) المشرف		-------------
الدكتور عادل تركي القاضي	، عضواً	-------------
الدكتور عاهد مسلم المشاقبة	، عضواً	-------------
الدكتور خالد مفضي الدباس	، عضواً خارجي	-------------

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في كلية العلوم السياسية

معهد بيت الحكمة في جامعة آل البيت

نوقشت وأوصي بإجازتها بتاريخ 2 /2017/8م

الفصل الصيفي 2016 /2017 م

الإهـداء

إلى من علمنى العطاء بدون انتظار .. وتحمل عناء غربتي وكان خير داعماً لي ...

والدي العزيز

الى جنتي وبسمة الحياة وسر الوجود.. دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم لجراحي .. الهي لا تحرمني حنانها.

جنتي وجودي والدتي العزيزة

إلى من بهم أكبر وعليهم أعتمد ...

الى من بوجودهم أكتسب قوة ومحبة لاحدود لها....

إلى من عرفت معهم معنى الحياة

كما لا يفوتني ان اتقدم بجزيل الشكر والتقدير والدعاء الى أخي الكبير سعد عايد السعيدي مني خالص الدعاء

إخواني وأخواتي

إلى صاحبة الحكمة والحلم الكبير إلى من تحملت عني الكثير الكثير إلى من كانت عوناً لي لتحقيق المزيد

زوجتي العزيزة

إلى زهور حياتي ونعمة ربي حفظهم الله وجعلهم من الصالحين العابدين

ابنائي الأحبة (عايد . عبد الوهاب . فلاح. وسلطان. أوراد . درر)

أهديكم ثمرة جهدي المتواضع

شكر وتقدير

الحمد الله والصلاة والسلام على رسوله الكريم وبعد، أتوجه بالشكر الجزيل والامتنان إلى الأستاذ الدكتور محمد المقداد الذي اشرف على هذه الدراسة والذي لولا جهوده وتوجيهاته الثمينة لم أتمكن من إخراج هذه الرسالة الى حيز الوجود .

كما أشكر كل أعضاء الهيئة التدريسية في معهد بيت الحكمة/ جامعة آل البيت الذين كان لهم الفضل بعد الله في اناره طريق العلم امامنا، كما اتوجه بالشكر إلى كل من ساعدني أو اسدى لي خدمة أو زودني بمعلومة.

الباحث

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
قرار لجنة المناقشة	ب
الإهـداء	ج
شكر وتقدير	د
فهرس المحتويات	هـ
فهرس الخرائط	ز
ملخص	ح
Abstract	ط
الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة	**1**
المقدمة	1
أولاً: أهمية الدراسة	2
ثانياً: أهداف الدراسة	3
ثالثاً: مشكلة الدراسة وأسئلتها	3
رابعاً: فروض الدراسة	4
خامساً: المفاهيم والمتغيرات الأساسية في الدراسة	4
سادساً: حدود البحث	6
سابعاً: منهجية الدراسة	7
ثامناً: الدراسات السابقة	8
ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة	12
الفصل الثاني: السياسة الخارجية الكويتية دراسة نظرية	**13**
المبحث الأول: السياسة الخارجية الكويتية (التركيبة المؤسسية، المحددات، الخصائص)	**14**
المطلب الأول: التركيبة المؤسسية لمراكز صنع القرار في السياسة الخارجية الكويتية.	14
المطلب الثاني: محددات السياسة الخارجية الكويتية.	18
المطلب الثالث: خصائص السياسة الخارجية الكويتية.	21
المبحث الثاني: السياسة الخارجية الكويتية والعلاقات مع دول الجوار العربي.	**27**
المطلب الأول: السياسة الخارجية الكويتية والعلاقات مع العالم العربي.	27
المطلب الثاني: السياسة الخارجية الكويتية والعلاقات مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.	32

المطلب الثالث: السياسة الخارجية الكويتية والعلاقات السعودية - العراقية	35
الفصل الثالث: دور السياسة الخارجية الكويتية تجاه النزاعات الحدودية	**47**
المبحث الأول: واقع النزاعات الحدودية بين الكويت ودول الجوار.	**48**
المطلب الأول: المناطق الجغرافية المتنازع عليها بين الكويت والعراق.	48
المطلب الثاني: المناطق الجغرافية المتنازع عليها بين الكويت والسعودية.	62
المبحث الثاني: السياسة الخارجية الكويتية وإدارة النزاعات الحدودية.	**66**
المطلب الأول: السياسة الخارجية الكويتية وإدارة النزاع الحدودي مع العراق (2003-2017).	66
المطلب الثاني: السياسة الخارجية الكويتية وإدارة النزاع الحدودي مع السعودية (2003-2017).	77
المطلب الثالث: تقييم دور السياسة الخارجية الكويتية في إدارة النزاعات الحدودية مع العراق والسعودية:	79
الخاتمة والنتائج والتوصيات	**88**
الخاتمة	88
النتائج	89
التوصيات	90
المراجع	91

فهرس الخرائط

رقم الخريطة	عنوان الخريطة	الصفحة
.1	موقع الخفجي الحدودي	65
.2	الحدود البحرية العراقية الكويتية بموجب قرار مجلس الأمن 833 في 1993	76
.3	التغيرات الجيوتاريخية للحدود العراقية الكويتية	76

السياسة الخارجية الكويتية في إدارة النزاعات الحدودية مع العراق والسعودية في الفترة (2003-2017)

إعداد

سعدون عايد السعيدي

المشرف

الدكتور محمد المقداد

ملخص

هدفت الدراسة لبيان واقع مشكلة الحدود بين الكويت ودولة العراق ، وواقع مشكلة الحدود بين الكويت والسعودية، وتحليل توجهات السياسة الخارجية الكويتية في إدارة النزاعات الحدودية مع العراق والسعودية في الفترة (2003-2017)، واستخدمت الدراسة المنهج المقارن، ومنهج اتخاذ القرار.

من أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة ما يلي: أن مشكلة الحدود في الوطن تعد من المشاكل التي أثرت بشكل كبير على الاستقرار والتعاون بين الدول العربية، ومنها العلاقات الكويتية – السعودية وقد كان لمشاكل الحدود تأثير واضح على العلاقات الكويتية – العراقية، وعلى الاستقرار السياسي في الدولتين، وأن الكويت تعمل على توظيف الادوات الدبلوماسية في حل نزاعاتها الحدودية مع السعودية للمحافظة على العلاقات السياسية والاقتصادية بين الدولتين من خلال المفوضات الدبلوماسية وعلى اعلى المستويات للجارة السعودية، وقد اعتمدت سياسة اللجوء الى المنظمات الدولية في إدارة نزاعاتها الحدودية مع العراق والتحكيم الدولي لحل الخلافات وترسيم الحدود مع العراق .

وفي ضوء نتائج الدراسة فأنها توصي: بتوظيف الدبلوماسية الكويتية، بمختلف أدواتها ومقوماتها لبناء جسور الثقة في الترتيبات الإقليمية وتطوير العلاقات الكويتية مع العراق والسعودية، وإدارة نزاعاتها الحدودية مع العراق والسعودية بما يساهم في حل النزاعات بالطرق السلمية .

KUWAIT FOREIGN POLICY IN BORDER CONFLICTS ADMINISTRATION WITH IRAQ AND SUDIA ARABIA 2003-2017

By
Saadoun Ayed Al- Saidi
supervision
Dr. Mohamed Al- Mogdad
dad

Abstract

The study aimed to clarify the reality of the problem of the border between Kuwait and the State of Iraq, the reality of the border problem between Kuwait and Saudi Arabia, and analysis of the Kuwaiti foreign policy trends in the management of border disputes with Iraq and Saudi Arabia in the period 2003-2017. The researcher relied on using comparative approach.

The most important findings of the study are the following: The border problem in the Arab world is one of the problems that greatly affected the stability and cooperation among the Arab countries, including the Kuwaiti-Saudi relations. The border problems have had a clear impact on the Kuwaiti- In the two countries, and that Kuwait is working on the use of diplomatic tools in resolving its border disputes with Saudi Arabia to maintain political and economic relations between the two countries through diplomatic missions and at the highest levels of Saudi neighbor. The policy of resorting to international organizations In the management of its border disputes with Iraq and international arbitration to resolve differences and demarcation of the border with Iraq.

In light of the results of the study, it recommends: Employ Kuwaiti diplomacy, with its various tools and components, to build bridges of confidence in regional arrangements, develop Kuwaiti relations with Iraq and Saudi Arabia, and manage its border disputes with Iraq and Saudi Arabia.

الفصل الأول

الإطار النظري للدراسة

المقدمة:

حظي موضوع الحدود بين الدول باهتمام كبير وأصبح من المواضيع التي شغلت فقهاء القانون الدولي، منذ أن برزت إلى الوجود الدولة القومية ككيان سياسي وقانوني وفاعل رئيس في محيط العلاقات الدولية قبل أن تصبح من الشواغل الأساسية لهذه الدول القومية من أجل تأكيد سيادتها الوطنية والإقليمية، إن الحفاظ على هذه الحدود كلّف العديد من الدول الكثير من الموارد البشرية والمادية. وتكاد معظم الدول العربية سواء في المشرق أو المغرب العربي تواجه مشاكل حدودية كنتيجة لعمليات ترسيم الحدود التي رسمها المستعمر والتي تشكل تهديداً فعلياً لتطوير العلاقات بين الدول العربية، وبالتالي تهديداً للأمن القومي العربي الذي يواجه حالة من الانقسام في ظل التهديدات الإقليمية والدولية.

لا تزال مشكلة الحدود البحرية بين العراق والكويت تلقي بظلالها على اتجاه مسار العلاقات بين العراق والكويت وعلى مجمل علاقات العراق بدول الخليج العربي، وذلك من جراء النتائج المترتبة عن استثمار نتائج حروب الخليج الثانية والثالثة في عامي 1991 و2003، لصالح دولة الكويت في فرض وجهة نظرها ومصالحها في ترسيم الحدود بينها وبين العراق وخصوصاً في توسيع سيطرتها على الواجهة البحرية في خور عبد الله وقد ساندتها في ذلك بقية دول الخليج، علماً بأن النظام العراقي السابق قبل بهذا الترسيم دون الأخذ بنظر الاعتبار مصلحة الشعب العراقي خصوصاً والكويتي بوجه عام، والذي قامت به لجنة تابعة للأمم المتحدة بعد العام 1991، وتم تضمين نتائج عملها في القرار الدولي رقم 833 لسنة 1993.

وقامت الحكومة العراقية عام 2010م بوضع حجر الأساس لبناء ميناء الفاو الكبير على الجانب العراقي من الخور، في حين بدأت الحكومة الكويتية ببناء ميناء مبارك الكبير على الجانب الكويتي في الضفة الغربية لخور عبد الله، كما وقعت الحكومتان، عام 2012م، اتفاقية نصت على "التعاون في تنظيم الملاحة البحرية، والمحافظة على البيئة البحرية في الممر الملاحي في خور عبد الله، بما يحقق مصلحة كلا الطرفين"، وأثار قرار الحكومة العراقية بتاريخ 26 يناير 2017، بتسليم الكويت "قناة خور عبد الله" البحرية على شط العرب، في إطار قرار دولي واتفاقية ثنائية بين البلدين على ترسيم الحدود، أزمة سياسية بين رئيس الوزراء العراقي، حيدر العبادي، ونواب شيعة، رغم أن القناة تعود ملكيتها للكويت، بموجب قرار صادر عن مجلس الأمن عام 1993م، ورغم مصادقة مجلس النواب العراقي نفسه على اتفاق حول تنظيم الملاحة في القناة.

وقد بدأت الخلافات الكويتية السعودية حول حقل "الخفجي" في عام 2009، على خلفية تجديد السعودية العقد مع شركة "شيفرون تكساكو"، لثلاثين عامًا، دون التنسيق مع الجانب الكويتي ووقعت الكويت والسعودية اتفاقياتٍ عدة لتنظيم العمل في هذه المنطقة، في 3 مارس 2010، وتضمنت أن أي نزاع ينشأ بين الطرفين ولم يتم احتوائه خلال مدة معينة، يجب أن يُعرض على مركز التحكيم التجاري الخليجي التابع لمجلس التعاون الخليجي.

تلقي هذه الدراسة الضوء على الدبلوماسية في توجهات السياسة الخارجية الكويتية في إدارة النزاعات الحدودية مع العراق والسعودية في الفترة (2003-2017).

أولاً: أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في محاولتها الوقوف توجهات السياسة الخارجية الكويتية في إدارة النزاعات الحدودية مع العراق والسعودية في الفترة (2003-2017)، وخصوصاً في هذه المرحلة التي تزايد فيها حدة الاستقطابات والصراعات السياسية في المنطقة العربية. وتكمن أهمية هذه الدراسة من ناحيتين:

الأهمية العلمية للدراسة :

تكمن الأهمية العلمية للدراسة بمحاولتها كشف تأثير إدارة الكويت للنزاعات الحدودية وأثرها على العلاقات مع العراق والسعودية في الفترة (2003–2017) بما يساعد على تحليل فاعلية الأدوات والطرق التي تستخدمها الكويت في حل النزاعات الحدودية الكويتية مع العراق والسعودية سواء قانونية أو سياسية. وإثراء الدراسات السابقة التي تناولت موضوع مشاكل الحدود في الوطن العربي، والسياسة الخارجية للدول في حل النزاعات الحدودية بين الكويت والعراق والسعودية.

الأهمية العملية:

تكمن هذه الأهمية في تقديم دراسة علمية منهجية تساهم في توفير معلومات وبيانات آليات السياسة الخارجية الكويتية في حل نزاعاتها الحدودية مع العراق والسعودية.

ثانياً: أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة على تحقيق الأهداف التالية:

- بيان واقع مشكلة الحدود بين الكويت و كل من دولة العراق والسعودية في الفترة 2003–2016؟
- تحليل أدوات السياسة الخارجية الكويتية في إدارة نزاعاتها الحدودية مع العراق والسعودية في الفترة (2003–2017)
- تقديم مجموعة من الاقتراحات والتوصيات التي تثري موضوع الدراسة.

ثالثاً: مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تثير قضايا الحدود مشكلات كبيرة بين الدول العربية مما ينعكس بشكل سلبي على العلاقات بين الدول وفي ضوء ما أثارته قضايا الحدود من خلافات وجدل بين العراق والكويت بالإضافة الى وجود اشكالية حقيقة في العلاقات الكويتية السعودية وخلافات بين قضايا الحدود.

من هنا تطرح الدراسة المشكلة التالية:

ما مستوى تأثير الحدود على العلاقات الكويتية السعودية؟

أسئلة الدراسة:

تحاول هذه الدراسة الإجابة عن التساؤلات التالية :

- ما واقع مشكلة الحدود بين الكويت وكل من دولة العراق والسعودية في الفترة 2003-2016؟
- ما توجهات السياسة الخارجية الكويتية في إدارة النزاعات الحدودية مع العراق والسعودية في الفترة (2003-2017)

رابعاً: فروض الدراسة:

ترتكز الدراسة على فرضية رئيسية :

الفرضية الأولى: هناك علاقة ارتباطية بين دور السياسة الخارجية الكويتية وبين القدرة على إدارة النزاعات الحدودية مع العراق والسعودية.

الفرضية الثانية: تؤثر توجهات السياسة الخارجية الكويتية على إدارة النزاعات الحدودية مع العراق والسعودية في الفترة (2003-2017)

خامساً: المفاهيم والمتغيرات الأساسية في الدراسة:

الحدود: تعني كلمة الحدود في اللغة الحاجز أو الفاصل بين شيئين متجاورين لتمييز أحدهما عن الآخر (لسان العرب، (د.ت):115). وورد في القاموس المحيط أن "الحد هو الفاصل بين شيئين، ومنتهى الشيء حده وتمييز الشيء عن الشيء"، فيقال "فلان حديد فلان إذا كانت أرضه إلى جانب أرضه"(القاموس المحيط، 1320هـ:286-287)، كما يقال "داري حديدة داره إذا كانتا متجاورتين" (القاموس المحيط، 1344هـ:268).

الحدود: تعرف الحدود بأنها "تحديد الاختصاص المطلق للدولة، وتحديد إقليمها"، كما تعرف بأنها "حد الدولة هو الخط الذي يعين حدود المنطقة التي تستطيع الدولة أن تمارس حق سيادتها عليها" (الشاعري، 2006 :206).

وتعرف **اجرائيا** على أنها الحدود المشتركة بين الكويت والعراق والسعودية والتي تثير خلافات سياسية بين هذه الدول نتيجية الخلاف بين بعض الحدود المشتركة.

السياسة الخارجية: وتشير الموسوعة السياسية العربية إلى أن السياسة الخارجية هي: "تنظم نشاط الدولة، ورعاياها والمؤسسات التابعة لسيادتها، مع غيرها من الدول والتجمعات الدولية، وتهدف السياسة الخارجية إلى صيانة استقلال الدولة وأمنها وحماية مصالحها الاقتصادية، ولما كانت السياسة الخارجية تؤثر تأثيراً خطيراً على شؤون الدفاع والأمن والاقتصاد ونواحي الحياة الحديثة المختلفة، فإن وضع مبادئ وأهداف السياسة الخارجية الرئيسية والقرارات الكبيرة من شأن قيادة الدولة العليا: رئاسة الدولة والحزب الحاكم والوزارة صاحبة الاختصاص والهيئة التشريعية، ويكون وزير الخارجية ومساعدوه والموظفون في وزارته وفي السفارات والقنصليات والبعثات التابعة لهذه الوزارة مسئولين عن تنفيذ مبادئ السياسة الخارجية وتحقيق أهدافها. الا أن نمو العلاقات الدولية وتزايد أهميتها والتطور الذي طرأ على المواصلات أدخل تعديلات مهمة في هذا المجال ودفعت بالقيادات الحقيقية والكبرى في الدول إلى المشاركة المتزايدة في مختلف نواحي السياسة الخارجية(الكيالي، 1990 :386-387).

وتعرف **إجرائيا** بأنها مجموعة الوسائل التي تستخدمها الكويت لإدارة نزاعاتها الحدودية بين الكويت والعراق خلال الفترة 2003-2017.

خور عبد الله: ممر مائي يقع في شمال الخليج العربي بين جزيرتي بوبيان ووربه وشبه جزيرة الفاو العراقية ويمتد خور عبد الله إلى داخل الأراضي العراقية مشكلاً خور الزبير الذي يقع به ميناء أم قصر العراقي، وذكر عامر عبد الجبار وزير النقل السابق، أن قرار رقم833 كان من قسمين قسم رسم منذ 1993 من (ميناء ام قصر- دعامة)، وقسم لم يرسم كونه عراقياً، أما الترسيم الجديد للجزء العراقي الذي جرى التصويت عليه في مجلس النواب العراقي باسم (اتفاقية خور عبد الله المذلة) فصوت للمرة الأولى على كونها مذلة، وصوت مرة أخرى لتمريرها ففي يوم 2013/8/22 تم المصادقة عليها (الكعبي، 2017).

المنطقة السعودية الكويتية المحايدة: تعرف أيضاً بالمنطقة المقسمة، هي منطقة بمساحة 5.770كم² بين حدود السعودية وحدود الكويت وظلت غير مرسمة حتى تأسست بموجب معاهدة عقير في 2 ديسمبر 1922. وفي المنطقة التي عرفت فيما بعد باسم المنطقة المحايدة أو المنطقة المقسمة، أعلنت اتفاقية عقير أن" حكومة نجد والكويت سوف تتقاسم الحقوق المتساوية عن طريق المساعي الحميدة لحكومة بريطانيا العظمى من خلال اتفاقية مزيدة تأسست بين نجد والكويت حول هذا الشأن." ومع ذلك، فقد كان هناك اهتمام محدود في تسوية أكثر تحديداً فيما يعرف "بالمنطقة المحايدة" حتى اكتشاف 1938، للنفط في برقان، الكويت .مع احتمال اكتشاف النفط داخل "المنطقة المحايدة" نفسها، ومنح الامتيازات 1948-1949 من خلال الحكومتين لشركات خاصة. لاحقاً نقبت الحكومتين عن النفط بموجب اتفاقية تشغيل مشتركة (بدير، 2017).

سادساً: حدود البحث:

حدود زمانية: تقتصر الدراسة على الفترة الزمنية ما بين (2003-2017) وهي الفترة الزمنية التي شهدت فيها دولة العراق تطورات سياسية مهمة بعد عام 2003.

حدود مكانية: تقتصر الدراسة على (الكويت، السعودية، العراق)

سابعاً: منهجية الدراسة:

أعتمد الباحث في دراسته على المناهج التالية:

المنهج الوصفي التحليلي:

يقوم على وصف وتحليل وعرض البيانات والمعلومات التي تتم بشكل علمي منظم من أجل الوصول إلى أغراض محددة لوضعية اجتماعية أو مشكلة اجتماعية أو إنسانية، ويقوم المنهج التحليلي على تحليل الوقائع والأحداث السياسية وفق منظور علمي منهجي للوصول إلى الحقائق حول موضوع البحث. وسيتم استخدام هذا المنهج في بيان طبيعة السياسة الخارجية الكويتية في إدارة النزاعات الحدودية مع العراق والسعودية في الفترة (2003–2017)، وأسبابه ومراحل تطوره والاطراف الفاعلية فيه .

منهج اتخاذ القرار:

يهتم هذا المنهج بتحليل كل العوامل والمؤثرات التي تحيط بصانعي القرارات في السياسات الخارجية، حيث تأخذ بعين الاعتبار مراحل صنع القرار، العوامل المؤثرة في صنع القرار، ودوافع صنع القرار. (بوزيدي، 2008: 4) والخطوات التي تسير فيها عملية اتخاذ القرار هي: تحديد المعيار الرئيسي، ثم تحديد المتغيرات المرتبطة بالموضوع، ثم قياس المتغيرات بالمعيار الرئيسي، ثم اختيار الهدف، ثم رسم استراتيجية تحقيق الهدف، ثم اتخاذ القرار بانتهاج سلوك معين، ثم انتهاج السلوك فعلاً، وأخيراً تقويم نتائج السلوك قياساً على المعيار الرئيسي (كردي، 2012: 3)، وتم استخدام هذا المنهج في تحليل توجهات صانعي القرار في السياسية الخارجية الكويتية تجاه مشاكل الحدود مع السعودية والعراق.

ثامناً: الدراسات السابقة:

بعد البحث والمسح حول موضوع الدراسة وجد الباحث أن هناك ندرة في الدراسات التي تناولت هذا الموضوع ومن أهم هذه الدراسات ما يلي:

دراسة عبد الرضا أسيري، (1992)، سياسة الكويت الدولية المعاصرة: انجازات، إخفاقات، تحديات، الطبعة الثانية، جامعة الكويت، دولة الكويت. هدفت هذه الدراسة للتعرف على واقع العلاقات السياسية الكويتية العراقية قبل عام 1992، وقد توصلت الدراسة إلى وجود محددات سياسية ترتبط بالظروف الإقليمية وخصوصاً الحرب العراقية الإيرانية والتي ساهمت في تطور العلاقات بين البلدين، وقد تناولت الدراسة سياسة الكويت الخارجية اتجاه العراق من عام 1961 حتى عام 1990.

دراسة أحمد حمود الدويهيس، سياسة الكويت الخارجية من (1961-1991)، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان (1992). هدفت هذه الدراسة إلى تحليل المرتكزات والثوابت التي تنطلق منها سياسة الكويت الخارجية على المستوى الإقليمي والدولي، وتوصلت الدراسة إلى حدوث نقلات في العلاقات الخارجية الكويتية. وقد حاولت الكويت تطوير علاقاتها السياسية مع دول العالم وخصوصاً الدول المؤثرة على المستوى الإقليمي والدولي. وقد اقتصرت هذه الدراسة على تناول سياسة الكويت الخارجية خلال الفترة التاريخية من (1961-1991) ، في حين تتناول هذه الدراسة بإضافة المتغيرات التي طرأت على سياسة الكويت الخارجية من عام (1990-2001) .

دراسة عبد الرضا أسيري، (1993)، سياسة الكويت الخارجية: قراءة في الماضي ونظرة في المستقبل، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الأول والثاني، جامعة الكويت، دولة الكويت. لقد

اختصت هذه الدراسة بالعوامل المؤثرة على السياسة الخارجية الكويتية خلال الفترة الزمنية المنتهية بعام 1990 وقد قام من خلال أطروحة الدراسة بإضافة العوامل المؤثرة على السياسة الخارجية الكويتية بعد عام 1990 خلال الفترة (1991–2001).

دراسة مركز البحوث والدراسات الكويتية، (1993)، تخطيط الحدود الدولية بين دولة الكويت وجمهورية العراق كما أقرتها الأمم المتحدة، المركز العربي، دولة الكويت. تتحدث هذه الدراسة عن المعاهدات والاتفاقات التي تمت بين البلدين حول مسألة الحدود خلال العقود الماضية والمعاهدات الدولية في هذا الشأن وطبيعة التدخل العربي لحل هذه الأزمة.

دراسة رشيد حمد العنزي، (1999)، المسؤولية الدّولية للعراق عن حرق آبار النفط الكويتية، رسالة ماجستير جامعية، جامعة الكويت، 1999. تناولت هذه الدراسة حماية البيئة من التلوث بالمواثيق والقرارات الدولية والمسؤولية الدولية الجزائية عن حرق آبار النفط الكويتية، والمسؤولية الدولية ومدى انطلاقها على الجرائم العراقية ضد دولة الكويت.

دراسة مشاري عبد الرحمن النعيم، بعنوان "الحدود السياسية السعودية: البحث عن الاستقرار"، لندن، دار الساقي (1999) هدفت هذه الدراسة إلى إعادة تأطير موضوع النزاعات الحدودية البرية بين السعودية وجاراتها، حيث روعي فيها إتباع أسلوب جديد يبرز الاقتراحات المتوالية التي تقدمت بها أو بحثتها أطراف النزاعات المختلفة؛ ويتضمن بعض هذه الاقتراحات معلومات أُغفل ذكرها في كثير من أدبيات الحدود السياسية الرعبية أو لم تعط نصيبها من التركيز. ومن المأمول أن تساهم هذه الدراسة في تعميق فهم النخب والجمهور العربي الواسع نحو صوغ تعامل واعٍ مع النزاعات الحدودية العربية –المرتبطة بترسخ نظام الدول العربية الحديثة– بما يتواءم مع المصالح الوطنية لأطرافها والمصالح العربية العليا .والتجربة السعودية في التعامل مع الملفات

الحدودية تنزع نحو تصفية القضايا الحدودية العالقة وتتسم عموماً بسعيٍ نحو الاستقرار الوطني والإقليمي .

دراسة مشاري عبد الرحمن النعيمي بعنوان "الحدود السياسية السعودية البحث عن الاستقرار" (1999)، وقد هدفت هذه الدراسة إلى تحليل مدى تأثير الخلافات على استقرار العلاقات بين المملكة العربية السعودية ودول الجوار، وقد خلصت الدراسة الى أن هنالك اهتماماً متزايداً من المملكة وتوجهها نحو حل المشاكل الحدودية نظراً لتأثيرها المباشر على علاقات المملكة مع الدول الجوار.

دراسة محمد نايف العنزي، (2000)، تاريخ العلاقات السياسية بين الكويت والعراق في الفترة (1961–1973)، الطبعة الأولى، مركز البحوث والدراسات الكويتية، دولة الكويت. تعتبر هذه الدراسة دراسة تاريخية للعلاقات السياسية الكويتية العراقية خلال فترة زمنية معينة (1961–1973)، وقد قام من خلال هذه الدراسة بإضافة تاريخ العلاقات السياسية بين البلدين بعد هذه الفترة الزمنية.

دراسة أحمد يوسف أحمد، بعنوان " ضعف التقاليد المؤسسية في حل النزاعات العربية العربية" (2001)، وقد هدفت هذه الدراسة إلى تحليل دور مجلس جامعة الدول العربية في تسوية النزاعات بين الأعضاء، حيث بينت الدراسة أن دور جامعة الدول العربية ضعيف جداً في تسوية النزاعات التي تحدث بين الدول الأعضاء، وأوصت الدراسة بضرورة تعديل ميثاق الجامعة ليزيد من قدرتها على حل النزاعات بين الدول الأعضاء.

دراسة محمد محمود السرياني، بعنوان "الحدود الدولية في الوطن العربي نشأتها وتطورها ومشكلاتها" (2001)، وهدفت إلى إلقاء الضوء على قضايا الحدود الدولية في الوطن العربي من حيث النشأة والتطور والمشكلات وتعرض الخطوط العريضة لوسائل حلّ الخلافات بروح موضوعية.

دراسة طلال زيد عبد الله مرزوق (2002)، المؤثرات الإقليمية للسياسة الخارجية الكويتية، (دراسة حالة)، الغزو العراقي لدولة الكويت، من خلال الوثائق الكويتية. تناولت هذه الدراسة موضوع المؤثرات الإقليمية للسياسة الخارجية الكويتية (دراسة حالة) الغزو العراقي لدولة الكويت من خلال الوثائق الكويتية، هادفة إلى تحديد طبيعة السلوك الخارجي للسياسة الخارجية الكويتية تجاه العراق خلال الفترة (1961-1990) ومدى أثر عامل الغزو العراقي لدولة الكويت على سياسة الكويت الخارجية، بافتراض عدة فرضيات في المقدمة وباستخدام منهاج البحث العلمي للوصول إلى نتائج من خلال هذه الدراسة. وتم من خلال الدراسة استعراض الموروث التاريخي لسياسة الكويت الخارجية اتجاه العراق من عام (1961-1990) إلى فترة الاحتلال العراقي لدولة الكويت. وتم دراسة المرتكزات والثوابت للسياسة الخارجية الكويتية اتجاه العراق من عام (1990-2001) بعد تحرير دولة الكويت. كما تناولت هذه الدراسة موضوع الغزو لدولة الكويت وأثره على سياسة الكويت الخارجية وعلى العلاقات العربية –العربية، والمتغير الذي طرأ على سياسة الكويت الخارجية قبل الغزو العراقي لدولة الكويت وبعد تحرير دولة الكويت، وأثر هذا المتغير على سياسة الكويت الخارجية.

دراسة شذى خليل، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية أزمة خور عبد الله : مصالح وطنية ام مكاسب سياسية (2017) النزاع الحدودي مع الكويت منذ 1932 في زمن الحكم الملكي، مما أبقى المشكلة قائمة حتى قيام ثورة 17-30 تموز التي رفضت هي الأخرى توصيف الحدود، وكان موقف الحكومة العراقية واضحاً وصريحاً في عام 1973 مع الكويت، هو أن العراق لا يعترف بالرسالة المنسوبة لنوري السعيد 1932، ولا محضر 1963 لأن جزيرتي وورِبه وبوبيان والساحل المقابل لهما تقع ضمن الأراضي العراقية، لكن الظروف التي مر بها العراق أستغلها الجانب الكويتي، وخصوصاً الحرب العراقية الإيرانية بتوسعها على حساب الأراضي العراقية.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

تتميز هذه الدراسة بكونها من الدراسات الحديثة التي تبحث في السياسية الخارجية الكويتية تجاه مشاكل الحدود بين الكويت والعراق والسعودية، ففي حين أن معظم الدراسات السابقة قد تناولت العلاقات بين الدولتين في فترات زمنية مختلفة عن الدراسة الحالية، حيث أن معظمها قد تناول العلاقات قبل عام 1992، إلا أن الدراسة الحالية تحاول تحليل ودراسة السياسة الخارجية الكويتية في إدارة النزاعات الحدودية مع العراق والسعودية.

الفصل الثاني

السياسة الخارجية الكويتية دراسة نظرية

تنبع أهمية السياسة الخارجية من كونها أحد حقول المعرفة التي تأثرت بعدة مؤثرات كغيرها من حقول المعرفة الأخرى (الكيالي،1990: 143)، تعد السياسة الخارجية انعكاس للسياسة الداخلية، ويتوقف نجاحها على فعالية السياسة الداخلية، وأن أبرز ما يميزها عن السياسة الداخلية هو أن عملية اتخاذ القرار في البيئة الداخلية تخضع لمعايير ومفاهيم السيادة الوطنية، مما يجعل إمكانية التحكم في التشريع والتنفيذ أمر تختص به السلطة الوطنية القائمة وحدها بعكس ما يحدث في السياسة الخارجية، ولما كان المحيط الدولي الذي تعمل من خلاله السياسة الخارجية يتشكل من عدة إرادات وسيادات ومصالح مختلفة ومتناقضة، فإن الأمر الذي يميز السياسة الخارجية عن غيرها هو أنها تعمل في محيط ليس لها مطلق الصلاحية في توجيهه أو إخضاعه لإراداتها وأهدافها كما هو الحال في مجال السياسة الداخلية. (القباع، 1986 :25). سوف يتم تناول هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: السياسة الخارجية الكويتية (التركيبة المؤسسية، المحددات، الخصائص)

المبحث الثاني: السياسة الخارجية الكويتية والعلاقات مع دول الجوار العربي.

المبحث الأول: السياسة الخارجية الكويتية (التركيبة المؤسسية، المحددات، الخصائص)

لا يوجد هناك تعريف ومفهوم محدّد للسياسة الخارجية، من منطلق ارتباطها بكيان سياسي دائم الحركة والتغير، وهي بهذا تخضع للمفاهيم الاجتماعية النسبية التي تبقى في مضمونها هي الأساس(نعمة، 1972: 8). ومن هنا، فإن السياسة الخارجية هي السلوك السياسي الخارجي الذي يتبعه صانع القرار في موقف معين مقابل غيره من اللاعبين الدوليين خارج الحدود الإقليمية لدولته، وذلك بهدف إنجاز إحدى مكونات المصلحة الوطنية أو القومية. وتمثّل سياسة دولة ما نحو دولة أو منطقة أخرى أو قضية معينة، جزءاً من السياسة الخارجية للدولة الأولى، وغالباً ما تجابه بسياسة (خارجية) للدول الثانية أو الأخرى، كرد فعل (سلبي أو إيجابي) من الدول الثانية والأخرى، على سياسة الدول الأولى وتفاعل هاتين السياستين ينتج عنه سياسة (دولية) معينة تتجسد في أحداث ووقائع، عاجلة أو أجلة معينة (فاضل،2011، 543).

سوف يتم تناول هذا المبحث من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: التركيبة المؤسسية لمراكز صنع القرار في السياسة الخارجية الكويتية.

المطلب الثاني: محددات السياسة الخارجية الكويتية.

المطلب الثالث: خصائص السياسة الخارجية الكويتية.

المطلب الأول: التركيبة المؤسسية لمراكز صنع القرار في السياسة الخارجية الكويتية.

أتبعت دولة الكويت نظام سياسي وسطي يجمع بين النظامين البرلماني والرئاسي مع انعطاف أكبر نحو البرلماني، انطلاقاً من كون النظام الرئاسي أقرب للتطبيق كاملاً في

الجمهوريات، وأن جوهره في إن رئيس الدولة يُنتخب من الشعب لبضع سنوات، ويكون مسؤولاً أمامه بل وأمام ممثليه (قلعجي،1975: 57).

الأمير: يعتبر الأمير السلطة الأعلى في البلاد ويضطلع بمهام واختصاصات ويتمتع بصلاحيات تفوق أي مؤسسة أو سلطة أخرى في الدولة، وتشمل اختصاصاته وصلاحياته جوانب تشريعية وتنفيذية على حد سواء، فضلاً عن ذلك هو القائد الأعلى للقوات المسلحة، وهو الذي يعين رئيس مجلس الوزراء، والوزراء وله أن يعفيهم من مناصبهم بناء على ترشيح رئيس مجلس الوزراء، وللأمير أن يعلن الأحكام العرفية وحق إبرام المعاهدات ويتمتع بحصانة، فذاته مصونة لا تمس كما لا يجوز مخاصمته باسمه أمام المحاكم (قلعجي،1975 :57).

ولي العهد: ينوب ولي العهد عن الأمير في ممارسة صلاحياته الدستورية في حال تغيبه خارج الدولة، وللأمير أن يستعين بولي العهد في أي أمر من الأمور الداخلية في صلاحيات رئيس الدولة الدستورية، ويمارس ولي العهد في دولة الكويت منذ إعلان الدستور سلطات رئيس مجلس الوزراء، دون أن تكون هناك أية نصوص قانونية في الدستور تقضي بذلك، مما يجعل هذا الأمر عرفاً يمكن الأخذ به أو تجاوزه، لا نصاً يقضي بأن يكون رئيس الوزراء ولياً للعهد بصورة إلزامية.

مجلس الأمة: هو مؤسسة منتخبة من الشعب، ويتمتع بصلاحيات واسعة رقابية وتشريعية، ويشرف على أعمال الحكومة وله حق سحب الثقة منها متضامنة أو من كل وزير على حدة، ولا قيد على صلاحيات واختصاصات المجلس سوى المسؤولية أمام الشعب، ويتمتع الأمير بصلاحية حل المجلس إذا ما وصلت العلاقة بينه وبين الحكومة إلى طريق مسدود وأصبح من الصعب التعاون بينهما.

مجلس الوزراء: يتولى مجلس الوزراء مهام خطيرة في واقع النظام القائم بدولة الكويت شأنه في ذلك شأن المجالس الوزارية في بقية النظم الديمقراطية البرلمانية فهو الذي يهيمن على مصالح الدولة ويرسم السياسة العامة للحكومة ويتابع تنفيذها، ويشرف على سير العمل في الإدارات الحكومية (راشد، 2005 :30).

- **عملية صنع السياسة الخارجية في دولة الكويت**

جعل الدستور من مجلس الأمة السلطة التشريعية صاحبة الاختصاص الأصلي في عملية التشريع، وقد منحه الدستور حق اقتراح القوانين خصوصاً في تشريعات الشؤون المالية وحق إبداء الرغبات والقرارات ومناقشتها والتصويت عليها سلباً أو إيجاباً، وعلى الرغم مما لرئيس الدولة من اختصاصات تشريعية جعلته طرفاً في هذه العملية وفق نصوص مواده، إلا أن ذلك لا يعني أن العملية التشريعية مشتركة بينه وبين مجلس الأمة، فالمجلس وحده يملك سلطة التشريع في مجال القوانين العادية، فللمجلس حق اقتراح القوانين ومناقشتها والإقرار والتصويت، أما مجلس الوزراء فيحدد سياسة الدولة الداخلية والخارجية بالاشتراك مع رئيس الدولة، وتشمل صلاحياته في ما تشمله إبرام المعاهدات، وإصدار اللوائح التنفيذية للقوانين.

تخضع صناعة السياسة الخارجية في الكويت لسيطرة شبه كاملة من السلطة التنفيذية. وفي الحالة الكويتية، فإن هذه السيطرة تتركز بالدرجة الأولى في الأمير وولي عهده وكثيراً ما كان ولي العهد يتولى بنفسه تنفيذها، ومع مستجدات الحالة الصحية للأمير الأسبق الشيخ جابر الأحمد ثم ولي العهد الشيخ سعد العبد الله، أتسعت مساحة الدور الذي يلعبه وزير الخارجية سابقاً الشيخ صباح الأحمد الجابر المبارك الصباح أمير دولة الكويت حالياً، مع ملاحظة أن ذلك ليس بحكم صلاحيات المنصب وإنما بحكم مكانة الشيخ صباح كفرد في العائلة الحاكمة (لذلك وجبت الإشارة

إلى أسماء الأشخاص وعدم الاكتفاء بالمناصب)، وموقعه في تسلسل الحكم القائمة على الترتيب وفق معايير عائلية وعشائرية وقبلية، ولذا فإن اتساع نطاق دور الشيخ صباح الأحمد يشمل السياسات الداخلية ولا يقتصر على الخارجية وحسب، وأنه يقوم رسمياً بدور رئيس الوزراء حتى عام 2001 خصوصاً في الفترات التي يكون فيها الشيخ سعد خارج الكويت للاستشفاء أو للنقاهة، كما كثيراً ما يتولى المهمة ذاتها فعلياً أثناء وجوده في الكويت باعتباره النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء، ومن ثم توليه الحكم في عام 2006.

تكتسب عملية صنع القرار في السياسة الخارجية أهمية كبيرة وتتحدد مستويات ومراحل صنع القرار في السياسة الخارجية الكويتية بالمستويات التالية (المري،2007 :45):

المستوى الأول: يختص به أمير البلاد وولي العهد، ويتم في هذا المستوى وضع الخطط العامة ورسم الإطار العام لسياسة الكويت تجاه القضايا المطروحة، ويتلقى وزير الخارجية توجيهات أمير البلاد فيما يتعلق بمواقف الكويت تجاه مختلف القضايا.

المستوى الثاني: ويختص به رئيس مجلس الوزراء ومجلس الوزراء، وتناقش فيه النتائج التي يتوصل إليها وزير الخارجية في المؤتمرات الدولية، واجتماعات وزراء خارجية الدول الأجنبية التي يكون وزير الخارجية الكويتي طرفًا فيها، ويتم في مجلس الوزراء دراسة ومناقشة سياسة ومواقف الكويت الخارجية تجاه مختلف القضايا على ضوء ما يعرضه وزير الخارجية.

المستوى الثالث: ويتعلق هذا المستوى بطريقة ووسائل إدارة السياسة الخارجية وسبل تنفيذها وتختص به وزارة الخارجية وأجهزتها المختلفة.

المستوى الرابع: وهو مجلس الأمة الذي لعب ومازال يلعب الدور المؤثر في حركة السياسة الخارجية الكويتية رغماً للأزمات السياسية العديدة التي نشبت بين السلطتين التشريعية والتنفيذية،

وأصبح من اختصاصات هذا المجلس، ليس إبداء الرأي في السياسة العامة للدولة ودراسة المعاهدات والاتفاقيات الدولية والامتيازات واقتراح ما يراه بشأنها وحسب، وإنما التأثير سياسيًا والتهديد، في بعض الأحيان، بطرح الثقة في حالة رفض وزير الخارجية أو مجلس الوزراء تنفيذ أو اتخاذ قرار يرفضه أعضاء مجلس الأمة.

المطلب الثاني: محددات السياسة الخارجية الكويتية.

هيمنت على سياسة الكويت الخارجية منذ استقلالها عام 1961 ديناميكية جديدة وهي الرغبة في لعب دور نشط وفعّال في العالم الخارجي، وتتسم قدرات دولة الكويت بقدر من المسؤولية الأخلاقية والإنسانية هذا على الرغم من أن قدرتها المالية تتخطى قدرات العديد من الدول في الحجم أو حتى أكبر منها. وتسعى السياسة الخارجية للدول إلى تحقيق أهداف بما يخدم مصالحها الوطنية وتحقيق ثلاثة أهداف رئيسية تتمثل بالقوة والرفاهية والمكانة، وهذه الأهداف لا تتغير أبدًا، فهي المحدد والموجه للسياسة الخارجية، ولكن الذي يتغير هو عملية ترتيب الأولويات حسب المتغيرات الداخلية والخارجية. وعند الحديث عن توجهات الدولة ورؤيتها للأحداث السياسية والأزمات التي تنشأ، فإنها تبني مواقفها وتوجهاتها على جملة المتغيرات والمحددات التي تؤثر على السياسة الخارجية. وتتلخص أهداف السياسة الخارجية الكويتية في النقاط التالية (الدويهس، 1992 :86-106):

1. حماية أمن وسيادة واستقلال الدولة.

2. حماية المصالح والقيم العربية والإسلامية والحفاظ على وتيرة متسقة من الارتباط بالدول العربية والإسلامية والقضايا للأمة الإسلامية بشكل عام.

3. تطبيق مفهوم العدالة في العلاقات الدولية من حيث خاصية توزيع الثروة الكويتية الفائضة عن حاجتها بصورة إنسانية على الدول والشعوب العربية والإسلامية ومن ثم الدول الفقيرة والنامية.

4. استثمار فوائد سياسة المشاركة في توزيع الثروة أو مساعدات الدول الأخرى على صيغة إقامة شبكة العلاقات الدولية التي تخدم القضايا الكويتية الوطنية أولاً ومصالح العالمين العربي والإسلامي ثانياً من خلال ضمان وقوف الدول التي تساندها الكويت مادياً إلى جانبها في القضايا الوطنية فضلاً عن القضية القومية.

5. عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأية دولة، ورفض أية محاولة في شؤونها الداخلية.

6. رفض العدوان المسلح في العلاقات الدولية .

7. ضمان أمن واستقرار منطقة الخليج العربي والحيلولة دون دخول المنطقة في حالة من حالة الإضراب وعدم الاستقرار.

8. تحقيق التكامل بين دول مجلس التعاون الخليجي على الصعيد الدولي.

9. رفض العدوان المسلح في العلاقات الدولية واتخاذ الجانب المعتدى عليه وتأييده في موقفه لدفع الظلم عنه.

10. استغلال علاقات الكويت الخارجية وثروتها المالية والنفطية في سبيل دعم قضايا المنطقة العادلة خاصة القضية الفلسطينية.

وتعنى جملة الأهداف في جملة ما تعنيه استمرار تماسك الدولة من خلال ضمان وحدة البلاد واستقرارها الأمني وبقائها خارج الصراعات العربية – العربية والحفاظ على الذات الكويتية والتجانس الداخلي من خلال استيعاب الاختلافات والتناقضات المحلية (العجمي، 2011 :52).

- **العوامل الجغرافية والتاريخية المؤثرة في السياسة الكويتية الخارجية:**

تعتبر الجغرافيا والتاريخ من أهم العوامل الأساسية في التأثير على نمط التوجهات السياسية لأية دولة أو منظمة والكويت في سلوكها السياسي وطريقة تعاملها مع محيطها الدولي ودورها الذي انتهجته والذي هو وليد ظروف متعددة، يصبح من المفيد التطرق لأهم تلك العوامل التي وضعت الكويت أمام ذلك الاختبار كطريق أفضل وربما كان الأوحد الذي تنتهجه في تعاملها مع العالم الخارجي. وتتمثل أهم تلك العوامل في ما يلي:

أولاً: تحيط الكويت المحدودة المساحة والقليلة السكان ثلاث دول تتميز بمساحات شاسعة وكثافة بشرية كبيرة إذا ما قورنت بالكويت وهي السعودية والعراق ثم إيران عبر الخليج العربي، ويمكن القول أن هذه الدائرة التي تضم كل من العراق وإيران ودول مجلس التعاون الخليجي كمنظمة أمنية وسياسية واحدة، فهذه الدول أو القوى الإقليمية في المنطقة تلعب دوراً في التأثير على سياسة الكويت الخارجية خاصة على صعيد القرارات والسياسات التي تهم المنطقة ذاتها سواء ما يتعلق بأمن الخليج وصيغ الحوار بين دول المنطقة أو ما يرتبط بمنافسة ونزاع القوى الثلاث (إيران والعراق والسعودية) على صدارة أو زعامة النظام الإقليمي في المنطقة أو ما يتعلق بالتواجد الأجنبي فيها ومواقف الأطراف من علاقات مكوناته مع الولايات المتحدة من وجودها المباشر في الخليج عام 1991 (العازمي، 2007 :56)

ثانياً: الصحراء والبحر: لقد دفعت صحراء الجزيرة العربية سكانها إلى الهجرة عبر تاريخها الطويل فاستقرت وتطورت على أطراف هذه الصحراء مجتمعات إلى دول من بينها الكويت، والمجتمع الكويتي حمل في ذاته كل صفات الصحراء وأورثها بطريقة أو بأخرى لكل سكانه أينما كانت جذورهم سواء من الشمال أو الشرق عبر الخليج العربي واستوعبها المواطن الكويتي الذي تبلورت شخصيته بعد ذلك في تعامله مع البحر فكانت مزيجاً من رجال الصحراء الطموح الذي لم يرض بواقعه فرحل إلى مواقع أخرى من الجزيرة فكانت الكويت الأرض المتكئة على شواطىء الخليج الهادئة مقراً له، ذلك المزيج من الصحراء والبحر كان له تأثير مباشر على تكوين الخصوصية الكويتية، إن صح التعبير، والخصوصية سمة الطبيعة بها كل مجتمع عن الآخر ولكن بطبيعة الحال يتم ذلك ضمن إطار الأمة الواحدة بصفاتها الأشمل والأوسع (الحمد، 2002 : 177).

ثالثاً: أن أي متتبع لتاريخ دولة الكويت يرى بأن أولى بدايات المجتمع كانت بالتراضي والتشاور، فاختيار الحكم وممارسة السلطة قائماً على الحوار، فلم يكن هناك اغتصاب حكم أو تغير في السلطة بل سياق متصل وتطور مستمر ضمن نظام واحد منذ نشأة الكويت، ويمكن القول أن تلك العوامل قد ساهمت مع غيرها من المؤثرات الأخرى في توجيه السياسة الكويتية أو إعدادها لإنتهاج أسلوب النقاش والحوار والتفاوض والتشاور كوسائل لمواجهة أي قضية أو مسألة تعترض الفرد أو المجتمع أو الدولة (الشاهين، 2001 :332)

المطلب الثالث: خصائص السياسة الخارجية الكويتية.

تختلف خصائص السياسة الخارجية الكويتية وفق ظروف التاريخ المعاصر ووفق أسس ومبادىء توصل إليها المجتمع الدولي بعد حربين عالميتين، وتتمثل هذه المبادىء في الآتي(جرين، 2005: 210):

- الاحترام المتبادل بين جميع دول العالم بغض النظر عن حجمها ومدى تقدمها.
- عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأية دولة أخرى.
- الالتزام بمبادئ الأمم المتحدة.
- إقامة العلاقات على أسس من التكافؤ والامتناع عن استخدام القوة والتهديد بها بقصد تحقيق مكاسب وأهداف معينة.
- استخدام الوسائل السلمية في فض النزاعات الدولية واحترام مبادئ القانون الدولي.
- العمل على تنمية وتطوير مجالات التعاون بكافة أشكاله بهدف تحقيق التقدم والنمو.
- احترام شريعة حقوق الإنسان وحق تقرير المصير لجميع الشعوب وحقها في اختيار نظامها الاجتماعي والسياسي والاقتصادي وحق طموحها الوطني المشروع.

ولقد تحددت هذه المبادئ في ميثاق الأمم المتحدة التي استمدت منه باقي المنظمات الإقليمية والقارية وشبه الدولية والدولية ومواثيقها وبجانب تلك المبادئ فقط طرأت مبادئ أخرى قدمتها دول العالم الثالث بشكل خاص إلى العالم أجمع، حيث توصلت إليها بعد معاناة النضال للاستقلال والقمع الاستعماري والتخلف الاقتصادي والقهر الاجتماعي وتمثلت في الآتي(الشاهين، 2001: 328):-

- مبدأ عدم الانحياز.
- مبدأ التعايش السلمي.
- مبدأ تصفية الاستعمار القديم والجديد.
- مبدأ مقاومة التفرقة العنصرية بما فيها اعتبار الصهيونية شكلاً من أشكال التفرقة العنصرية وهو المبدأ الذي تبنته الدول العربية.

إن التغير المفاجئ الذي طرأ على البلاد والتحول غير المتوقع من الفقر إلى الغنى قد دفع الكويتيين ليلعبوا دوراً سياسياً جيداً بمشاركة الآخرين على المستوى العربي والعالمي، ومع بداية التطور المالي في الكويت في الخمسينات أحسن صناع القرار السياسي بمسؤولية إنسانية باستغلال عائدات ثروات النفط في الخليج وجنوب الجزيرة العربية من خلال خدمات تعليمية وطبية واجتماعية وغيرها من الخدمات الضرورية إضافة للمهمة الاقتصادية (اسيري، 1993 : 46).

بدأت الأهداف السياسية والإنسانية توازي وتعادل بعضها البعض أو تتفاعل فيما بينها. وبالفعل نجحت الكويت في استخدام "دبلوماسية الدينار" ونعني بذلك نجاح قدرتها على استغلال مواردها المالية الفائضة لأهداف أمنية وسياسية للدولة. بمعنى آخر لكسب الأصدقاء وإعاقة الخصوم. وتوجهت المساعدات الكويتية التنموية للمساهمة في الأمن والاستقرار والنمو الإقليمي. بعبارة أخرى، كانت المساعدات الكويتية الخارجية تستخدم أساساً إما لردع خطر واضح ومحدد أو لتطوير الظروف الأمنية للدول الممنوحة، مثال على ذلك دعمها لمصر من 1967 إلى 1973، وكذلك دعمها للقضية الفلسطينية (جرين، 2005: 215).

وعلى الرغم من التطورات السياسية والأمنية في الثمانينات من القرن العشرين، فإن المسؤولين الكويتيين كانوا يترددون في الجهر بالبعد السياسي للمساعدات الخارجية، ولكن بعدما امتنعت نيكاراجوا وزيمبابوي في مجلس الأمن الدولي عن استنكار الهجوم الإيراني على الناقلات النفطية في الخليج، وطلب هؤلاء المسؤولون جهراً بمراجعة وتقييم هذه المساعدات على ضوء التطورات الجديدة وربط هذه القروض بمواقف الدول الأخرى تجاه الكويت. وقد ذكر أحد المسؤولين الكويتيين أن "جميع دول العالم عندما تقوم بمنح المعونات والمساعدات أو تأخذ مواقف حيال القضايا المختلفة، تجعل مصالحها القومية والخاصة هدفاً". لذا شكلت لجنة حكومية لمراجعة جميع

طلبات القروض والمساعدات الأجنبية، وإبراز للبعد الإنساني في سياسة المساعدات الكويتية، فإن نسبة هذه المساعدات تفوق 3% من مجموع الدخل القومي متعدياً الكثير من نسب مساهمات الدول الصناعية الذي يقارب 0.39% من دخلها القومي سنوياً ويزيد على أربعة أمثال الحد الأدنى (0.70%) المقترح من الأمم المتحدة، ووصلت مساعدات الكويت التنموية بين أعوام 1983 و1985 إلى (3.8%) من مجموع الناتج القومي (أسيري، 1993 :48).

ولقد تأثرت توجهات الاستثمار والسياسات الواقعة الناتجة عنها بالعقليات والرغبة التجارية المتأصلة في عقول كل من الحاكمين والمحكومين منذ عهد الغوص والسفر في الكويت. وانتشرت الاستثمارات الكويتية سواء منها الحكومية أو المشتركة، وأصبح من الصعوبة وضع حد فاصل بين الاستثمار الحكومي والخاص بسبب زيادة حجم الاستثمارات الكويتية ووجود حصة للحكومة في القطاع الخاص المشترك. بالإضافة إلى ذلك إن الأهداف الإنسانية والاقتصادية والسياسية أصبحت ضبابية متداخلة، وعلى الرغم من أن السلوك الاستثماري الكويتي كان مدفوعاً بمعايير سياسية واقتصادية، فإن العوامل الاقتصادية غالباً ما فاقت العوامل السياسية. إذا كانت السياسة الخارجية هي: مجموعة القرارات والإجراءات التي تتخذها الدولة في ممارسة علاقاتها مع الدول الأخرى من أجل تحقيق أهدافها وحماية مصالحها القومية. فإن تنفيذ هذه الأهداف يتطلب دون شك وسائل وأدوات معينة من شأنها أن تمكن الدولة من تحقيق أهدافها القومية. وتبرز ملامح هذه الديناميكية من خلال: (العازمي، 2006: 20-21)

أولاً: أن السياسة الخارجية الكويتية لا تتأثر ذاتياً وإنما هي خارجية التأثر والتوجه أي أنها تعتمد على ردود الفعل وانعكاسات الأحداث الخارجية والعوامل والمتغيرات المحيطة أكثر من كونها فعلية عامل المبادئة في رسم السياسة الخارجية وتحديد المواقف حتى وإن انسجمت في توجهاتها وبصورة

كبيرة بالمتغيرات والسياسات التي تفرضها دول الجوار سواء كانت متغيرات نوعية أو كمية ، فالبيئة الخارجية مؤثرة بشكل حاد في رسم السياسة الخارجية الكويتية.

ثانياً: تتحد مركزية السياسة الخارجية الكويتية من خلال السلطة التنفيذية والممثلة في وزارة الخارجية أو شخصية الوزير وتقوم بتنفيذها فيما يتضح أن دور الأجهزة الأخرى الموازية لها كالسلطة التشريعية على أهميتها دورها ثانوي أو جانبي، وربما لا يزيد هذا الدور عن ممارسة الضغط والمشاورة وإبداء الاحتجاج والرأي في معظم الأحيان هذا على الرغم من أن دور هذه السلطة في الكويت يفوق دوره في منظومة دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى. وإن تصرفات السلطة التشريعية ودور أجهزتها محدودة في خلق رأي عام ضاغط فيما تؤثر بعض الجماعات من منطلق تاريخي مثل التجار والقوميين العرب، وكذلك التيار الإسلامي الأصولي في تعبئة الرأي العام والضغط على صانع القرار السياسي (العجمي،2011 :51-50)

ثالثاً: أن قدرات الكويت للدفاع عن نفسها ضد التهديدات الخارجية محدودة نسبياً وربما معدومة، فمهما حاولت الكويت امتلاك التقنيات العسكرية تبقى إمكانيات لديها غير متكافئة مع خصومها أو مع إمكانيات دول الجوار على الأقل، خاصة من كانت تخشى قوتهم العسكرية سابقاً مثل العراق أو من ما تزال تخشى من امتلاكهم لأسلحة تفوق قدرة دول الخليج العربية مجتمعة، وهنا حصرياً إيران.

رابعاً: من مقومات وركيزة استمرار الكويت ككيان سياسي نجحت في الحفاظ على أمنها وكينونتها الدولية هو امتلاكها من بين أمور عديدة، ثروة نفطية هائلة منحتها ميزة الثراء وإمكانية استثمار ثروتها النفطية والمالية في إقامة علاقات دبلوماسية وعلاقات تحالفية مع قوى إقليمية ودولية عديدة منذ استقلالها عام 1961، فضلاً عن قيامها بدور الدول المانحة والوسيط السياسي ولعب الدور الفكري والإعلامي في منطقة الخليج والمنطقة العربية عموماً، الأمر الذي نجحت من خلاله في تحديد الخصوم والأعداء واستمالة الأصدقاء والحلفاء (العجمي،2011: 47).

خامساً: تركت التحديات التي واجهتها الكويت من جانب إيران والعراق بصماتها البارزة في سياسة الكويت الخارجية، واعتمدت في سبيل الانتهاء من هذه التحديات والمخاوف على كل السبل التي تحول دون إعادة هذه المخاوف من جديد، فاستمالة كل الأصدقاء والحلفاء الذين يتعاطفون مع قضيتهم مع العراق عموماً، خاصة موضوع الأسرى فيما بعد، كما سلكت كل طريق مؤدي إلى تغيير سلوك القيادة العراقية تجاهها، وهذا ما يفسر علانية مشاركتها في إسقاط النظام العراقي السابق، لإدراكها السياسي أن تجاوز محنة حرب الخليج الثانية واستقرار المنطقة وإقامة علاقات طبيعية مع العراق، لن تكون إلا مع عراق جديد بنظام آخر غير النظام الذي غزا ديارها واستباح حرمتها.

المبحث الثاني: السياسة الخارجية الكويتية والعلاقات مع دول الجوار العربي.

إن إيمان دولة الكويت بوحدة المصير العربي قد حداها لأن تعمل في نظام جامعة الدول العربية على بناء صرح التضامن العربي، وتبعاً لتعدد مشاكل العالم العربي. وتفاوته في مسيرة النهضة، تعددت مساهمة دولة الكويت المادية والعسكري الفعالة في تأكيد التضامن العربي، وتحقيق أهداف الأمة العربية، وأن سياسة الكويت ارتكزت على تحقيق التضامن العربي، وإزالة الفرقة والتمزق بين الحكومات العربية، والعمل على حل الخلافات عن طريق الدبلوماسية الهادئة، وفي هذا السياق رحبت الكويت باستقلال كل من الدول العربية الشقيقية : البحرين وقطر وسلطنة عمان ودولة الإمارات العربية المتحدة، وبانضمام كل منها لعضوية جامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة، وأبدت الكويت استعدادها الدائم لتقديم كل عون ممكن لهذه الدول الشقيقة ولتوثيق العلاقات معاً في كافة المجالات.

سوف يتم تناول هذا المبحث من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: السياسة الخارجية الكويتية والعلاقات مع العالم العربي.

المطلب الثاني: السياسة الخارجية الكويتية والعلاقات مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

المطلب الثالث: السياسة الخارجية الكويتية والعلاقات السعودية – العراقية

المطلب الأول: السياسة الخارجية الكويتية والعلاقات مع العالم العربي.

شاركت القوات الكويتية في حرب 6 أكتوبر 1973 التحريرية، كما أرسلت الكويت وحدة عسكرية أخرى من قواتها إلى الجولان لمحاربة العدو هناك مع القوات السورية أثناء حرب 1973، وعندما توقفت الحرب عام 1973 في أعقاب تدخل القوى الكبرى في الصراع العربي– الإسرائيلي،

وسعيها لتوجيه الصراع نحو المفاوضات للخروج من أزمة الشرق الأوسط على أساس تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 242 الصادر عام 1967 والقاضي بالانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة، لعبت الكويت دوراً بارزاً في المعركة الدبلوماسية، إذا استخدمت مع بقية الدول الشقيقة المنتجة، سلاح النفط، بصورة فعالة للوصول إلى الحق العربي وإقرار حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره فبعد حرب يونيو 1967، قررت الكويت وقف تصدير النفط إلى الدول المساندة للكيان الصهيوني، ووضعت جميع شركات النفط العاملة في الكويت تحت إشراف دقيق للحكومة، كذلك شارك الوفد الكويتي برئاسة الشيخ صباح السالم الصباح في مؤتمر القمة العربي الرابع للملوك والرؤساء العرب في الخرطوم عام 1967 وتم تدارس الموقف العربي ووضع خطة عربية مشتركة لإزالة آثار العدوان والدعم المالي للدول العربية المتضررة من حربها مع إسرائيل، وتزويدها بأحدث الأسلحة حتى تستطيع مواجهة العدو الصهيوني، وكانت الكويت واحدة من ثلاث دول عربية هي ليبيا والمملكة العربية السعودية التي تقوم بتقديم العون المالي لكل من سوريا ومصر والأردن (المضيان، 2010: 31).

وفي حرب أكتوبر 1973 تم إيقاف تصدير النفط مع الدول العربية المصدرة للنفط للدول الداعمة للكيان الصهيوني مما أدى إلى تحقيق نصر عربي وتأييد عالمي للقضية العربية، كما شارك الوفد الكويتي الذي يرأسه الشيخ صباح السالم الصباح في مؤتمر الرباط عام 1974 مع إخوانه الملوك والرؤساء العرب لدعم الدول المتضررة جراء حروبها مع إسرائيل وتأكيد مساندتهم لمنظمة التحرير الفلسطينية والاعتراف بها لأول مرة كممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني. وارتكزت سياسة الكويت على تحقيق التضامن العربي، وإزالة الفرقة والتمزق بين الحكومات العربية، والعمل على حل الخلافات عن طريق الدبلوماسية الهادئة، وفي هذا السياق رحبت الكويت باستقلال كل من الدول العربية الشقيقة: البحرين وقطر وسلطنة عمان، ودولة الإمارات العربية

المتحدة، وبانضمام كل منها لعضوية جامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة، وأبدت الكويت استعدادها الدائم لتقديم كل عون ممكن لهذه الدول الشقيقة ولتوثيق العلاقات معاً في كافة المجالات (قلعجي، 1975: 28).

انتشرت الدبلوماسية الكويتية لتشمل دول أكثر حتى بلغ عدد البعثات الدبلوماسية في الخارج حتى عام 2009 (70) بعثة مقيمة، وإذا أضيف لهم الدول المحالة لبعض البعثات لوصل العدد ليشمل غالبية دول العالم، ويوجد على أرض الكويت بعثات دبلوماسية ومنظمات دولية يبلغ عددها 74 بعثة دبلوماسية و14 منظمة دولية وإقليمية، وبالرغم من صغر مساحة الكويت وتبلغ مساحتها الإجمالية 17.818 كيلو متر مربع وقلة عدد سكانها (467.339 نسمة عام 1965) لم يمنعها ذلك من مشاركة الدول العربية ما واجهته من حروب ومحن وأزمات من هذه المشاركات، شاركت الكويت بثقلها السياسي والاقتصادي والعسكري إبان حرب 1967 فأرسلت جزء من قواتها المسلحة إلى الجبهتين المصرية والسورية وظلت هذه القوات حتى انتهاء حرب 1973 وأستشهد عدد كبير من أبناء الكويت نتيجة لهذه الحروب (اسيري،2000 :201).

ساهمت دولة الكويت في حل الصراع بين الفلسطينيين واللبنانيين في منتصف السبعينات، وذلك بمشاركة بعض الدول العربية الأخرى، وذلك بسبب العمليات الفدائية التي تقوم بها حركات المقاومة الفلسطينية من جنوب لبنان على إسرائيل، مما أدى ذلك لتهديدات إسرائيلية وأمريكية للبنان، وساهمت في حل الخلاف والتوتر بين سلطنة عُمان وجمهورية اليمن الديمقراطية عام 1982 بسبب الخلافات بينهما حول قضايا الحدود والوجود الأجنبي في المنطقة، وشاركت الكويت في فك الحصار الإسرائيلي عن لبنان عام 1982، وترأست الكويت اللجنة السباعية لحل الخلاف العراقي الإيراني عام 1984، وساهمت في المفاوضات العربية الأوروبية في نطاق الحوار العربي

الأوروبي، وللكويت مساعيها الحميدة بعد انفصال بنجلاديش عن باكستان وكانت الكويت تمثل منظمة المؤتمر الإسلامي، ودور الكويت الكبير في إنشاء مجلس التعاون الخليجي، وقد كانت هذه فكرة الأمير جابر الأحمد، وطرحها على القادة الخليجيين في قمة عمان في الأردن عام 1980 (بشارة،2002 :64).

ولعبت الكويت دوراً مساعداً في استقلال البحرين وتفنيد الادعاءات الإيرانية حول تبعية البحرين لإيران، ووقوف الكويت مع البحرين حتى تم استفتاء شعب البحرين لتقرير مصيره ونتج عنه استقلال البحرين. وأثناء الحرب العراقية – الإيرانية في الفترة 1980-1988 بدأت حرب النفط بين إيران والعراق وبعد أن قصف العراق المنشآت النفطية الإيرانية أخذت إيران تقصف المنشآت النفطية أي الدول الخليجية، ولم تسلم الناقلات الكويتية من ذلك، وقد استطاعت الدبلوماسية الكويتية أن تصدر قراراً من مجلس الأمن رقم 552 لسنة 1984 والذي أدان الاعتداءات الإيرانية على السفن التجارية المتجهة من وإلى موانئ الكويت والسعودية، وقد طلبت الكويت من الولايات المتحدة الأمريكية نقل النفط على سفن أمريكية أو تسجيل السفن الكويتية لدى الولايات المتحدة الأمريكية، فقد لجأت الكويت إلى الاتحاد السوفيتي لتأجير بعض الناقلات لنقل النفط الكويتي ووقع بروتوكول تعاون بين الكويت والاتحاد السوفيتي، وقد أثارت دبلوماسية الكويت مع الاتحاد السوفيتي السريعة اهتمام الولايات المتحدة والتي وافقت على العرض الكويتي لتسجيل الناقلات الكويتية في الولايات المتحدة ورفع العلم الأمريكي عليها واستطاعت الكويت أن توازن في علاقتها الخارجية مع كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي (الرومي، 2010 :8).

بالرغم من احتلال العراق للكويت عام 1990 إلا أن الدبلوماسية الكويتية أخذت تتفاعل مع هذه الأحداث وكان مقرها المؤقت في الرياض نقطة انطلاق للعمل الدبلوماسي، وأصبحت

السفارات الكويتية مقراً للكويتيين وحلقة الاتصال مع الدول الأخرى، ونشطت الدبلوماسية الكويتية في المحافل الدولية والمؤتمرات لإيضاح الصورة الحقيقية للغزو وتفنيد الادعاءات العراقية كما أن الدبلوماسية الشعبية المتمثلة بالوفود الشعبية سواء من مجلس الأمة أو الشخصيات الكويتية وجمعيات النفع العام كانت نشطة وموازية للدبلوماسية الرسمية. مرت الدبلوماسية الكويتية بسنوات عصيبة على مدى عقدين من الزمان ابتداء من الحرب العراقية – الإيرانية مروراً باحتلال الكويت ثم تغير النظام في العراق، وأخذت الدبلوماسية الكويتية تسلك طريقاً آخر إلى جانب دبلوماسيتها الاقتصادية نظراً لكون الكويت مركزاً تجارياً واقتصادياً منذ تأسيس الكويت في أواسط القرن السابع عشر، ولذلك بدأت الكويت هذه السياسة الجديدة بالجولة التي قام بها الأمير الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح عندما كان رئيساً للوزراء إلى الدول الأسيوية الهامة كاليابان والصين وكوريا الجنوبية وسنغافورة وتبعها بزيارة إلى كل من الهند وباكستان وبنجلاديش وتايلاند إلى جانب زيارة الأمير لكل من بريطانيا وفرنسا وقيام رئيس الوزراء بزيارة إلى كل من ألمانيا وفرنسا لتعزيز الدبلوماسية الاقتصادية التي تنتجها الكويت (عبد الله،2004 :32).

تبنى وزراء الخارجية لمفهوم الدبلوماسية الاقتصادية ليمثل خطوة أساسية في سبيل الوصول إلى هذه الغاية والتي تكمن من نقل الكويت الاقتصادي القائم على الاعتماد شبه الكامل على النفط إلى اقتصاد تتنوع فيه مصادر الدخل والنشاط الاقتصادي الأمر الذي يضع على الدبلوماسيين مسؤولية كبيرة في شرح الأبعاد لهذه النقلة الاقتصادية التنموية وأهدافها للرأي العام في الدول الشقيقة والصديقة وإبراز ما اتخذته الحكومة من خطوات قانونية وتشريعية تهدف إلى إتاحة الفرصة الاستثمارية والتجارية للقطاع الخاص والمستثمرين الأجانب ونقل ما لدى هذه الدول من خبرات فنية وتكنولوجية للاستفادة منها في تنفيذ الخطط التنموية في البلاد (الدعيج،2010 :13).

لعبت دولة الكويت دور في إعادة إعمار العراق، إذ تتطلع إلى أن تكون العراق قادر على تجاوز مشاكله، وتطمح إلى نسج العلاقات الجديدة معه، حيث أن الكويت مستمرة في دعم جهود العراقيين لإعادة الإعمار والبناء، إيماناً منها بأن استقرار العراق هو في صالح المنطقة وفي صالح أمنها ورخائها، وباء على دعوة من دولة الكويت وجمهورية العراق، عقد وزراء خارجية الدول المجاورة للعراق ومصر والبحرين وسلطنة عُمان وقطر والدول دائمة العضوية في مجلس الأمن ومجموعة البلدان الثمانية اجتماعاً في الكويت بتاريخ 2008/4/22، وبمشاركة الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية ومجلس التعاون لدول الخليج العربية والاتحاد الأوروبي، وكان الهدف من الاجتماع مواصلة التنسيق والتعاون لدعم جهود الحكومة العراقية والشعب العراقي لاستعادة السلام الدائم والاستقرار وتحقيق الازدهار في هذا البلد من خلال تنشيط الحوار حول المصالحة الوطنية ومكافحة الإرهاب وتعزيز سيادة القانون وتوسيع نطاق المشاركة في العملية السياسية (مجلس الأمة الكويتي، 2008).

المطلب الثاني: السياسة الخارجية الكويتية والعلاقات مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

تتسم السياسة الخارجية الكويتية بالاعتدال والحياد، وهي عضو في مجلس التعاون الخليجي وشريك في حلف درع الجزيرة وأحد أعضاء الجامعة العربية وهيئة الأمم المتحدة .وللكويت تمثيل دبلوماسي متبادل مع معظم دول العالم عدا إسرائيل. وإن علاقة الكويت المضطربة مع العراق شكلت جوهر سياسته الخارجية من بداية الاستقلال ومشكلة عبد الكريم قاسم. ظهرت لأول مرة مشكلة رئيسية في السياسة الخارجية لها عندما أدعى العراق امتلاكه للأراضي الكويتية. ولكن ذلك لم يثن الكويت عن طلب المساعدة من المملكة المتحدة رداً على الادعاءات العراقية. وقدمت الكويت قضيتها أمام الأمم المتحدة محاولة منها للحفاظ على سيادتها. انسحبت القوات

البريطانية في وقت لاحق وحلت محلها قوات من جامعة الدول العربية، التي تم سحبها في عام 1963 بناء على طلب الكويت.

في 2 أغسطس 1990، غزت العراق الكويت مما زاد من حدة التوتر بين هاتين الدولتين وقطع العلاقات لفترة تفوق العشرين عاماً. وإلى حدٍ كبير من خلال جهود الملك فهد بن عبد العزيز ملك المملكة العربية السعودية الذي كان له دور أساسي في الحصول على مساعدة من الولايات المتحدة، تم تجميع ائتلاف متعدد الجنسيات، تحت رعاية الأمم المتحدة، إذ بدأ العمل العسكري ضد العراق لتحرير الكويت. ومن الدول العربية المشاركة، الخمس أعضاء الآخرين في مجلس التعاون الخليجي (المملكة العربية السعودية، البحرين، قطر، سلطنة عمان، والإمارات العربية المتحدة)، ومصر، وسوريا، بدعم الكويت من خلال إرسال قوات للقتال مع التحالف. كذلك أرسلت العديد من الدول الأوروبية وشرق آسيا القوات والمعدات، والدعم المالي (مجلس الأمة الكويتي، 2008).

وقد وجهت الكويت بعد التحرير، إلى حد كبير الجهود الدبلوماسية والتعاونية تجاه الدول التي شاركت في التحالف متعدد الجنسيات. والجدير بالذكر أنها أعطت الكثير من هذه الدول دوراً رئيسياً في إعادة إعمار الكويت. وعلى العكس، العلاقات الكويتية مع الدول التي دعمت العراق، من بينها الأردن، السودان، اليمن، وكوبا، قد ثبت أن العلاقات إما متوترة أو غير موجودة. ومنذ انتهاء حرب الخليج الثانية، عملت الكويت جاهدة لتأمين حلفاء في جميع أنحاء العالم، ولا سيما مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. بالإضافة إلى الولايات المتحدة، وقد أبرمت الترتيبات الدفاعية مع المملكة المتحدة، روسيا، وفرنسا. وأيضاً لحق بها علاقات وثيقة مع غيرها من الدول العربية من الأعضاء الرئيسية في ائتلاف حرب الخليج مثل مصر وسوريا. وقد هيمنت على السياسة الخارجية الكويتية لبعض الوقت الاعتماد الاقتصادي على النفط والغاز الطبيعي. فإن

الكويت كدولة نامية، مختلف اقتصاداتها غير كافية لدعم مستقل عليها. ونتيجة لذلك، وجهت الكويت اهتماماً كبيراً نحو النفط أو الغاز الطبيعي. مع اندلاع الحرب على العراق، اتخذت الكويت الموالية للولايات المتحدة بقوة موقف، حيث أنها كانت منصة الانطلاق للجيش (الخصوصي، 1988: 75).

وتقوم نظرة الكويت إلى المجلس على أن القيمة الحقيقية له تتجسد في كونه بلورة للتعاون والتنسيق والتكامل ودخول لنسق التكتلات الاقليمية الموجودة في دول العالم بين دول مجلس التعاون الخليجي. ولقد عملت الكويت على الدعوة في القمم الخليجية السنوية المتوالية إلى ضرورة استكمال إجراءات قيام الاتحاد الجمركي بين دول المجلس، تمهيداً للانطلاق إلى قيام السوق الخليجية المشتركة ،حيث لازال الطريق صعباً أمام قيام هذه السوق ، وإن كانت الكويت تأمل في قيام السوق الخليجية المشتركة على غرار السوق الأوروبية المشتركة، باعتبار إقامة السوق الخليجية المشتركة باتت ضرورة ملحة في مواجهة النظام العالمي الجديد وعصر التكتلات الإقليمية والدولية الاقتصادية، وانفتاح الأسواق ،وشيوع العولمة التي لا مكان فيها للكيانات الضعيفة (مجلس الأمة الكويتي، 2008).

كما إن منطقة الخليج العربي هي أحد أهم المناطق الاستراتيجية في العالم، من حيث توسطها منطقة الشرق الأوسط، وامتلاكها مخزوناً نفطياً واحتياطياً استراتيجيا هائلاً، وكونها تزخر بالعنصر البشري المتميز بفهمه للأحداث السياسية في الوقت ذاته تعاني من نقص في السكان، وتعاني من عمالة آسيوية كبيرة لها مؤثرات اجتماعية وسياسية وأمنية على أمن المنطقة، بالإضافة إلى تعرضها إلى ثلاثة حروب إقليمية واحتلال العراق للكويت وتحريرها من قبل قوات التحالف

الدولي بقيادة الولايات المتحدة سنة 2003 أدت إلى تعزيز الرغبة من خلال المجلس الخليجي وتنميتها لتشمل الأمن القومي وتشكيل قوات درع الجزيرة (تهامي،2013 :15).

وفي ظل حرص الشيخ صباح الأحمد على استقرار منطقة الخليج باعتبار الكويت إحدى لبناتها الفاعلة والمتأثرة بأي اهتزازات فيها، سعى إلى بناء علاقات تقارب وتعاون مع إيران، هذا التقارب والتعاون القائم على الرؤية البعيدة المدى لخدمة المنطقة وتأمين مصالحها في كل ما تشهده من توتر عسكري واحتقان سياسي. ذلك أن سلامة منطقة الخليج رهن بعلاقات دولها التي يجب أن تعيد النظر بجدية وصراحة من خلال حوار متكافئ لإعادة ترتيب شكل العلاقة ثنائياً وجماعياً فيما بينهم بمنظور سلمي تعاوني لا تطغى فيه مصلحة طرف على آخر، وتختفي معه الأطماع، خاصة بعدما تعرضت له المنطقة من مخاطر وما أصابها من اهتزاز أمني الأمر الذي أدى لتواجد أجنبي مكثف بالمنطقة تزامن مع احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية. كما يرى الشيخ صباح أن حماية المصالح المشتركة لدول الخليج وإيران مسئولية يتحمل عبئها مجلس التعاون الخليجي وجمهورية إيران الإسلامية بشكل أساسي ورئيس ومباشر في هذا الظرف الطارئ والحساس، مما يتطلب التشاور والتنسيق المستمر والدائم فيما بينها بانفتاح وتكافؤ، وهذا يتطلب توفير مناخ صحي يؤكد على ثوابت ومبادئ الاحترام وعدم التدخل في الشئون الداخلية، بما يكفل المصالح المشتركة، وينزع فتيل التوتر ويدعو للاستقرار السياسي والاجتماعي المدعوم بالنوايا الصادقة نحو بناء علاقات متطورة ومستقرة في اتجاه البناء ونبذ الأطماع.

المطلب الثالث: السياسة الخارجية الكويتية والعلاقات مع السعودية و العراق

تشكل المملكة العربية السعودية والكويت إقليماً جغرافياً واحداً، فحدود البلدين ترتبط ببعضها ارتباطاً مكانياً وثيقاً، حيث إن السعودية هي الظهير البري للكويت، فالرقعة الجغرافية لدولتي

السعودية والكويت لا تمثل رقعة أرضية متجاورة فحسب، بل هي بالإضافة إلى دول شبه الجزيرة العربية تمثل في مجموعها رقعة واحدة لا يفصل بعضها عن بعض موانع طبيعية أو صناعية، الأمر الذي يسّر لشعب المملكة العربية السعودية ودولة الكويت التنقل والاتصال بعضهم ببعض بشرياً ومادياً وتفاعلها اجتماعياً منذ قرابة الثلاثة قرون فتبادلا المنافع والتجارات، (المبارك، د.ت:48) التي تعتبر من مميزات الجوار الجغرافي الذي يضفي عليها ثقلاً نسبياً في علاقتهما السياسية على أساس طابع المصلحة المشتركة والكلمة الواحدة، والتي تعمل على صهر شعب المملكة العربية السعودية مع الشعب الكويتي، حيث أن التجانس الجغرافي أسهم بدور كبير في عملية الصهر والذوبان مما جعلها مستمرة ومتلاحقة بتسارع تحت تأثير الوعي الثقافي والسياسي، لأن الحياة المشتركة التي يحياها الشعبان في هذه الأرض المحددة يوجد فيها تماثلاً وتشابهاً بين أنواع الحياة التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالموقع وظروف المناخ والتضاريس، حيث تؤدي إلى وحدة ثقافة مشتركة، ووحدة حياة بنوعيها البدوي والحضري في كل من الدولتين (حاطوم، 1969 :18).

وبفضل هذا الموقع تعتبر المملكة العربية السعودية والكويت البوابة لشمال شرق الجزيرة العربية ولجنوب العراق، فهي تسيطر على تجارة المرور في هذه المنطقة. وتعد المملكة والكويت أغنى وحدات الخليج السياسية بمواردها من النفط. كما أنهما دولتان بحريتان على الرغم من أن النفط يمثل معظم دخلها. وبعد الكشف عن البترول فيهما بكميات ضخمة، أصبحت المملكة العربية السعودية والكويت محط أنظار جميع شركات البترول، ومنطقة جذب لتيارات حضارية، مختلفة وقوى بشرية متعددة مما يؤثر في أوضاعهما الاجتماعية والثقافية. ولموقع المملكة العربية السعودية والكويت أهمية كبيرة من الناحية الاستراتيجية بسبب صلاحية أجوائهما للملاحة من جهة، وملائمة المناخ، واستواء السطح، وتوفر الوقود من جهة أخرى (محمود، 2001 :11-12).

وبذلك يبلغ طول الحدود الدولية البرية بين المملكة العربية السعودية والكويت حوالي 222كم، وهي حدود معينة ومرسومة، تبدأ من نقطة التقاء الحدود الثلاثة مع العراق غرباً، وتنتهي عند نقطة على ساحل الخليج العربي شرقاً، شمال ميناء سعود في المملكة العربية السعودية، ويمتد خط الحدود للمملكة العربية السعودية والكويت من نقطة التقاء وادي العوجة مع ودي الباطن، قريباً من مورد مياه الرقعي، ومنها يمتد خط الحدود مستقيماً في اتجاه الشرق والجنوب الشرقي لمسافة 63كم، قاطعاً هضبة الدبدبة المكسوة بالحصى، حتى يصل إلى نقطة تقاطع دائرة عرض 29 شمالاً وخط طول 47/28/5.6 شرقاً، ومنها يتجه خط الحدود إلى الجنوب والجنوب الغربي، مستقيماً لمسافة 45 كم تقريباً، حتى يصل إلى نقطة تقاطع دائرة عرض 28/31/26 شمالاً مع خط طول 47/25/15 شرقاً، ومنها يتجه خط الحدود مستقيماً إلى الشرق لمسافة 54 كم تقريباً، حتى يصل إلى نقطة تقاطع دائرية عرض 28/32/2.5 شمالاً وخط طول 48/25/59 شرقاً، على الساحل الخليج العربي (أبو داود، 2001 :64).

ونتيجة للحدود الجغرافية بين البلدين، أتيح للبلدين الفرصة الطبيعية في جوارهما الجغرافي ملائمة الاتصال البشري فيما بينهم، إضافة إلى أن الشعبين السعودي والكويتي من الشعوب التي تدين بالإسلام وتنفيذ تعاليمه فهما يعرفان حقوق الجار التي كفلها الدين الإسلامي، ويعملان بموجب الحديث النبوي الشريف (من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليحسن إلى جاره) (عسيري، 2014).

أن المملكة العربية السعودية والكويت منذ نشأتهما وهما مرتبطتان ارتباطا وثيقاً بالقيم الدينية والحضارة الإسلامية، فالإسلام هو حجر الزاوية في بناء المجتمع والهيكل السياسي في الدولتين، وهو الأساس الأصلي للنظام الدستوري والنظام التشريعي بصورة عامة. ولقد نجحت

الدولتان في التوفيق بين الدين والسياسية. أي أوجدت توازناً بين السلطة السياسية والمؤسسات الدينية، وهذا التوازن يتجلى في مفهوم الحكم وشرعية الدولة في الأنظمة السياسية لهما. بحيث أصبحت المؤسسات الدينية في حالة ترابط عضوي مع السلطة السياسية، وهذا الترابط العضوي تتم ممارسته في هياكل الدولة بشكل مستمر، انطلاقا من المبدأ الأساسي وهو أن الإسلام دين ودولة، وأنه لا يوجد فرق بين الجانب الروحاني والجانب الدنيوي من الحياة في المجتمع الإسلامي. ولذلك فالعلاقة بين السلطة الدينية والسلطة السياسية في الدولتين تتصف بخاصية التوازن بين هاتين السلطتين، حيث تقوم المؤسسة الدينية بدعم السلطة السياسية في نطاق المبادئ الإسلامية، ومن جهة أخرى تقوم السلطة السياسية بالتأكيد على تطبيق المبادئ الإسلامية في المجتمع. لذلك فإن الهيكل القيمي لمعظم السكان في دول المجلس هو هيكل متسق مع النظم السياسية، ولذلك اعتبرت السلطة السياسية أن التمسك بالقيم الإسلامية يمثل القاعدة الأساسية المضمونة لتأمين شرعية نفوذ السلطة السياسية. فالأنظمة السياسية الحاكمة في الدولتين لم تكن جديدة على السلطة، بل هي امتداد لسلالات حاكمة في المنطقة منذ قرون. فالمتتبع لتاريخ هذه الأسر الحاكمة ليجد أن لها تاريخاً وراثياً طويلاً في السلطة، سواء على مستوى المدينة أو القرية أو حتى على مستوى الدولة (رخا،115:2011).

إن مسيرة العلاقات بين الدولتين كانت إيجابية في أغلب المراحل. وحتى عندما كانت الكويت إمارة تحت الحماية البريطانية، فقد اعتبرت عمليات التجارة والهجرة والتزاوج من الشواهد المميزة لطبيعة العلاقة، وبعد استقلال الكويت كان للمملكة العربية السعودية الثقل الأكبر في تحييد ومنع العراق من السيطرة على الكويت. فقد شاركت المملكة وبفعالية كبيرة في القوات التي دخلت الكويت لحمايته من التهديد العراقي عام 1961. كما كان لدعم المملكة العربية السعودية لدولة الكويت في نزاعها مع العراق قد سمح لها بهامش من المناورة في تعاملها مع العراق وعدم الإذعان

لمطالبه خلال أزمة عام 1973. وكذلك تجسد الموقف السعودي المساند للكويت والمدافع عن شرعيتها واستقلالها بأفضل صوره أثناء غزو العراق للكويت في أغسطس 1990. فقد رفضت المملكة العربية السعودية منذ البداية هذا الاحتلال، كما رفضت إحداث أي تغيير في حدود الكويت، بل لقد استقبلت المملكة شعباً وحكومة اللاجئين الكويتيين والهاربين من العدوان العراقي وقدمت لهم المساعدة اللامحدودة، وهيأت المملكة للتحالف الدولي الأرضية اللازمة والدعم اللوجستي والمشاركة الفاعلة في تحرير الكويت (عسيري، 2014: 150).

أن العلاقات السعودية الكويتية بما تمتاز به من خصوصية، فقد تمكنت من إحداث نقلة نوعية في مسيرتها، شملت التعاون في جميع المجالات؛ الأمر الذي كانت إحدى ثماره قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ذلك المجلس الذي حقق للخليجيين في إطار العمل المشترك على مدار مسيرته المباركة الكثير من الإنجازات نحو مستقبل مشرق، تتحقق فيه آمال وطموحات أبناء الخليج، ومع ذلك المملكة العربية السعودية، والكويت، تملكان أقوى العلاقات، في الشرق الأوسط، وفي السياق نفسه، فقد أشاد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود بالعلاقات المتميزة التي تربط المملكة العربية السعودية والكويت، مؤكداً حرص الجميع على تنميتها في المجالات كافة. ومن المؤكد أن منطقة الخليج العربي منطقة ذات أهمية استراتيجية واضحة بالنسبة للعالم؛ ولذلك فإن التطورات التي شهدها النظام الدولي منذ الستينات من القرن العشرين كان لها آثارها في العلاقات السعودية الكويتية؛ من حيث أنها جعلت التنسيق بين الدولتين وبقية دول الخليج خياراً إستراتيجياً، لإبعاد المنطقة عن شبح الصراعات الدولية، إلا أن التغيرات الإقليمية التي ظهرت منذ الثورة الإيرانية كانت لها انعكاساتها على منطقة الخليج؛ حيث بدأت مرحلة جديدة من مراحل العلاقات بين الدولتين التي وصلت إلى التنسيق الشديد؛ الأمر الذي أدى إلى حل الخلافات الحدودية بينهما، والاتجاه نحو عمل خليجي مشترك كان مفقوداً.

العلاقات الكويتية- العراقية:

بعد استقلال العراق عام 1932، تبادلت الحكومتان العراقية والكويتية الرسائل حول الحدود والعلاقات بين البلدين، وقد أكدت الرسائل على الحدود التي سبق الاتفاق عليها عام 1913 والعلاقات بينهما تتحدد باتفاقية 1899. وبعد ثورة تموز عام 1958، تم الإعلان عن اتفاقية كويتية _بريطانية تضمنت إلغاء اتفاقية 1899/1/23، وذلك لأنها تتنافى مع سيادة الكويت، وتضمنت أيضاً الاعتراف قانونياً باستقلال الكويت وسيادتها الكاملة. وبعد أن عقدت هذه الاتفاقية قام رئيس الوزراء العراقي (عبد الكريم قاسم) بعقد مؤتمر صحفي أعلن فيه أن الكويت جزء لا يتجزأ من العراق وجمهورية العراق لم تعترف باتفاقية عام 1899 لأنها وثيقه مزورة ولا يحق لأي فرد من الكويت أو خارجها التحكم بالشعب الكويتي لأنه من الشعب العراقي. وقد قررت الحكومة العراقية حماية الشعب العراقي في الكويت وتطالب بالأراضي التابعة لولاية البصرة وعدم التنازل عنها. وفي 26حزيران من العام نفسه، أصدرت الحكومة العراقية مذكرة ووزعتها على سفراء الدول العربية والأجنبية ذكرت فيها أن الكويت جزء من العراق وأنها تتبع البصرة منذ زمن طويل خاصه أثناء الحكم العثماني. أن ما تقدم كان شرارة أخمدت بعد موت عبد الكريم قاسم، حيث أعترف العراق باستقلال الكويت عام 1963. لكن سرعان ما عادت الأزمات بين البلدين، حيث شمل هذا النزاع أربعه أقسام هي (The legal status of the Arabian Gulf States,1968 :252):

القسم الأول: نشأ نزاع حول وادي باطن، لأن اتفاقية الحدود تشمل الوادي كخط فاصل دون ذكر تبعيته لأي طرف.

القسم الثاني: حول الحدود العراقية _ الكويتية لأن تقسيم الحدود لم يكن دقيق وبأسلوب غير عصري، فقد تم على أساس وجود خط نخيل.

القسم الثالث: هو الممتد من صفوان حتى البحر، وهو الذي أحتله العراق وتفجرت الأزمة بسببه.

القسم الرابع: يتعلق بالمياه الإقليمية ومطالبة العراق بحق استخدام جزيرتي (وربه) و(بوبيان) لمناورات أسطولها في الخليج، حيث كان الجرف القاري للعراق يتداخل مع الجرف القاري للكويت. خلال هذه الأزمة تبنت الكويت مشروع الاتفاقية الانكليزية _ العثمانية لسنة (1913) بخصوص الحدود والتي وافق عليها العراق الذي كان فيها تحت الانتداب البريطاني .

كل ذلك كان شرارة أولية لأزمات لاحقه. وقبل الدخول في تفاصيل الحرب بين البلدين يجب توضيح الأسباب التي دفعت العراق لمثل هذا التصرف. فبعد الحرب العراقية_ الإيرانية كان العراق يعاني من مشكلات اقتصادية كبيرة، في الوقت نفسه اتفقت دول الأوبك على تحديد حصص الدول الأعضاء من الضخ، لكن الكويت والإمارات لم تلتزم بحصصها وانما عملت على إغراق السوق العالمي بكميات كبيرة، مما أدى لتدهور أسعار البترول إضافة لذلك في آب 1988، وبعد يوم واحد من وقف إطلاق النار بين العراق وايران قررت الكويت زيادة إنتاجها النفطي في وقت كان العراق بأمس الحاجة إلى أسعار نفط مستقرة لتمويل مشاريع الإعمار بعد الحرب، هذا التدهور أدى إلى الحاق خسارة في العراق بلغت حوالي مليار دولار سنوياً. هذا من جانب, ومن جانب أخر قامت الكويت بسحب النفط من حقل الرميلة الذي يقع في المنطقة الحدودية المتنازع عليها بين العراق والكويت وقيمة النفط الذي تم سحبه من حقل الرميلة بلع عام (1980–1990) حوالي 2,4 مليار دولار (عسيري، 2014).

وكانت دولة الكويت قد أدانت العراق خلال حربه مع إيران حوالي 30 مليار دولار، معظمها بعد أن تم تهديدها من قبل إيران، وطالبت العراق بايفائها في وقت الذي كانت تساعد على تدهور اقتصاده ووضع الكوابح أمام نهوضه، فالعراق كان قد أوشك على إيجاد حل للتوتر بين

البلدين من خلال مؤتمر جدة الذي عقد في 25 /تموز /1990 إذ طلب العراق برفع أسعار برميل النفط إلى (21) دولار, لكن الولايات المتحدة طلبت من أمير الكويت أن لا يقدم تنازلات ويستطيع الاعتماد على الولايات المتحدة في حماية الكويت. ويمكن القول أن الولايات المتحدة كانت أحد الدوافع غير المباشرة التي دفعت العراق للدخول في الكويت. وفي 2 /آب /1990 تقدمت القوات العراقية إلى الكويت، مشكلة ثلاث فرق رئيسية (عسيري، 2014):

الفريق الأول: تقدم نحو مدينة الكويت.

الفريق الثاني: نحو منابع البترول.

الفريق الثالث: أنتشر على الحدود الكويتية السعودية.

من هنا فالعلاقات العراقية _ الكويتية أتسمت ولفترة طويلة بعدم الاستقرار, لكن بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003، شهدت الساحة العراقية الكثير من المتغيرات السياسية التي انعكست على العراق بصورة خاصة ودول المنطقة بصورة عامة، فبدأت مرحلة جديدة من علاقات العراق مع دول الجوار. أما بعد عام (2003) فلم تمنع القضايا والملفات العالقة بين العراق والكويت على مدى السنوات الماضية إلى محاولة تطوير العلاقات الثنائية في مجالات شتى، وذلك لبدء مرحله جديدة من العلاقات تقوم على التعاون وتحقيق المصالح المشتركة. وكما هو معروف أن العلاقات انقطعت في كافة المجالات عام 1990، لكنها شهدت تحسناً نسبياً بعد سقوط النظام العراقي عام 2003 نتيجة الاحتلال الأمريكي للعراق (القريشي،2014: 107) .

وبعد أن تولى الحاكم المدني (بول بريمر) منصبه في العراق، أعلن عن ضرورة عودة العلاقات بين البلدين إلى ما كانت عليه. وبتاريخ 2003/12/29 زار وزير الخارجية العراقي (هوشيار زيباري) الكويت وألتقى مع وزير الخارجية الكويتي، وأكد أن زيارته للكويت رسمية لإجراء

مباحثات معهم حول العلاقات الثنائية. وعند تشكيل مجلس الحكم الاستشاري العراقي، كانت الكويت في مقدمة الدول العربية التي رحبت بتشكيل هذا المجلس، ذلك بعد أن قدم المجلس اعتذاره للشعب الكويتي عن غزو النظام السابق للكويت(عسيري، 2014: 87).

وفي 2004/6/28، أعلنت الحكومة الكويتية ترحيبها بنقل السلطة إلى العراقيين، كما استضافت كل من رئيس الوزراء العراقي (إياد علاوي) ورئيس الجمهورية (غازي الياور). ثم عاد (إياد علاوي) وزار الكويت مرة أخرى في الذكرى الرابعة عشر لاحتلال العراق للكويت، وكانت هذه الزيارة لها رمزيتها في الذاكرة الكويتية، وعبر عن رأيه رسمياً بقوله (يدين العراق الجديد الغزو) . وفي 2005/1/30 رحبت الكويت بالانتخابات العراقية والتي أسفرت عن تشكيل حكومة (إبراهيم الجعفري)، واستقبلت الكويت رئيس الوزراء (إبراهيم الجعفري) وعدد من وزرائه، وأعاده العلاقات الدبلوماسية مع العراق بعد قطيعة أستمرت (15) عاماً. وجاءت زيارة (ابراهيم الجعفري) في 18 /2005/6 خطوة من خطوات بناء الثقة بين البلدين. وفي آب 2005، تبين أن الكويت لم تكتف بما حصل في ترسيم الحدود عام 1990، فقد استغلت الفوضى السياسية والأمنية في العراق وقامت باختراق الحدود العراقية الكويتية، وظهر ذلك من خلال البيان الذي أعلنه (نوري المالكي) رئيس لجنة الأمن القومي والدفاع في الجمعية الوطنية العراقية، إذ قال (أن المعلومات التي توفرت من خلال المشاهدات العينية والمتابعات أن الخندق المحفور تم ردمه وتجاوزته الحدود الكويتية لمسافة تصل إلى كيلو متر). وهذا خلق جو توتر بين الكويت والعراق، لكن رئيس الوزراء الجعفري تدارك الأمر وأرسل وفداً برلمانياً وبعد الاطلاع على الحدود تبين عدم وجود تجاوز (القريشي، 2014: 107).

ومن ثم جاءت مرحلة الحكومة الدائمة في العراق، وفي هذه المرحلة تم التطرق إلى ملفات مهمة أثناء زيارة رئيس الوزراء (نوري المالكي) إلى الكويت بتاريخ 20 /2006/6، ناقش خلالها ملف ترسيم الحدود وإمكانية حلها عبر الحوار الثنائي والخلاص من وصايا مجلس الأمن، وبتاريخ 15 /2007/11 بحث الرئيس العراقي جلال الطلباني مع أمير الكويت الشيخ (صباح الأحمد الصباح) سبل تطوير التعاون بين البلدين في المجالات كافة، وضرورة إعادة التمثيل الدبلوماسي بين العراق والكويت، وبالفعل عينت الكويت بتاريخ 2008/7/18 سفيراً لها في بغداد، وقدمت أوراق اعتماده في 2008/10/22. وفي 2009/2/27 قام محمد صباح السالم، رئيس مجلس الوزراء الكويتي، بزيارة العراق إذ اجتمع مع رئيس الوزراء نوري المالكي وشهد اللقاء بحث سلسلة من القضايا المهمة (عسيري، 2014: 74).

وفي 2009/6/10 أكد الناطق الرسمي باسم الحكومة العراقية (علي الدباغ) في مساع كويتية لإبقاء العراق تحت طائلة البند السابع، مالم تنفذ بغداد إلتزاماتها تجاه الكويت في القضايا العالقة بين البلدين . وبدأت بوادر أزمة جديدة تلوح في الأفق. وانتقد نواب عراقيون المعارضة لإخراج العراق من الفصل السابع ومطالبين الكويت بتعويضات تصل إلى (4) الاف مليار دولار جراء تورط الكويت بمسألتين هما : دعم الحرب التي قام بها صدام ضد إيران عام 1980 وأدت لخسائر فادحة للعراق, ودعم الحرب الأمريكية على العراق التي لم تكن مدعومة بقرار دولي. هذه الدعاوي عكرت الأجواء بين البلدين في وقت كان العراق يحتاج إلى علاقات تتسم بالود والتعاون. وإن الجانب العراقي كان حريصاً على الخروج من طائلة الفصل السابع ويسعى إلى الالتزام بجميع القرارات الدولية المتعلقة بالحالة بين العراق والكويت .فقد طرح رئيس مجلس النواب العراقي (اياد السامرائي) ما أسماه التفاهم المشترك لتسوية الملفات العالقة مثل إيفاء التعويضات على شكل استثمارات كويتية في العراق، إلا أن هذا العرض بقي في زاوية ضيقة. ولتعزيز العلاقات وإعادة

الأجواء الودية تم تقديم أوراق اعتماد (محمد حسين محمد) بتاريخ 2010/6/1 كأول سفير للعراق في الكويت بعد الاحتلال الأمريكي على العراق (القريشي،2014: 108) .

وقد زار رئيس مجلس الوزراء الكويتي (ناصر المحمد) بغداد بتاريخ 2011/1/12 وصرح بأن ((المرحلة السابقة انتهت ونحن الآن في مرحله جديدة من العلاقات الثنائية وإن كانت هنا صعوبات تواجهنا علينا أن نحلها بالطرق السلمية))، وفي 2011/2/16 زار رئيس الوزراء العراقي(نوري المالكي) الكويت على رأس وفد رافقه فيها كل من وزراء الخارجية والنقل وحقوق الإنسان وشؤون النواب ومستشار الأمن الوطني, وتم مناقشة العلاقات الثنائية بين البلدين فضلاً عن الملفات العالقة بين العراق والكويت من خلال التفاهم المشترك بين الجانبين.وشهدت العلاقات العراقية –الكويتية، تطوراً ملموساً، لاسيما عقب المساعي الحثيثة التي بذلها قادة البلدين لتجاوز خلافات الماضي، وهو الأمر الذي تحقق بشكل فعلي حينما أسهمت الكويت في إخراج العراق من طائلة الفصل السابع، بعدما أوفى العراق بكامل إلتزاماته تجاهها ، فضلاً عن تكثيف الزيارات الرسمية بين قادة البلدين، والتي تمخض عنها ولادة مرحلة جديدة من العلاقات المبنية على حسن الجوار.

مما سبق يمكن القول بأن علاقة العراق بالكويت قد تميزت منذ القدم بالتذبذب ما بين التعاون المشروط أو الانغلاق والتعقيد والقطيعة بين البلدين. فقد أوجدت السياسة باباً لبعض الخلافات والتي يعود تاريخها إلى الثلاثينات من القرن العشرين عندما بدأ العراق يستعد لنيل إستقلاله ويرتب أوراقه الداخلية للدخول في عصبة الأمم الذي يتطلب منه ترسيم حدوده وكان من الطبيعي أن تتفاقم المشكلة بسبب تثبيت الحدود بين الطرفين وأستمرت المشكلة الحدودية لسنوات عدة ، ولم يظهر الخلاف العراقي الكويتي بشكل عملي وفق متغيرات الصراعات والخلافات

السياسية إلا عام 1961م عندما أعلن رئيس الوزراء العراقي آنذاك عبد الكريم قاسم عن رغبته بضم الكويت إلى العراق، وبالتالي حصلت الكويت على الاعتراف بكيانها السياسي من نظام عبد السلام عارف في العام 1963 ووقعت اتفاقية بهذا الخصوص كان بالإمكان أن تنتهي هذه المشكلة إلى الأبد وترسم أفق علاقة أخـوة وجوار بين البلدين.

الفصل الثالث

دور السياسة الخارجية الكويتية تجاه النزاعات الحدودية

سعت دولة الكويت إلى تطوير علاقاتها في كل المجالات مع الدول العربية، انطلاقا من إيمانها بالمصير العربي المشترك، وحرصت على دعم وتطوير الجامعة العربية وأجهزتها ومنظماتها المتخصصة، وتفاعلت بنشاط مع جميع القضايا العربية. وبالرغم من علاقاتها التعاونية والايجابية لكنها خاضت مشاكل حدودية مع جيرانها العرب ، عملت على حلها وإنهائها بالطرق الدبلوماسية والقانونية ، فقد آثار إنشاء الكويت ميناء مبارك الكبير على جزيرة بوبيان أزمة بين البلدين (الكويت والعراق) مازالت تداعياتها مستمرة ، وإن كانت قد هدأت بعض الشيء لكنها تؤكد أن هناك خلافات بين الجانبين، فالعراق يرى أن إنشاء هذا الميناء سوف يضر بمصالحه الاقتصادية والسياسية العليا، وأنه سوف يقلل من الأهمية الاقتصادية لميناءي أم قصر والفاو العراقيين، وسوف يقلص مساحة السواحل العراقية على الخليج العربي في مساحة لا تتجاوز 50 كيلو متراً، كما أنه في حال إنشائه سوف يجعل من ميناء الفاو الكبير الذي تعتزم بغداد تنفيذه عديم الجدوى.

كما يُعد النزاع الحدودي البحري بين المملكة العربية السعودية ودولة الكويت المتمثل بالنزاع على حقل الخفجي النفطي البحري الذي يُعد من أغنى الحقول النفطية في المنطقة، حيث يضخ ما يفوق الـ 300 ألف برميل يومياً، وتقدر احتياطات الخفجي من النفط الخام بـ 60 مليار برميل، وتستثمرها الحكومتان السعودية والكويتية بشكل مشترك وفقاً لمعاهدة العقير.

سوف يتم تناول هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: واقع النزاعات الحدودية بين الكويت ودول الجوار.

المبحث الثاني: السياسة الخارجية الكويتية وإدارة النزاعات الحدودية.

المبحث الأول: واقع النزاعات الحدودية بين الكويت ودول الجوار:

تواجه الكويت مشاكل حدودية مع العراق والسعودية وإيران، حيث رسمت الحدود الكويتية السعودية حسب اتفاقية العام 1913 الإنجليزية العثمانية، ثم رسمت مرةً أخرى في اتفاقية العقير عام 1922، والتي غيرت في الحدود الجنوبية للكويت، بعد هذه الاتفاقية بعشرين عامًا تم عقد اتفاقية صداقة وحسن جوار بمدينة جدة، حيث حضر نائبًا عن الكويت وزير انكلترا المفوض لدى السعودية، ثم تبعها اتفاقية أخرى في عام 1402هـ، وبذلك تنتهي مشكلة الحدود السعودية الكويتية. لكن بقي ما سمي بالمنطقة المحايدة والتي تم تقسيمها في عام 1964 عند منطقة النويصيب، فصار الجنوب تحت المسؤولية الإدارية للسعودية، والشمال تحت إدارة الكويت، فيما أستمر باطن الأرض الذي يحتوي كميات هائلة من النفط مشاعًا، من حقل الخفجي في البحر وحقل الوفرة على اليابسة (الزيود، الطروانة، 2012 :137). وسوف يتم تناول هذا المبحث من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: المناطق الجغرافية المتنازع عليها بين الكويت والعراق.

المطلب الثاني: المناطق الجغرافية المتنازع عليها بين الكويت والسعودية.

المطلب الأول: المناطق الجغرافية المتنازع عليها بين الكويت والعراق.

تشكلت لجنة تخطيط الحدود الكويتية –العراقية بموجب القرار الصادر رقم 687 لسنة 1991 والذي نص على: "أن العراق والكويت على وصفهما دولتين مستقلتين ذات سيادة، قد وقعتا في بغداد في (اكتوبر 1963) على محضر متفق عليه بين دولة الكويت والجمهورية العراقية بشأن العلاقات الودية معترفين بذلك رسمياً بين الحدود الكويتية العراقية وبتخصيص الجزر" وإن هذا المحضر قد سجل لدى الأمم المتحدة وفقاً للمادة 102 وأعترف فيه العراق باستقلال دولة الكويت

وسيادتها التامة وبحدودها المبينة بكتاب رئيس الوزراء العراقي في 21 يوليو 1932 والذي وافق عليه حاكم الكويت بتاريخ 1932/8/10 وطالب القرار على ضوء ذلك: "بأن يحترم العراق والكويت حرمة الحدود الدولية وتخصيص الجزر على النحو المحدد في المحضر المتفق عليه بين دولة الكويت والجمهورية العراقية المشار إليها والذي وقعاه ممارسةً منها لسيادتها في أكتوبر 1963" (مركز الوطن لمعلومات والدراسات، 1994).

وهي الحدود التي تم تحديدها بين الكويت والعراق عندما أرسل نوري السعيد رئيس الوزراء العراقي لتحديد الحدود العراقية –الكويتية بموجب مراسلات بين حاكم الكويت وبريطانيا عام 1932 ليؤكد الحدود العراقية وموافية حاكم الكويت على هذه الحدود والتي على أثرها استقل العراق وقد اعترفت جمهورية العراق بدولة الكويت وحدودها المثبتة في مراسلات عام 1932 باتفاقية عام 1963 بين الكويت والعراق (جريدة الوطن الكويتية، 1987).

تعتبر لجنة تخطيط الحدود بين الكويت والعراق جهة مستقلة تم إنشاؤها من قبل الأمين العام للأمم المتحدة تنفيذاً لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 687 لسنة 1991 الفقرة الثالثة، وهي تعمل في حدود الصلاحيات التي تضمنها تقرير الأمين العام الصادر في 2 مايو 1991 وتم تشكيل أعضاء اللجنة والبالغ عددهم 5 أعضاء وتقسيمهم على النحو التالي: ثلاثة خبراء مستقلين عينهم الأمين العام وممثل عن كل من الكويت والعراق يعينون من قبل حكوماتهم، وقد اختتمت اللجنة أعمالها وقدمت تقريرها النهائي إلى الأمين العام للأمم المتحدة في 20 أيار 1993. أما بالنسبة إلى أعضاء اللجنة الخمسة، فقد تم تقسيمها على النحو التالي (مركز الوطن لمعلومات والدراسات، 1994):

- السيد مختار كوسوما اتمادجا وزير الخارجية لأندونيسيا السابق (رئيساً).

- السيد ابان بروك المدير بهيئة المساحة السويدية (الهيئة الوطنية السويدية لمسح الأراضي) (خبيراً مستقلاً).
- السيد وليم روبرتسون مدير المساحة (المدير العام لهيئة المساحة ومعلومات الأراضي في نيوزلندا) (خبيراً سابقاً).
- السيد رضا القيسي ممثلاً عن الحكومة العراقية.
- السيد طارق رزوقي ممثلاً عن الحكومة الكويتية.

وقد عين السيد ميكلوس بنتر كبير رسامي الخرائط بالأمانة العامة للأمم المتحدة أميناً للجنة. واعتبارا من 20 تشرين الثاني 1992 أستقال السيد مختار كوسوما اتمادجا بوصفه رئيساً للجنة لأسباب شخصية، وفي ضوء الاستقالة عيّن الأمين العام خلفاً له السيد نيكولاس فلتيكوس المدير العام المساعد السابق لمكتب العمل الدولي عضو معهد القانون الدولي ، فتولى مهامه في نفس التاريخ، وتتمثل اختصاصات اللجنة فيما يلي (مركز الوطن لمعلومات والدراسات، 1994):

1- تخطيط الحدود الدولية بين الجمهورية العراقية ودولة الكويت بالإحداثيات الجغرافية لخطوط الطول والعرض وكذلك بالتعيين المادي لها على النحو الوارد في المحضر المشار إليه سابقاً ويتم التعيين المادي عن طريق وضع القوائم أو نُصب حدودية بالعدد والنوع المناسبين.

2- الاستعانة بالمواد المناسبة بما في ذلك الخرائط الواردة في وثيقة مجلس الأمن رقم (S/22558)، وهي مجموعة مكونة من عشر خرائط طبوغرافية بمقياس رسم (1:5000) صادرة عن المدير العام للمساحة العسكرية بالمملكة المتحدة باستخدام التكنولوجيا الملائمة.

3- اتخاذ الترتيبات من أجل الصياغة المستمرة للتعيين المادي للحدود وفقاً لما جاء بتقرير الأمين العام S/22558 الفقرة 4 ويتطلب ذلك القيام من منظمات المسح ما يلي:

- تفقد الأعمدة والعلامات على الحدود العراقية –الكويتية على أساس سنوي.
- تقديم تقرير إلى الأمين العام بعد كل عملية تفقدية للحدود.
- رصد مدى كفاية علامات الحدود ووضع أية علامة إضافية وينبغي لموظفي الأمم المتحدة وموظفي هيئات المساحة أو غيرها من الهيئات المماثلة الذين سيشاركون في تنفيذ الترتيبات اللازمة لصياغة التعيين السطحي للحدود أن يتمتعوا بحرية الحركة بغير العوائق في منطقة الحدود المخططة بالإضافة إلى ما يلزم من مزايا وحصانات لأداء مهمتهم.

ويلاحظ من الاختصاصات السابقة ما يلي:

1- أن اللجنة تقوم بمهمة فنية وليست سياسية تتطلب خبرات فنية متخصصة مع الاستعانة بأجهزة تقنية حديثة.

2- لا تقوم اللجنة من خلال عملية تخطيط الحدود بإعادة توزيع الأراضي بين الكويت والعراق بل إنجاز العمل التقني الضروري للقيام أول مرة بوضع فكرة تحديد دقيق لإحداثيات الحدود الواردة في المحضر المتفق عليه بين الدولتين والذي ينص المحضر للإتفاقية على ما يلي: "تعترف الجمهورية العراقية باستقلال دولة الكويت وسيادتها التامة بصورها المبينة بكتاب رئيس الوزراء العراقي 21 تموز /يوليو 1932 والذي وافق عليه حاكم الكويت بكتابه المؤرخ 10آب /اغسطس 1932" .

3- إن عمل اللجنة يتركز أساساً في تخطيط ما سبق الإتفاق عليه بين دولة الكويت والجمهورية العراقية عام 1963 والذي يشكل صيغة لتخطيط الحدود بين البلدين من جانب اللجنة، ومؤدى ذلك أن الحدود الدولية لكل من العراق والكويت لم يجرى عليها أي تعديل أو تغيير بواسطة اللجنة.

4- راعى الأمين العام للأمم المتحدة أن يتم الاختيار لأعضاء اللجنة على أعلى مستوى علمي محايد لطبيعة الحدود المرسومة والخطوات التي أتبعت في تحديدها لم تأت بجديد ولم تخلق أوضاعاً أو مستجدات لم تكن أصلاً موجودة ، بل ما يجري في الواقع تنفيذ أو تأكيد الاتفاقيات السابقة، وإن وقع عليها العراق (جريدة الوطن الكويتية، 1987).

5- وقد أنشأت اللجنة نظامها الداخلي الخاص بها، وقد غطت المادة 1 تشكيل اللجنة والمادة 2 نصت على الأحكام ذات الصلة من تقرير الأمين العام S/22558، سوف تشكل اختصاص اللجنة وطبقاً لهاتين المادتين، فإن قرارات اللجنة فيما يتعلق بتخطيط الحدود تعتبر نهائية، كذلك نص النظام الداخلي في المادة 3 على أن اكتمال النصاب بحضور ثلاثة أعضاء على الأقل من ممثلي الدولتين، ويعلن رئيس اللجنة في إعطاء حرية إبداء الرأي في الكلام وطرح التساؤلات بالتصويت في المادة 4 وتتخذ اللجنة قراراتها بالأغلبية في المادة 5، ويحق لكل من الكويت والعراق الاستعانة بخبراء لهم الحق في الحضور معهم في اجتماعات اللجنة ولا يعتبر هؤلاء الخبراء أعضاء في اللجنة، وليس لهم الحق في ممارسة أية حقوق أو وظائف كبقية أعضاء اللجنة في المادة 6، وقد أوكل إلى سكرتير اللجنة اتخاذ جميع الترتيبات المتصلة بأعمال اللجنة وفقاً للمادة 8.

6- عقدت اللجنة 11 دورة شملت 82 اجتماعا لتخطيط الحدود البرية والبحرية، وتكون اجتماعات اللجنة إما في مكتب الأمم المتحدة في جنيف أو مقر الأمم المتحدة في نيويورك، وقد زودت اللجنة بمحاضر وافقت عليها لجميع اجتماعاتها، كما أصدرت وأقرت نشرات صحفية لدى اختتام كل دورة بالإضافة إلى الزيارات الميدانية للجنة، وقد اعتمدت لجنة بالأعمال الميدانية على خبراء في الجيوديسا والمساحة والتصوير المساحي بمعاونة إدارتي المساحة في نيوزلندا والسويد، وانعقدت الجلسة الأولى للجنة في نيويورك يومي 23-24 أيار

1991 ودارت المناقشات حول عملها ومخططها وطبيعة مهمتها وعقب المناقشات حول مسألة التعريف قررت اللجنة فحص الحدود في ثلاثة أجزاء سمي الأول باسم الجزء الغربي وتصدق عليه العبارة من صيغة الحدود" من تقاطع وادي العوجة من الباطن ثم باتجاه الشمال على طول الباطن إلى نقطة تقع جنوبي خط عرض صفوان" (مجلس الامة الكويتي، 1995 :25)، أما الجزء الثاني فقد أطلق عليه الجزء الشمالي وتصدق عليه عبارة ثم: "باتجاه الشرق لتمر جنوبي آبار صفوان وجبل سنام وأم القصر تاركةً هذه المواقع للعراق حتى التقاء الخور للزبير بخور عبد الله" (إبراهيم، 1990 :610 -611).

بينما سمي الجزء الثالث بالجزء الشرقي ثم وصف لاحقاً باسم الجزء البحري وأخيراً سمي بخور عبد الله وتصدق عليه بالإشارة إلى نقطة الالتقاء وكذلك الجملة الأخيرة من صيغة الحدود المحددة بجزيرتي "وربة وبوبيان ومسكان وفيلكه وعوهه وكبر وقاروورة وام المرادم" فإنها تتبع الكويت وهي الحدود التي يتم تحديدها بين كل من الكويت والعراق في مراسلات عام 1932 في كتاب رئيس الوزراء العراقي برسالة في 21 تموز يوليو 1932 والتي أكد فيها على الحدود العراقية –الكويتية قبل قبول العراق عضواً في عصبة الأمم على النحو التالي:" من تقاطع وادي العوجة مع الباطن إلى جهة الشرق بامتداد الباطن الجنوبي آبار سفيات وجبل سنام وام قصر إلى نقطة التقاء خور الزبير بخور عبد الله وتعود (بوبيان، وربة، فيلكا، كبر، عوهة، أم المرادم، مسكان، قاروه، أم النمل، الشويخ) للكويت، وهي الحدود التي أعترف بها العراق وباستقلال دولة الكويت في المحضر المتفق عليه باتفاقية 1963 وقد بدأت اللجنة أعمالها على الحدود البرية البحرية(الزيود، الطروانة، 2012 :137).

واعترفت لجنة تخطيط الحدود بأهمية المرور الملاحي لكلا الطرفين، واعتمدت في هذا الصدد بياناً قام بإعداده مكتب الشؤون القانونية التابع للأمانة العامة للأمم المتحدة، وقد أشتمل هذا

البيان على عدة أمور منها: إتاحة المرور الملاحي لكلتا الدولتين إلى مختلف مناطق أراضيهما المحاذية للحدود المخططة. وقد أشارت اللجنة إلى أن الحق في المرور الملاحي حق منصوص عليه في قواعد القانون الدولي على النحو الوارد في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982م التي صدق عليها كل من العراق والكويت. كما قدمت اللجنة أيضاً توصيات لصيانة العلامات والأعمدة المستخدمة في ترسيم الحدود بين الدولتين، وقد اقترحت اللجنة معاينة الأعمدة والمعالم الحدودية بشكل دوري على أساس سنوي، وشق طرق ممهدة تتيح الوصول إلى هذه العلامات والأعمدة، وقد وضع برنامج الصيانة في شهر أبريل من عام 1994م بحيث تتولى اللجنة مسؤوليته (بيان صحفي للأمم المتحدة، 2017).

موقف الكويت من قرارات اللجنة

رحبت دولة الكويت بالقرار رقم (833) وأكدت التزامها الكامل به، حيث أعرب الشيخ صباح الأحمد الجابر في رسالة موجهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة باعتزاز وتقدير دولة الكويت بالدور التاريخي للأمم المتحدة، وما تتطلع إليه من ترسيخ لقيم العدل والسلام ودعائم الأمن والسلم والاستقرار في العالم، وذكر مندوب دولة الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة محمد أبو الحسن أن هذا القرار يعتبر الحزام الاعتباري للأمن والاستقرار في المنطقة لأنه صدر طبقاً للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة (ذيب، 2010 :55).

الاحتجاج على ترسيم الحدود البحرية

في ضوء الاحتجاج على ترسيم الحدود البحرية طالب العراق بمنفذ بحري وذلك بموجب مطالبه السياسية وليست القانونية، وذلك في رسالة وجهها وزير خارجيته في 1993/6/6م إلى الأمين العام للأمم المتحدة يشير فيها إلى اعتراضه على نتائج ترسيم الحدود البحرية زاعماً أن

منطقة خور عبد الله لا يصدق عليها وصف البحر الإقليمي وفقاً لقانون البحار، وكذلك أوردت الرسالة بأن هذا الترسيم يحرم العراق من امتلاك السواك البحرية (سعد الله، 2003 :142).

موقف العراق من قرارات اللجنة

أعترض العراق بداية على إنشاء لجنة ترسيم الحدود وذلك بموجب مذكرة وزير الخارجية العراقي للأمين العام في 1991/4/232م، حيث سرد العراق العديد من الاعتراضات، منها أن تشكيل اللجنة لا يحقق العدالة والإنصاف بالنسبة لتحمل العراق نفقات مالية مفروضة عليه، وقد رد الأمين العام على هذا الادعاء وغيره من الادعاءات الكثيرة برسالة جوابية بتاريخ 1991/4/3م أكد فيها على أن مجلس الأمن يستند في تصرفه هذا إلى الفصل السابع من الميثاق وذلك بوجوب احترام العراق لحدوده مع الكويت. وأن قضية ميناء مبارك الكبير الكويتي قد فجرت أزمة دبلوماسية جديدة بين الكويت والعراق، فمنذ أن أعلنت الكويت إقدامها على تنفيذ مشروع الميناء في جزيرة بوبيان الكويتية بدأ العراق التحرك بشتى الطرق لوقف تنفيذه. وفي هذا الشأن، أخذت مجموعة من النواب العراقيين وبعض المسؤولين العراقيين في الحكومة على عاتقهم شن الحرب الدبلوماسية والإعلامية في محاولة لتعطيل المشروع وذلك من خلال شحن الشارع العراقي باتهامات لا أساس لها بأن المشروع يضر العراق ملاحياً واقتصادياً(الشاعري، 2006 :27).

وبالرغم من أن المشروع يقع على أرض كويتية ذات سيادة، والتفاصيل الفنية للمشروع لا تتعارض مع المصالح العراقية ، إلا أن حكومة الكويت لم تمانع في استقبال الوفود العراقية للنظر والاطلاع على التفاصيل الفنية للمشروع وطمأنة الجانب العراقي والتأكيد على أن المشروع لا يضر العراق، وذلك بحكم الجيرة وسعي الكويت الدائم للعمل على استقرار المنطقة والمضي في عملية المصالحة ومحاولة طي صفحات الماضي بين الجانبين، إذ تعي الكويت جيداً أنه من أجل نمو وتطور المنطقة واستقرارها فلابد من الابتعاد عن كل ما من شأنه زيادة التوتر والاضطراب في

العلاقات الثنائية. فالعمل على توضيح الأمور الفنية لهذا المشروع للجانب العراقي يغلق الطرق لأصحاب الأصوات اللامسؤولية في العراق والتي تسعى لخلق أزمات جديدة مع الجانب الكويتي ليس لشيء إنما لأغراض أخرى.

تعتبر قضية الحدود الكويتية –العراقية واحدة من القضايا التي حظيت باهتمام من جانب الباحثين وذلك بالنظر إلى ما أثارته من منازعات بين البلدين، وبالذات من جانب العراق الذي ظل يصر منذ أوائل القرن العشرين، أي قبل نشأة الدولة الحديثة في كلا البلدين، على أن له مطالب وحقوق تاريخية في الكويت. ففي أعقاب توقيع اتفاقية عام 1899 بين شيخ الكويت والحكومة البريطانية، هو الاتفاق الذي جاء كنتيجة طبيعية لتطور المركز الدولي لإمارة الكويت منذ نشأتها ككيان متميز على الخليج العربي في بداية القرن الثامن عشر، اهتمت بريطانيا والدولة العثمانية بضرورة تنظيم وضع الكويت بشكل رسمي، وفي محاولة للوصول إلى ذلك بادرت الدولتان في 29 يوليو تموز 1913 إلى إبرام اتفاقية بينهما إعترفتا فيها باستقلال الكويت(مطر وآخرون، 1994 :100).

وقد أهتمت الدولتان في هذا الخصوص، بالتأكيد على أمرين: أولهما: السماح لشيخ الكويت في أن يضمن هذا العلم شعاراً متميزاً كأن يكتب كلمة الكويت باللغة العربية في زاوية هذا العلم، وهو ما وافق عليه الشيخ، أما الأمر الثاني، فكان يتمثل في بيان ما هي الأراضي التي يتكون منها الإقليم الكويتي الذي يخضع لولاية الشيخ وورثته، فطبقاً للاتفاقية، تقرر الآتي: (يبدأ خط الحدود على الساحل عند مصب خوز الزبير في الشمال الغربي، ويعبر تماماً جنوب أم قصر وسفوان وجبل سنام، ويمثل الطريقة تترك لولاية البصرة هذه الأماكن وآبارها حتى إذا وصل إلى الباطن تبعه إلى الجنوب الغربي تاركاً آبار المصفاة والقرع والهبة والوربة والأنطه حتى يصل إلى البحر بالقرب من جبل منيفة) (المباركي، 2005).

الحدود البرية العراقية الكويتية:

باشرت اللجنة أعمالها بمشاركة ممثل العراق وعقدت خلال عملية ترسيم الحدود البرية خمس دورات في الفترة 23 مايو 1991 و16 ابريل 1992. قامت خلالها باكتشاف المنطقة الحدودية على الطبيعة وقام فريق المسح الميداني النيوزلندي –السويدي بأعمال ميدانية قدمت الأساس للخرائط الفوتوغرافية العمودية من خلال أعمال التصوير الجوي باستخدام الطائرة كوماندو نفاثة مجهزة لهذا الغرض من ارتفاعين رئيسيين، وقد واجهت لجنة الأمم المتحدة لترسيم الحدود مشكلة واحدة تركزت بين العراق والكويت وبقيت هذه اللافتة قائمة من عام 1923 –1939 وكانت تقع على الطريق القديم جنوبي مركز الجمارك صفوان بكيلو متر واحد واعترفت بها الدولتان في تلك الفترة باعتبارها نقطة الحدود الدولية إلى موقعها القديم، وقد وجهت وزارة الخارجية العراقية مذكرة بتاريخ 25 يونيو 1940 إلى بريطانيا ذكرت فيها أن هذه اللافتة ينبغي أن توضع على مسافة 1250 متر جنوبي مبنى الجمرك القديم في صفون، وليس على مسافة 1000متر من هذا الموقع كما طلبت الكويت (أبو طالب، 2002 :30) .

وقد وجدت اللجنة أمامها ثلاثة آراء فيما يتعلق بتفسير الحدود جنوبي صفوان، وهو الموقع المذكور في الوثائق المتفق عليه(قاسم، 1996 :38):

الرأي الأول : رأي العراق في مذكرته المقدمة من الحكومة العراقية في 25 يونيو 1940 إلى السفير البريطاني في بغداد والذي يحدد موقع المسافة لهذه اللوحة 1250 متر من موقع مبنى الجمرك القديم.

الرأي الثاني: رأي الكويت الذي يرى أن اللوحة تبعد 1000م فقط عن موقع الجمرك القديم بصفوان.

الرأي الثالث: ما سجله العقيد ديكسون الوكيل البريطاني في رسالته بتاريخ 1935/1/27، حيث يرى أن الحدود الشمالية بين العراق والكويت تقع على بعد ميل واحد 1609 جنوبي صفوان (المركز الوطني لوثائق العدوان العراقي على الكويت، 1993 : 108).

الحدود البحرية العراقية الكويتية:

وهو الجزء الشرقي المسمى خور عبد الله. توصلت لجنة الأمم المتحدة بشأن الحدود البحرية إلى عدة قرارات هي (الغنيم وآخرون، 1997 :29):

1. انتهت اللجنة إلى مدخل خور عبد الله من عرض البحر يقع في مكان يحدث فيه تغيير هام في اتجاه الخطوط الساحلية للدولتين وعينت اللجنة نقطة محددة على خط الوسط عند المدخل (العبد القادر، 2000 :34-36) .
2. إن اتصال الحدود من خط الوسط المعمم إلى نقطة التقاء الخورين الزبير وعبد الله وهو أقصر خط بينهما، ومن هذا المنطلق يحقق خط الوسط الذي اعتمدته اللجنة بمجموعة من الإحداثيات التي تحتسب من نقاط خط الأساس المحددة على خط المياه المنخفضة على النحو المبين في طبعة 1991م من الرسم البياني رقم 1235 للأدميرالية البريطانية، وفي الطرف الشرقي جزيرة وربة وجرى حساب خطي وسط أحدهما المخاضة في الاعتبار وتجاهلها للآخر وأعطى وزناً متساوياً للخطين وحساب خط متوسط بين خطي الوسط لتحديد خط التخطيط وخط الوسط الذي أصدره كوشون– اموت الهيدروغرافي النرويجي في عام 1959 والذي صادقت عليه وزارة النفط العراقية بناءً على طلب العراق وقد حدد خط وسط بوصفه الحدود في خور عبد الله، وقد أحيلت هذه الخريطة الرسمية إلى السفارة الدنماركية في بغداد بواسطة وزير الخارجية العراقي في 22 أغسطس 1960 ومن ثم نشرت مرافعات

محكمة العدل الدولية وهو يقترب كثيراً من خط تخطيط اللجنة إلا في منطقة مجاورة مباشرة للسان وربة التي تجاهلها (أموت) (وثائق الأمم المتحدة، 1996 :99).

3. رأت اللجنة أن المنفذ الملاحي للدولتين إلى مختلف أنحاء الإقليم للحدود المخططة هو من أهمية بمكان لضمان توفير الإنصاف ولتعزيز الإستقرار والأمن على الحدود، وفي هذا الصدد ترى اللجنة أن هذا المنفذ البحري ممكن للدولتين عن طريق خور الزبير وخور شتيانة وخور عبد الله إلى جميع مياه الأقاليم كل منها المتاخمة لحدودها ومنها، وتلاحظ اللجنة أن هذا الحق في الملاحة والوصول منصوص عليه بموجب قواعد القانون الدولي المثبتة في إتفاقية الأمم المتحدة والنصوص المنصوص عليها بموجب قواعد القانون الدولي لسنة 1982 التي صادق عليها كل من العراق والكويت على حد سواء، ومع الأخذ في الاعتبار الظروف الخاصة بتلك المناطق ترى اللجنة أن حق الوصول هذا يعني ضمنياً تمتع الدولتين بحق الملاحة غير القابلة للتعليق (العبد القادر، 2000 :34-36).

4. جرى تعيين الحدود في خور الزبير بإحداثيات جغرافية تحددت بالتصوير المساحي الضوئي باستخدام الصور الفتوغرافية ذات الألوان غير المموهة بالأشعة تحت الحمراء (وثائق الأمم المتحدة، 1996 :99).

5. وأثناء الدورة الميدانية النهائية وضع عمود على الحد الفاصل بين العمود رقم 1069 وخط ينابيع المياه المنخفضة تحتها، ووضعت لوحات على حاجز المياه الذي يمتد خط ينابيع المياه المنخفضة تحتها ، ووضعت علامة مقابلة عند الطرف الجنوبي للحاجز الحجري الواجهة جنوب حاجز المياه الواقع في أقصى الجنوب ووضع عامودين مؤشرين يحددان الاتجاه بين نقطة أخيرة وواقعة على خط ينابيع المياه المنخفضة وملتقى الخوريين ونصبت ثلاثة شواهد بالقرب منه .

ويعتبر الأساس القانوني لترسيم الحدود في خور عبد الله الذي اعتمدته لجنة الأمم المتحدة، خط الوسط في خور عبد الله كخط حدودي بين كل من دولة الكويت والعراق منطلقة من أسس راسخة أولها " أن العرف الدولي وإتفاقية البحار لعام 1982 التي وقعها العراق تنص في المادة 15 على أن: " خط الوسط هو الخط الحدودي بين الدول المتقابلة أو المتجاورة في حالة عدم وجود إتفاق بين الدولتين". وثانيهما أن إختيار خط الوسط هو نفسه الذي إنتهى إليه في تقرير آموت الهيدروغرافي الذي أعتمدته العراق في وقتها وقد حرص تقرير لجنة الأمم المتحدة لتخطيط الحدود أن يذكر نصاً: "أن الحدود القائمة هي خط الوسط أساس أن يكون المنفذ البحري ممكناً الدولتين من حرية الملاحة وقد راعت لجنة الأمم المتحدة لترسيم الحدود الدولية بين دولة الكويت والعراق بشكل أوضح لتأمين الممرات المائية في منطقة مدخل خور الزبير لصالح العراق، حيث ينحرف خط الترسيم في هذه المناطق إلى الجنوب داخل المياه الإقليمية الكويتية. (المركز الوطني لوثائق العدوان العراقي على الكويت، 1996 :112) .

أزمة الحدود الكويتية – العراقية عام 2006

تعرضت الحدود الكويتية– العراقية إعتداءات متكررة من الجانب العراقي على الحدود الكويتية في عام 2006، وبالتالي ما أدى إلى حدوث توتر ملموس بين البلدين، فمن أبرز تلك الاعتداءات ما قام بها جنود عراقيون يعملون في مركز الرجي العراقي على الحدود، حين أطلقوا النيران على قوات الأمن على الجانب الكويتي (ذيب، 2010 :58). كذلك شهدت منطقة الحدود العراقية – الكويتية سبع حوادث إطلاق نار من الجانب العراقي، وبذلك يتخذ التوتر على الحدود بين البلدين بُعداً جديداً من زاويتين، الأولى: أن مرتكبي الإعتداءات ليسوا مجرد مخربين أو أفراد مجهولي الهوية، وإنما يعمل بعضهم في سلك الشرطة والأمن العراقي، وهو الأمر الذي إعترف به المسئولون العراقيون في حينه، أما الزاوية الثانية: فهي إستهداف أشخاص ومسئولين كويتيين وعدم

الإكتفاء بالأهداف السابقة المنحصرة في تخريب العلامات الحدودية. وفي سياق ذلك، أقامت الكويت حاجز حديدي ليفصل الحدود بين الكويت والعراق إستناداً إلى قرار مجلس الأمن الدولي رقم 833 لسنة 1993، وتنفيذاً لتوصيات لجنة الأمم المتحدة لتخطيط الحدود حول وضع ترتيبات تقنية أخرى بين العراق والكويت لغرض صيانة التعيين المادي للحدود(العبد القادر، 2000 :44).

سعى مسئولي البلدين إلى تهدئة الأزمة فيما بينهم من خلال خطاباتهم الرسمية، إلا أنهم لم يتوصلوا إلى حلول، بل أنها تفاقمت على أثر إتهامات تصعيدية من قبل الجمعية الوطنية العراقية بتجاوزات كويتية على الأراضي العراقية وإنشاء أبراج تتعلق بالآبار النفطية والتعدي على أراضي زراعية تخص عراقيين. وفي المقابل شهدت الساحة الكويتية تجاذباً واسع النطاق بشأن العلاقات مع العراق وتفسير الأزمة الحدودية، حيث رأى العديد من أعضاء مجلس الأمة آنذاك أن الموقف العراقي ذاك يعكس إستمرار سوء النية من جانب العراقيين تجاه الكويت (ذيب، 2010 :60).

وبناءً عليه، فإن رد الفعل الكويتي تجاه الاتهامات الموجهة لها من قبل دولة العراق، قد أتسم بالهدوء، من خلال تأكيد حرصه على إقامة علاقات ودية مع العراق والدعوة إلى تفويت الفرص على المتربصين بالبلدين اللذين يسعون لتوتير الأجواء بينهما. وفي ظل ذلك، إتخذت الحكومة الكويتية هذا المنحى إستجابة للخطاب العراقي الرسمي الذي أكّد على أهمية حُسن الجوار مع الكويت وأن مرتكبي تلك الحوادث محسوبين على أحزاب وميليشيات عسكرية داخل العراق غير موالية للحكومة (صحيفة الرأي العام، 2006). وعلى الرغم من ذلك، إلا أن الجانب الشعبي الكويتي لم يقتنع بوجهة النظر العراقية الرسمية تلك، حيث مثلت الإعتداءات مناسبة لإعادة الهاجس الأمني من جديد في أذهان الكويتيين، وسبباً لإثارة المخاوف بشأن النوايا العراقية واحتمالات تطورها مستقبلاً في صورة غزو جديد (الرميحي، 2004: 47).

المطلب الثاني: المناطق الجغرافية المتنازع عليها بين الكويت والسعودية.

أن المملكة العربية السعودية بمساحتها البالغة (2,253,300) كيلومتر مربع وبحدودها المشتركة مع سبع من الدول العربية لم تكن بأي حال من الأحوال بمعزل عن المنازعات الحدودية مع كثير من جيرانها، وبالتالي فقد كان عليها التعامل مع القضايا الحدودية انطلاقا من مجموعة تصورات تأخذ بعين الاعتبار المصالح السياسية والجيوبوليتيكية للمملكة, ومن أهم الملاحظات على تركيبة الحدود السعودية مع جيرانها هو افتقارها إلى الظواهر الطبيعية الجغرافية، واستناد معظمها على خطوط هندسية مستقيمة تصل بين نقاط ارتكاز معينة حسب تقاطع خطوط الطول والعرض, وتمثل معاهدة 1913م الأساس القانوني لمرجعية تحديد الحدود في منطقة الخليج العربي, إلا أن شيخ الكويت سالم الصباح كان قد طالب بأن يتم ترسيم حدود إمارته بخط مستقيم نحو الشرق بمحاذاة ساحل الخليج العربي حتى واحة (البلبول), بدلاً من المشيخة التي تم تقليصها إلى دائرة تتوسطها مدينة الكويت وخور (الزبير) في الجنوب و(القرين) في الشمال والتي كانت تابعة إداريا إلى البصرة, وخاصة بعد الغزوات التي قام بها الوهابيين ضد الكويت وقيام آل الصباح بتقديم الدعم والمساعدة لآل رشيد بتوطيد إمارتهم ضد آل سعود (شحاتة، 1993 : 65).

اتخذت المسألة أبعاداً أخرى عندما تم اكتشاف النفط في الكويت وبكميات هائلة, وقد نظمت الاتفاقية التي أبرمت في تموز عام 1965العلاقة الحدودية بين السعودية والكويت لا سيما المناطق المحايدة واقتسام بترولها مناصفة بين البلدين, ولا يزال النزاع كامناً بين البلدين في السيادة على جزيرتي (أم المرادم) و(كارو) التي أحتلتها السعودية عسكرياً في العام 1977, وأعتبر الخط الحدودي الساحلي الذي يمر عبر حقلي نفط (الصفنية) و(الخفجي) معترف به كأمر واقع. ويبلغ طول الحدود بين البلدين (222كم). وهي منطقة بمساحة 5.770كم^2 بين حدود السعودية وحدود الكويت وظلت غير مرسمة حتى تأسست بموجب معاهدة عقير في2 ديسمبر 1922. وفي

المنطقة التي عرفت فيما بعد باسم المنطقة المحايدة أو المنطقة المقسمة، أعلنت اتفاقية عقير أن "حكومة نجد والكويت سوف تتقاسم الحقوق المتساوية عن طريق المساعي الحميدة لحكومة بريطانيا العظمى من خلال اتفاقية مزيدة تأسست بين نجد والكويت حول هذا الشأن" (لمخادمي, 2004 :169).

ومع ذلك، فقد كان هناك اهتمام محدود في تسوية أكثر تحديداً فيما يعرف "بالمنطقة المحايدة" حتى اكتشاف عام 1938، للنفط في برقان في الكويت .مع اكتشاف النفط داخل "المنطقة المحايدة" نفسها، ومنح الامتيازات 1948–1949 من كلا الحكومتين لشركات خاصة.

حقل الخفجي المتنازع عليه بين الكويت والسعودية

يقع حقل الخفجي في المنطقة المقسومة المحايدة بين السعودية والكويت، وتصدّر المنطقة ثلاثة أنواع من النفط الخام؛ هي خام الخفجي الذي يجري إنتاجه من الحقول البحرية التي تديرها شركة "عمليات الخفجي" المشتركة، وهي شركة مملوكة مناصفة بين "أرامكو" لأعمال الخليج وشركة نفط الخليج الكويتية، أما النوعان الآخران فهما خامات الوفرة والإيوسين، اللذان يجري إنتاجهما من الحقول البرية المشتركة بين الدولتين والتي تديرها شركة "شيفرون" بعقد امتياز مدته 30 عاماً، ويصنف الزيت المستخرج من حقل الخفجي أنه من النوع المتوسط بحسب مواصفات المعهد الأمريكي للنفط؛ إذ إنه ذو كثافة تصل إلى 28.5 ويحتوي على نسبة 2.8% من الكبريت (شحاتة، 1993 : 69).

بدأت الخلافات الكويتية السعودية حول حقل الخفجي في عام 2009، على خلفية تجديد السعودية العقد مع شركة "شيفرون تكساكو"، لثلاثين عاماً، دون التنسيق مع الجانب الكويتي، وذلك بعد انتهاء العقد الموقع في عام 1959. وسبب الأزمة، أن الجانب الكويتي أفترض أن تجديد العقد مع شركة شيفرون من دون العودة إليه، يقتضي أن تصدّر السعودية النفط عن طريق عمليات

الخفجي، وليس من ميناء الزور القائم على الأراضي الكويتية؛ لأن الكويت ليست طرفاً في الاتفاقيّة مع شيفرون، ولم يأخذ أحد رأيها فيها. وفي أوائل تشرين الأول 2014، قررت السلطات السعودية إغلاق حقل الخفجي البحري، الذي تتقاسم إنتاجه الكويت والسعودية، حيث ذكرت المصادر السعودية أن سبب الإغلاق يعود لأسباب بيئية (ذيب، 2010 :68).

ويتراوح إنتاج حقل الخفجي بين 260 إلى 270 ألف برميل يومياً؛ نصفها للكويت ونصفها الآخر للسعودية، ويتمتع البلدان بفائض في القدرة الإنتاجية وكلاهما قادر على التعويض عن أي نقص في الإنتاج في حال عدم حل المشكلة بسرعة، وتعتبر السعودية أكبر مصدر للنفط في العالم وتنتج يومياً 9.6 ملايين برميل من الخام فيما تتمتع بقدرة إنتاجية إضافية تقارب ثلاثة ملايين برميل، أما الكويت فتضخ نحو ثلاثة ملايين برميل يومياً، في حين تصل إجمالي قدرتها الإنتاجية إلى 3.2 ملايين برميل يومياً، ووقعت الكويت والسعودية اتفاقياتٍ عدة لتنظيم العمل في هذه المنطقة، كان آخرها في 3 آذار 2010، وتضمنت أن أي نزاع ينشأ بين الطرفين ولم يتم احتواؤه خلال مدة معينة، يجب أن يُعرض على مركز التحكيم التجاري الخليجي التابع لمجلس التعاون الخليجي، وتواجه مشاريع النفط والغاز في المنطقة المحايدة خلافات فنية كثيرة بين الطرفين، إذ إن مشروع الخفجي هو ثاني مشروع سيجري وقفه بعد مشروع حقل غاز الدرة، الذي لم يجرِ الإنتاج منه رغم الحاجة الشديدة إلى الغاز في البلدين؛ بسبب خلافات فنية حول أماكن بناء محطات معالجة الغاز. ووقع خلاف بين الكويت والسعودية في بداية عام 2007 بشأن حقل المنطقة المشتركة في منطقة الخفجي، وكان أساس المشكلة هو أن الكويت لم تكن راضية عن تمديد السعودية لامتياز شركة شيفرون الأمريكية في عام 2009 حتى عام 2039. وعليه، حاولت السعودية والكويت حل خلافهما أكثر من مرة بهدف إعادة الإنتاج في المنطقة المحايدة، غير أن الخلاف ازدادت في أيار 2015. وفي ضوء تلك الخلافات، تم إغلاق حقل الوفرة في 11 أيار

2015 للمرة الأولى لمدة أسبوعين لإجراء أعمال صيانة، ولكن في 27 من الشهر نفسه أعلنت متحدثة باسم شركة النفط الأمريكية شيفرون أن "حقل الوفرة سيظل متوقفاً لحين حل المشكلات التي تعوق التشغيل"، وكشفت الشركة عن أنها عجزت عن حل نزاعات مع الكويت تتعلق أساساً بحقوق التشغيل(راصد الخليج، 2016). والشكل التالي يوضح خريطة موقع الخفجي الحدودي.

الخريطة رقم (1)

موقع الخفجي الحدودي

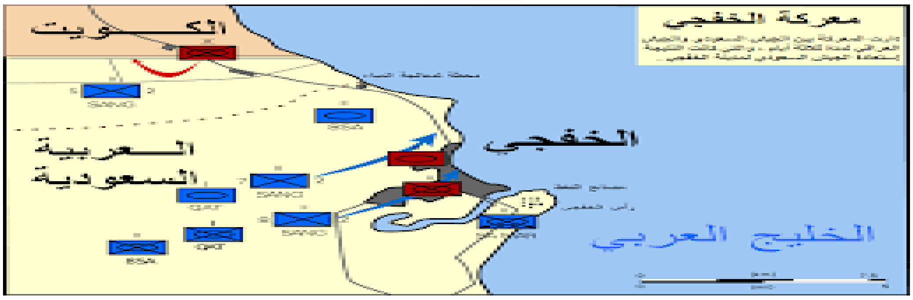

المصدر: راصد الخليج (2016). السعودية والكويت حقول النفط الغام المستقبل. نقلا عن الرابط:

http://www.gulfobserver.org/

المبحث الثاني: السياسة الخارجية الكويتية وإدارة النزاعات الحدودية.

تعمل دولة الكويت على حل نزاعاتها الحدودية مع العراق والسعودية من خلال المفاوضات والحلول الدبلوماسية، في ضوء إدراكها لأهمية حل المشاكل الحدودية بالطرق الدبلوماسية لانعكاس ذلك على أمنها واستقرارها، حيث عملت على توقيع اتفاقيات وتفاهمات مع العراق والسعودية لأن مشاكلها حدودية.

وسوف يتم تناول هذا المبحث من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: السياسة الخارجية الكويتية وإدارة النزاع الحدودي مع العراق (2003-2017).

المطلب الثاني: السياسة الخارجية الكويتية وإدارة النزاع الحدودي مع السعودية (2003-2017)

المطلب الثالث: تقييم دور السياسة الخارجية الكويتية في إدارة النزاعات الحدودية مع العراق والسعودية:

المطلب الأول: السياسة الخارجية الكويتية وإدارة النزاع الحدودي مع العراق (2003-2017).

مر النزاع الكويتي العراقي بمراحل ثلاث متشابهة، تدل على أن مشكلة الحدود بالوطن العربي تعتبر قنبلة موقوتة يمكن أن تنفجر في أي وقت حسب المتغيرات المختلفة، والتي من أهمها تغير القيادات في البلاد العربية وتغير أفكارهم ونزاعاتهم التوسعية، وفيما يلي توضيحاً لتلك المراحل(الساكت، 1973 :188):

المرحلة الأولى أزمة عام 1961: بدأت الأزمة في حزيران 1961م عندما أعلن عن الاتفاق الذي تم توقيعه بين الكويت وبريطانيا، والذي بمقتضاه أستقلت الكويت بعد أن ظلت تحت الحماية البريطانية حوالي 60 سنة، وفي يوم إعلان الاستقلال أبرمت الكويت مع بريطانيا معاهدة صداقة ومساعدة متبادلة، ثم تقدمت الكويت بطلب الانضمام إلى جامعة الدول العربية في 20 يوليو

1961، ولم يمر أسبوع على إعلان استقلال الكويت حتى أعلنت حكومة العراق بتاريخ 25 يوليو 1961 والتي كان يرأسها في ذلك الوقت اللواء عبد الكريم قاسم (إن الكويت جزء لا يتجزأ من العراق) وأن الجمهورية العراقية لم تعترف باتفاقية عام 1899 لأنها وثيقة مزورة ولا يحق لأي فرد من الشعب العراقي الاعتراف بها، وقد قررت الحكومة العراقية حماية الشعب العراقي في الكويت، والمطالبة بالأراضي التابعة لولاية البصرة بكل حدودها وعدم التنازل عن أراضيها، وأعلن "قاسم" ضم جيش الكويت إلى حامية البصرة وأنه سوف يصدر مرسوماً جمهورياً بتعيين شيخ كويتي كقائم مقام لقضاء الكويت ليكون تابعاً للواء البصرة، واختلفت الآراء حول تفسير مبادرة عبد الكريم قاسم، فهناك رأي يقول إن الهدف الحقيقي من هذا التحرك ليس هو ضم الكويت، ولكن منعه من الارتباط بالدول المجاورة أو الوصول إلى عقد اتحاد معها، ولكن كان هناك رأي آخر يقول أنه لم يكن في نية العراق استخدام القوة العسكرية لتحقيق هذا الضم لأن العراقيين كانوا يأملون في قيام ثورة شعبية بالكويت تتولى المهمة (مصطفى، 1990 : 213).

أصدرت الحكومة العراقية في 26 يوليو 1961 مذكرة وزعتها على سفراء الدول العربية والأجنبية في بغداد ذكرت فيها "أن الكويت جزء من العراق وأنها كانت تتبع البصرة منذ زمن طويل خاصة أثناء الحكم العثماني وحتى اندلاع الحرب العالمية الأولى"، ولذا فإن أسباب الأزمة تكمن في هذه الفترة في الأسباب الآتية (كمال، 1991 : 19-23):

أ. استمرار العلاقة بين الكويت وبريطانيا بروح الصداقة الوثيقة بسبب توقيع الاتفاقية التي تمت بين أمير دولة الكويت والمقيم السياسي البريطاني في منطقة الخليج العربي في 1961/6/19م.

ب. إلغاء اتفاقية 1899/1/23 بين الكويت وبريطانيا؛ لكونها تتنافى مع سيادة الكويت واستقلالها.

ج. تشاور الحكومة الكويتية مع الحكومة البريطانية في كل الأمور التي تهم الطرفين.

د. استعداد الحكومة البريطانية لتقديم المساعدة لحكومة الكويت في حالة طلبها في أي وقت وخاصة الناحية الأمنية.

وقد قام الأمين العام لجامعة الدول العربية بالتشاور حول هذه المشكلة مع مندوبي الأعضاء الذين كانوا يحضرون معه اجتماعات خبراء فلسطين في لبنان، وقد وجد الأمين العام أن جميع المندوبين متفقون على ضرورة العمل وتفادي أسباب الفرقة. حيث قام بمساعي حميدة لتسوية النزاع بين العراق والكويت، وقام بعدة زيارات لكل من العراق والكويت والسعودية وكانت مساعيه في العراق تتمثل في الأسس التالية (الساكت، 1973 :195):

أ. ضرورة عدم تفكير العراق في استخدام القوة والعنف والالتزام بالوسائل السلمية في حل المشكلة وإعلان ذلك على نطاق خارجي خاصة في الأمم المتحدة عبر مندوبه فيها.

ب. إزالة التوتر بين الحكومتين وعدم إعطاء الفرصة لبريطانيا للتدخل في القضية بموجب الاتفاقية الموقعة بين الحكومتين الكويتية والبريطانية عام 1961.

ج. المحافظة على وحدة الكلمة العربية وإبعاد الخلافات بينهم سواء في الأمم المتحدة أم في جامعة الدول العربية، وهذا وقد ردت الحكومة العراقية على الأمين العام بما يلي:

1. تمسك العراق بحقه في الكويت.
2. إلغاء الاتفاقية بين الكويت وبريطانيا التي وقعت في 1961/6/19م وذلك لخطورتها على حرية العراق.
3. الاهتمام بالوسائل السلمية لحل المنازعات.
4. قدوم أمير الكويت إلى العراق بعد انسحاب القوات البريطانية منها.
5. عدم قبول الكويت في عضوية جامعة الدول العربية.

6. الاهتمام بتقوية جامعة الدول العربية واستمرارها في جميع الميادين التي تهم العرب، وكانت جهود الأمين العام للجامعة في الكويت تقوم على الأسس التالية(الساكت، 1973 :398):

- إبداء القلق الشديد من تدفق القوات البريطانية.
- تأمين سلامة الكويت ضمن نطاق التعاون العربي المتمثل في جامعة الدول العربية.
- وجوب عودة التعاون بين العراق والكويت وتأمين الصفاء في الجو العربي.

وبعد عقده اجتماعات مع المسؤولين في حكومة الجمهورية العربية المتحدة، وممثلي الدول العربية الأعضاء بالجامعة، من أجل التوصل إلى حل نهائي للمشكلة، مما أدى إلى عرض الأمر على مجلس الجامعة، عقد مجلس الجامعة بتاريخ 1961/7/12 بناءً على طلب المملكة العربية السعودية؛ للنظر في طلب حكومة الكويت الانضمام إلى الجامعة، وبالتالي تقدمت الحكومة الكويتية بطلب رغبتها في أن تحل الأزمة الطارئة بين الكويت والعراق على صعيد جامعة الدول العربية، وأنها تقبل بإحدى الوسيلتين للحل السلمي لهذه المشكلة، وهي(مصطفى، 1990 : 224):

أ. أن تسحب العراق ادعاءاتها بضم الكويت، وأن تعترف باستقلاله، وأن تحترم هذا الاستقلال، ويسجل في جامعة الدول العربية، والأمم المتحدة.

ب. أن تشكل جامعة الدول العربية قوات عربية تحمي الكويت من العراق، وتحل محل القوات البريطانية، وصد أي هجوم عليها.

وبالرغم من ذلك، إلا أن العراق عارض الاقتراح الكويتي، وبالتالي أجمعت الدول العربية على تشكيل قوات أمن عربية لصيانة استقلال الكويت، لأن أغلب الدول العربية قد أعترفت

بالحكومة الكويتية، وفي 20 يوليو عام 1961م أصدر مجلس الجامعة بعد انسحاب وفد العراق من جلساته القرار التالي (سعد الله، 2003 :127،128):

- تلتزم حكومة الكويت بطلب سحب القوات البريطانية من الأراضي، في أقرب وقت.
- تلتزم حكومة العراق بعدم استخدام القوة لضم الكويت إلى العراق.
- تأييد كل رغبة يبديها الكويت للوحدة أو الاتحاد مع غيره من دول جامعة الدول العربية طبقاً لميثاق الجامعة.
- الترحيب بدولة الكويت عضواً في جامعة الدول العربية.
- مساعدة الكويت على الإنضمام إلى عضوية هيئة الأمم المتحدة.
- تلتزم الدول العربية بتقديم المساعدة الفعالة لصيانة الكويت واستقلالها بناء على طلبها، وعهد المجلس إلى الأمين العام باتخاذ الإجراءات اللازمة لوضعي هذا القرار موضع التنفيذ العاجل.

هذا وقد نفذ الأمين العام لجامعة الدول العربية نص القرار وخاصة الفقرة الثالثة والأخيرة، والداعية إلى إنشاء قوات أمن عربية قوامها أربعة آلاف جندي قدمت كل من مصر والسعودية والأردن ألف جندي، وقدمت كل من السودان وتونس 500 جندي، وانعقد لواء قيادة القوة إلى قائد سعودي، وأبرم الأمين العام اتفاقاً مع حكومة الكويت لتحديد المركز للقوات إبان وجودها في أراضي الكويت، لم يدم بقاء القوات في الكويت طويلاً، إذ قررت الحكومة المصرية سحب قواتها في 12 أكتوبر 1961 على أثر نجاح الحركة الانفصالية في سوريا، وفي يناير 1963 سحبت كل من السعودية والأردن قواتها ولم يبق إلا القوة السودانية التي أنسحبت في 14 أكتوبر 1963م (كمال، 1991 :40).

ولتحليل هذا النجاح في التسوية السلمية بين أطراف النزاع يتضح أنه يتمثل في الآتي:

-تغيير القيادة العراقية وذلك بقيام ثورة انقلابية على عبد الكريم قاسم ومقتله في الانقلاب، وجاءت الحكومة الجديدة التي تعارض سياسة عبد الكريم قاسم الداخلية والخارجية.

-أن مصر لم تكن طرفاً في هذا النزاع ولم تكن منحازة لأي من الطرفين، حيث كانت هناك أزمة بين مصر والعراق بسبب حلف بغداد، وهذا جعل جامعة الدول العربية تقوم بدور فعّال في تسوية الأزمة.

-كانت مصلحة الدول العربية في تسوية الخلاف سلمياً، بحيث لا يكون على حساب استقلال الكويت، ولا على خروج العراق من الجامعة مما جعلهم يكملون التسوية بإتمام التوفيق في هذا النزاع.

-ارتباط عضوية الكويت لجامعة الدول العربية هذا النزاع يهدد السلام في المنطقة.

-التدخل العسكري البريطاني في الكويت جعل الدول العربية في الجامعة تسارع إلى التخلص منه لما يعرفون عنه من أن أثره أخطر وأكبر من أن يكون نزاعاً بين دولتين عربيتين، وبالتالي المسارعة إلى إنهاء الأزمة وإجبار القوات البريطانية على مغادرة المنطقة لعدم الحاجة إليها.

-نجاح الأمانة العامة للجامعة العربية في إرسال قوات طوارئ دولية عربية، وانسحاب القوات البريطانية من المنطقة يعتبر انتصاراً للدبلوماسية العربية في تسوية المنازعات بين الأقطار العربية في مشكلات متشابهة.

المرحلة الثانية: أزمة عام 1973م

بدأ العراق مع بداية السبعينيات من القرن العشرين يلمح إلى دعواه الإقليمية بشكل محدود يتمثل في محاولة الحصول على جزيرتين تقعان في الخليج العربي بالقرب من مدينة الفاو العراقية

الواقعة في أقصى نقطة للعراق على الخليج، وكان قد جرى حديث بين الجانب العراقي والكويتي خلال الفترة بين 1962–1973 حول هذا الموضوع، خصوصاً عندما تأزمت العلاقات الإيرانية العراقية حول شط العرب، وفي مارس 1973 أحتلت العراق جزءاً من المنطقة المتنازع عليها ثم اضطرت للانسحاب إزاء الضغط العربي العام. وفي ظل ذلك جرت عدة محاولات من أجل تسوية نزاع الحدود بين البلدين بعد انسحاب العراق، كانت أولهما في مايو 1975 عندما أعلن عن اتصالات تمت بين الرئيس العراقي الراحل صدام حسين نائب رئيس الجمهورية العراقية، وأمير الكويت بشأن الحدود المتنازع عليها، وأن الجانب العراقي قدم مقترحات محددة لتسوية المشكلة تلخصت في: أن تؤجر الكويت للعراق نصف جزيرة بوبيان لمدة 99 عاماً، وأن تتنازل عن سيادتها على جزيرة "وربه" مقابل اعتراف العراق بالحدود البرية بين البلدين، وحين زار الرئيس المصري الراحل أنور السادات البلدين خلال الفترة من 12–16 من الشهر ذاته حث الجانبين على سرعة تسوية خلاف الحدود بينهما، وأُشير عقب الزيارة إلى أن الكويت أبدت استعدادها لتأجير جزء من إقليمها للعراق مقابل مد العراق لها بالمياه العذبة. وفي يوليو 1977م أُعلن أن ممثلي الجانبين قد توصلا إلى اتفاق شامل بشأن المناطق المتنازع عليها غير أنه لم يكشف الستار عن تفاصيل الاتفاق (المجلة الدولية، 1990).

المرحلة الثالثة: أزمة عام 1990م

كانت الفترة التي تقارب عامين ما بين نهاية الحرب مع إيران وبدايتها مع الكويت تسير في نقطة يحركها الوضع الاقتصادي للعراق بعد الحرب، فالعراق كان مديناً لأغلب الأقطار العربية التي كانت تسانده أثناء فترة الحرب. وحيث أن هذا الدعم لحكومة العراق بسداد هذه الديون، وحيث أن أسعار النفط لا تحقق الأرباح السريعة التي تساعد العراق على التخلص من الأزمة الاقتصادية في البلاد وتسديد الديون الخارجية والتي بدأ أصحابها بالتلميح أو التصريح بالمطالبة بها، حيث أن

ذلك لم يحدث، فقد أضطر العراق إلى إعادة التفكير بوضعه، حيث بدأ العراق بمحاولة إيجاد السبل الكفيلة للمساعدة على الخروج من هذه الأزمة الاقتصادية الطاحنة وبأية وسيلة ممكنة، ولذا استغل هجرة اليهود السوفييت إلى فلسطين المحتلة، وبدأت المشاورات العربية لعقد قمة طارئة للنظر في هذه المشكلة، وبدأت الاتصالات تعد لهذا المؤتمر، حيث تقرر عقده في بغداد بمشاورة من رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، وبدعم من دول مجلس التعاون العربي وخاصة الملك الحسين لعقد هذا المؤتمر الرئيسي ما عدا سوريا التي رفضت حضوره في بغداد رغم المحاولات العربية لإقناع سوريا بدورها في هذا المؤتمر ولكنها رفضت. وفي 1990/5/28 عُقد مؤتمر بغداد لمناقشة موضوع الهجرة إلى فلسطين، وبعد جلسة الافتتاح طلب الرئيس العراقي عقد اجتماع مغلق لملوك ورؤساء الدول وحدهم، وفي هذه الجلسة المغلقة قام الرئيس العراقي (رئيس المؤتمر) بتقديم كلمة افتتاح الجلسة منتقداً الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة(المصبح، 1991: 9).

وفي 1990/7/16 أجتمع وزراء خارجية الدول العربية في جلسة طارئة لمجلس الجامعة، وقدم وزير خارجية العراق "طارق عزيز" مذكرة لأمين عام الجامعة، "الشاذلي القليبي" يتهم فيها الكويت بأنها أقامت منشآت عسكرية على الأراضي العراقية، وأنها أخذت بترولاً من حقل الرميلة العراقي، ويرى العراق أن قيمة البترول المباع من هذا الحقل بلغت حوالي 204 مليار دولار. وفي 1990/7/17 ألقى الرئيس العراقي خطاباً قال فيه "أنه إذا فشلت التسويات السلمية في حمايتنا فسنلجأ إلى وسائل أخرى لعودة حقوقنا إلينا". وقد أصبحت بدأت طلائع القوات العراقية في اتجاهها نحو الحدود مع الكويت، وفي يوم 1990/7/18 عقد مجلس الوزراء الكويتي برئاسة ولي العهد الشيخ سعد العبد الله الصباح؛ لتولي الرد على مذكرة وزير خارجية العراق نافياً ما جاء فيها من ادعاءات، وفي 1990/7/24 بدأت خطوات الرئيس المصري الأسبق محمد حسني مبارك في تسوية الأزمة بين الكويت والعراق؛ حيث سافر إلى بغداد للقيام بالوساطة في هذا الموضوع، وعندما

سأل الرئيس المصري الأسبق حسني مبارك الرئيس العراقي الأسبق صدام حسين عن استعمال القوة وحشد الجيوش على الحدود مع الكويت، أجاب الرئيس العراقي بأنه لن يلجأ إلى القوة أو استعمالها مع الكويت طالما هناك محادثات معها، ولقد نقل الرئيس مبارك هذه الرسالة إلى واشنطن التي تتابع الأحداث(المجلة الدولية، 1990).

ومن بين المشكلات العديدة التي طُلب من اللجنة حلها في أثناء تأدية مهامها تلك المتصلة بمواقع بعض آبار النفط ومجمع أم قصر. وفيما يتعلق بالمشكلة الأولى، أشارت اللجنة إلى أن آبار النفط التي توجد في الحقول الواقعة ين صفوان ووادي الباطن، والتي كان يستغلها العراق في السابق، تقع داخل الأراضي الكويتية وفقاً للحدود المبينة على الخريطة المشار إليها في قرار مجلس الأمن رقم (687) لسنة 1991م. أما فيما يتعلق بمجمع ميناء أم قصر فقد أشارت اللجنة إلى أن التخطيط يترك المجمع، بما في ذلك المستودعات ومرسى المياه العميق والمرسيين الجانبين فضلاً عن قرية أم قصر بأكملها، ومستشفى القوات البحرية ومصنع الكبريت داخل الأراضي العراقية، على الرغم من أنه بين أن القاعدة البحرية السابقة تقع داخل الأراضي الكويتية (سعد الله ، 2003 :140):

اتفاقية خور عبد الله بين العراق والكويت 2013

"الخور" عبارة عن ممر مائي شكّل على مدار سنوات موضوعًا للمباحثات بين الجانبين العراقي والكويتي، وكانت القرارات الأممية في عام 2003 قد نجحت في حسم الجدل، ومنح أحقية هذا الممر المائي للكويت بحسب ترسيم جديد للحدود بين العراق والكويت. وأن اتفاقية خور عبد الله هي اتفاقية دولية حدوديّة بين العراق والكويت، تم التصديق عليها في بغداد في 25 نوفمبر 2013 تنفيذًا للقرار رقم 833 الذي أصدره مجلس الأمن في عام 1993 بعد عدة قرارات تلت الغزو العراقي للكويت في عام 1990، استكمالًا لإجراءات ترسيم الحدود بين البلدين، ووضع تحديد دقيق

لإحداثياتها على أساس الاتفاق المُبرم بين البلدين بعد استقلال الكويت في عام 1963، الأمر الذى أدى إلى تقسيم خور عبد الله بين البلدين، والواقع في أقصى شمال الخليج العربي بين شبه جزيرة الفاو العراقية وجزيرة بوبيان الكويتية، ورغم أن الحكومة العراقية تبدو مقتنعة بنتيجة التحكيم الدولي، ففي يناير 2013 قررت الحكومة أستكمال التزاماتها في تطبيق اتفاقية تنظيم الملاحة البحرية في خور عبد الله مع الكويت، عن طريق تخصيص مبالغ مالية لإعادة تحديد النقاط البحرية في خور عبد الله وفقًا لبنود الاتفاقية، ما أثار عاصفة من ردود فعل سياسية من قبل نواب ووزراء عراقيين حاليين وسابقين فسّروا القرار بأنه تنازل من بغداد عن خور عبد الله ومنحه للكويت، وهو الأمر الذي أنقسم عليه العراقيون بين مؤيد ومعارض، حيث رأى فريق من السياسيين العراقيين أن رئيس الوزراء العراقي السابق، نوري المالكي، والبرلمان العراقي قد تنازلا عن جزء من خور عبد الله، وهو الممر الملاحي الوحيد المؤدي إلى معظم الموانئ العراقية، وأن التقسيم جاء بالتنصيف، وليس بناءً على خط التالوك، أي أعمق ممر يُسمح للملاحة البحرية فيه. في حين دافع الفريق العراقي الآخر عن الاتفاقية؛ كونها إستكمالًا لترسيم الحدود بناءً على قرار دولي، أدى على أرض الواقع إلى إنشاء ميناء مبارك الكبير على الشاطئ الغربي لخور عبد الله في جزيرة بوبيان الكويتية، والذي من المُفترض أن يُربط بسكة حديد مع العراق مُستقبلًا، حيث إنه سيكون أحد أكبر موانئ الخليج بقدرته الإستيعابية. والشكل التالي رقم (2) يوضح الحدود البحرية العراقية الكويتية بموجب قرار مجلس الأمن 933 في عام 1993. أما الشكل رقم (3) فيوضح التغيرات الجيوتاريخية للحدود العراقية الكويتية.

خريطة (2)

الحدود البحرية العراقية الكويتية بموجب قرار مجلس الأمن 833 في 1993

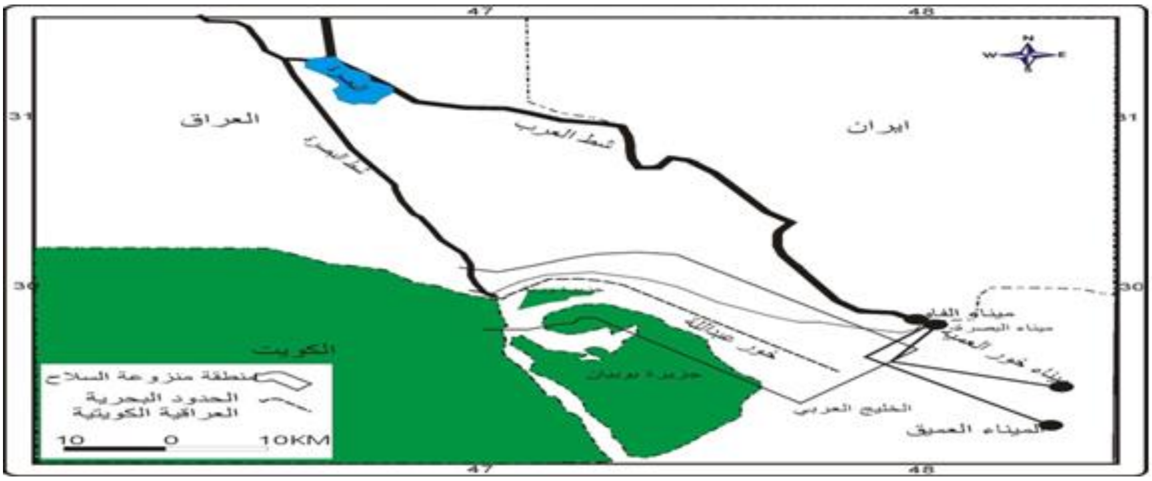

المصدر:اشكالية ترسيم الحدود العراقية الكويتية والخروج من احكام الفصل السابع ا.م.د. قاسم محمد الجنابي،م.م ربا صاحب عبد (2013) .

خريطة (3)

التغيرات الجيوتاريخية للحدود العراقية الكويتية

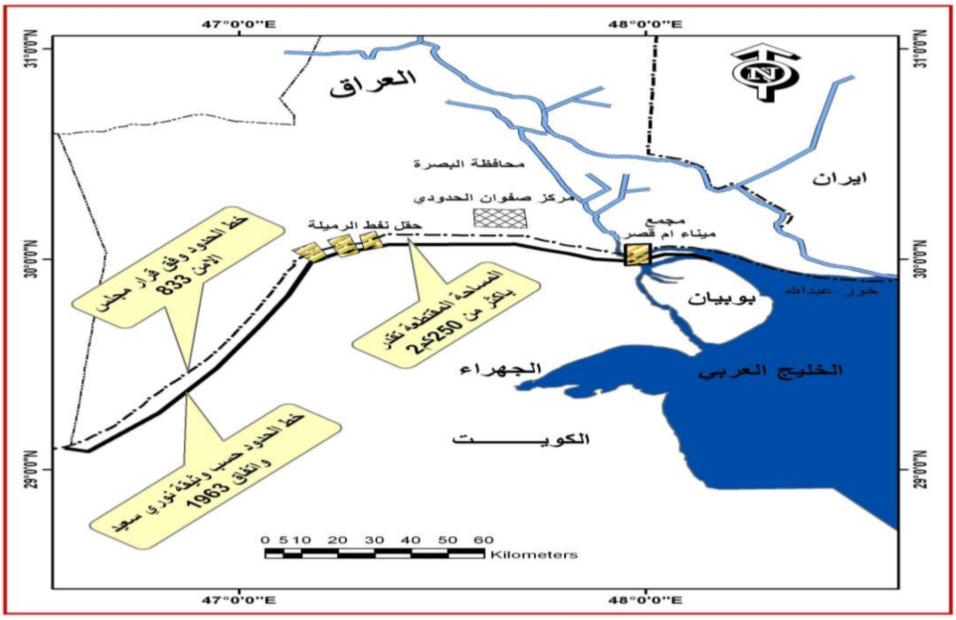

المصدر:اشكالية ترسيم الحدود العراقية الكويتية والخروج من احكام الفصل السابع ا.م.د. قاسم محمد الجنابي، م.م ربا صاحب عبد (2013) .

المطلب الثاني: السياسة الخارجية الكويتية وإدارة النزاع الحدودي مع السعودية (2003-2017).

جرت محاولات كثيرة لإحتواء الخلافات الحدودية السعودية الكويتية، فوفق الاتجاهات السعودية نحو توسيع حدودها من خلاف قضم أراضي جديدة من الكويت، وخصوصاً في ما يتعلق بالجزر المتنازع عليها، فإنه تم التوصل إلى اتفاق في عام 1970 بين الكويت والرياض، إلا أنه لم يكن اتفاقاً لتخطيط الحدود، بقدر ما كان تحديداً إدارياً يعين مدى النفوذ الإداري في المنطقة لكل من الدولتين، ومنح التنقيب للشركات الأمريكية. وهي المرة الأولى التي يجري فيها الاتفاق ما بين السعوديين والكويتيين أنفسهم على هذه الخلافات، حيث أن كل ما تم من تسوية الخلافات ما بين السعودية والكويت كان يحضر عن الكويت ممثلاً بريطانيا ليحدد ما للكويت وما عليها (جي-بي-كيلي، 1971).

فمعاهدة عام 1913 التي تمثل الأساس القانوني لمرجعية تحديد حدود إمارات ومشايخ الخليج العربي، والتي لم يجر التوقيع عليها أو المصادقة عليها سوى من بريطانيا، فقد حددت الكويت على شكل دائرة تتوسطها مدينة الكويت، وخور الزبير في الشمال، والقرين في الجنوب. إلا أن شيخ الكويت سالم الصباح كان قد طالب بأن ترسم حدود إمارته بخط مستقيم نحو الشرق بمحاذاة ساحل الخليج العربي حتى واحة البلبول. على الرغم من الاتفاقيات التي تم التوصل إليها ولا سيما ما بين 1957-1958، وكذلك اتفاقية 1965 التي نظمت الحدود في المنطقة المحايدة، وكذلك في ما يتعلق بالحقوق الخاصة باستغلال البحر الاقليمي الملاصق وحددته الاتفاقية بستة أميال وأشارت إلى التحكيم كأسلوب يجب على الأطراف المتنازعة أن تلجأ إليه في حالة ظهور أي خلاف في المستقبل، إلا أن هذه الاتفاقية، وكذلك ما تم التوصل إليه فيما بعد من اتفاقيات نتيجة

للمفاوضات الثنائية، لم تؤد إلى أية تسوية، أو اتفاق بصدد جزيرتي (أم المرادم وكارو) التي تعتبرهما الكويت ضمن سيادتها الإقليمية، في الوقت الذي تطالب الرياض بممارسة السيادة المشتركة مع الكويت عليهما (شحاته، 1993 :222). وهو نفس العرض الذي تقدمت به الكويت بعد إعلان استقلالها للمملكة العربية السعودية في وقتها رفضت هذا العرض (صبحي، 1993: 192).

ولاسيما وأنها كانت ترى بأنه عن طريق الضغط على الكويت التي كانت تبحث عن اعتراف دولي وعربي ناهيك عن الأزمة التي نشبت مع العراق الذي طالب بعدم الاعتراف بالكويت لكونها جزءاً من التراب العراقي وأن الاستعمار البريطاني قد أخل بكل الاتفاقيات التي نصت على كون الكويت قضاءاً تابعاً لولاية البصرة. وهذا ما أقرت به اتفاقية عام 1913. إلا أن تسوية الأزمة العراقية– الكويتية في ذلك الوقت. جعل الكويت في موقف أقوى إزاء المطالب السعودية التي أقفلت الملف من جانبها، إلا أنها لم يغيب عنها ذلك الطموح في عودة هذه الجزر لسيادتها، وقد حصلت بعض المحاولات السعودية في السيطرة على جزيرة (كارون أوكارو) في بداية عام 1977 حيث لاذت الكويت بالصمت، ولكن بعد العدوان العسكري على العراق في عام 1991 وفي فترة أقل من سنتين سادت العلاقات السعودية الكويتية خلافاتٍ تمثلت في مقاطعة السعودية لدورة الخليج لكرة القدم التي جرت في الكويت التي أعادت إلى الأذهان ضمن المهرجان الاحتفالي معركة الجهراء التي تمثل دخول الجيوش الوهابية إلى الجهراء والسيطرة عليها، وقد عكس هذا الصراع تأثيراته على العلاقات بين البلدين، حيث رفع الكويتيون في المهرجان شعاراً تاريخياً يرمز إلى تصدي أهالي الجيوش الدعوة الوهابية، حيث يتألف هذا الشعار من خيالين وسيفين كتب تحتها عبارة الجهراء. فهذه الصراعات والنزاعات الحدودية تستمد جذورها من التعدديات والبنى العصبوية

التقليدية والمترسبة بقوة في التكوين العربي والنسيج المجتمعي العربي العام، وصولاً إلى قاعه وامتداده السيوسيولوجي- التاريخي (مرهون، 1997 :68).

فالنزاع الحدودي السعودي- الكويتي قد حكمته اعتبارات النفط الكامن في باطن جزيرتي كاروه وأم المرادم، والذي كان التحدي الأكبر في تاريخ العلاقات الكويتية-السعودية، وأنه النزاع البحري الوحيد بين السعودية ودول المنطقة على الرغم مما ساد علاقاتها مع قطر والبحرين بعض الفتور على مسألة تحديد المياه الإقليمية التي لم تقم على أساس "الحق التاريخي" وهي المرجعية التي تمسكت بها الرياض في كل خلافاتها مع دول الجوار، بل أخذت تركز على الاعتبارات الإستراتيجية (الأنصاري، 1997). وإذا كانت مسألة الحدود البرية قد نظمتها اتفاقية العقير، إلا أنها لم تشر إلى جزيرتي كارو وأم المرادم، حيث أن الكويت تستند في مطالبها لهاتين الجزيرتين بناءاً على الرسائل المتبادلة بينها وبين العراق عام 1923 وفي عام 1932، وبقي الخلاف معلقاً إلى عام 1977 عندما احتلتها السعودية عسكرياً، حيث لم تحرك الكويت ساكناً لأنها على خلاف مع طهران حول طبيعة الأثر الإقليمي لجزيرة فيلكا، وخلافها الحدودي مع العراق، الأمر الذي جعلها تُجمد الملف الحدودي مع السعودية (مرهون، 1997).

المطلب الثالث: تقييم دور السياسة الخارجية الكويتية في إدارة النزاعات الحدودية مع العراق والسعودية:

ترتكز السياسة الخارجية الكويتية على عدة أسس، لعل أهمها عدم التدخل في شئون الغير، والتعاون من أجل سيادة الأمن والاستقرار على المستويين الإقليمي والدولي، وعلى الرغم من تعدد دوائر السياسة الخارجية الكويتية، فإن الدائرة الخليجية تحظى باهتمام بالغ لدى صانعي القرار في دولة الكويت انطلاقا من روابط تاريخية مشتركة ومصالح آنية ومستقبلية.

اولاً: تقييم دور السياسة الخارجية الكويتية في إدارة النزاعات الحدودية مع السعودية:

تأتي المملكة العربية السعودية على قمة أولويات السياسة الخارجية الكويتية، حيث تحرص الدبلوماسية الكويتية دائمًا على تفعيل التعاون ودعم التقارب مع المملكة على كل المستويات، ويمكن للمهتم بشئون منطقة الخليج أن يلمس بوضوح تشابهًا إن لم يكن تطابقًا في مواقف الكويت والرياض فيما يخص القضايا المتعلقة بمنطقة الخليج، إضافة إلى قضايا العالمين العربي والإسلامي. ولعل قضية الأسرى والمرتهنين الكويتيين في السجون العراقية هي أبرز القضايا التي تعكس التنسيق في تحركات السياستين الكويتية والسعودية (جلود، 2008).

يعد التعاون والتنسيق بين دولة الكويت والمملكة العربية السعودية ضرورة إستراتيجية يوجبها الواقع إنطلاقاً من مقتضيات عدة أهمها (البيان، 2002):

أولاً: المرتكز الجغرافي: حيث ربطت الجغرافيا مصير الكويت ومصير السعودية، فهناك نوع من التماس والتداخل بين حدود البلدين، إذ تتسع الحدود السعودية لتصبح إمتدادًا لمساحة دولة الكويت بحيث تشكل عمقًا إستراتيجيًا لها، كما أن الواقع الجغرافي أيضًا يجعل أي خطر يتهدد الكويت مصدرًا مباشرًا لتهديد أمن المملكة العربية السعودية بحيث تكاد تكون الكويت هي خط الدفاع الأول عن الأراضي السعودية. حيث أن أحداث الغزو العراقي للكويت عام 1990 شكلت الفرصة الأولى لظهور عمق الارتباط الجغرافي بين البلدين، حيث غدت الأراضي السعودية موطنًا بديلاً للشعب الكويتي وحكومته، كما جعلت مقتضيات الجغرافيا المملكة العربية السعودية الدولة الوحيدة القادرة إستراتيجيًا على التحول إلى قاعدة للشرعية الكويتية وأمير الكويت وحكومته من خلال استضافة سياسية كاملة ساعدتها على فرض الأمر الواقع واكتساب استقرار وثقل واقعي من خلال الأراضي

السعودية، كما قدمت المملكة الدعم اللوجيستي ووفرت الأراضي التي انطلقت منها قوات التحالف الدولي التي اضطلعت بمهمة تحرير الأراضي الكويتية.

ثانياً: المرتكز التاريخي: ربط التاريخ بين الكويت والسعودية في وحدة مصيرية جعلتهما تواجهان تحديات مشتركة، حيث أنطلق الملك الراحل عبد العزيز مؤسس المملكة العربية السعودية من الكويت إلى الرياض لتوحيد أراضي المملكة في بداية القرن العشرين، إضافة للروابط والعلاقات التي تجمع أبناء الأسرتين الحاكمتين في كلا البلدين والأواصر العميقة بين الشعبين(جلود، 2008).

ثالثاً: المرتكز السياسي: إذ تمثل المملكة العربية السعودية بوصفها أكبر دول مجلس التعاون الخليجي مركز الثقل السياسي في المجلس، وتمثل على المستوى العربي أحد أهم مراكز التوجيه، أما على المستوى الإسلامي فهي عاصمة الإسلام ومقدساته مما يجعل التنسيق معها من أولويات السياسة الخارجية الكويتية، كما أن الموقع الاستراتيجي للكويت يجعلها من أولى اهتمامات التحرك السعودي في المنطقة.

رابعاً: المرتكز الاقتصادي، هناك حاجة مستمرة لبحث التعاون المشترك بين البلدين خاصة في المجال النفطي، حيث إن السعودية والكويت تعدان من كبريات الدول المصدرة للنفط والمالكة للاحتياطي النفطي على مستوى العالم، وتلعب كل من الرياض والكويت دورًا مهمًا في إطار منظمة الدول المنتجة للنفط «أوبك» حيث تحتاج الدولتان للتشاور المستمر وتنسيق السياسات حول أوضاع السوق النفطية وما يرتبط بها من تحديات لسقف الإنتاج وما يتعلق به من تأثيرات على مستوى الأسعار. ملامح التقارب تبلور التقارب بين الرياض والكويت في كثير من المجالات على

مختلف صعد العلاقات الثنائية بين الجانبين، فعلى الصعيد الاقتصادي، يرتبط البلدان باتفاق تعاون اقتصادي تم توقيعه في 12مارس 1975(الأنصاري، 1997).

ويتجلى عمق التعاون الاقتصادي بين البلدين في مجال النفط، حيث تقتسم الدولتان المنطقة المحايدة فيما بينهما والتي تنتج ما بين 340- 360 ألف برميل يوميًا، وكانت كل من الكويت والسعودية قد وقعتا مع شركة الزيت العربية اليابانية اتفاقًا بمقتضاه تدير الشركة المنطقة الخاضعة لكل منهما، ولقد بلغت مدة عقد الكويت 40عامًا تنتهي في يناير 2003 ولم تجدد الكويت اتفاقها مع شركة الزيت العربية، وكذلك فعلت المملكة العربية السعودية التي رفضت تجديد العقد. كما تجري الكويت والسعودية محادثات مستمرة حول إدارة المنطقة المقسومة بينهما، وكانت السعودية قد رحبت بتحديد جدول زمني لانتقال مسئولية إدارة العمليات بتلك المنطقة للكويت، وقد شكّلت الدولتان فريق عمل من وزارتي النفط والجهات المعنية الأخرى بالبلدين لإعداد الجوانب الفنية والاقتصادية على أن يتم تنفيذ العمل من قبل العمليات المشتركة(جلود، 2008).

وفي الإطار ذاته دخلت المفاوضات بين الجانبين حول كيفية استغلال الجزء الجنوبي من حقل الدرة «الغاز الطبيعي» في المرحلة الفنية بعد أن توفر لها غطاء سياسي، حيث سبق الاتفاق بين البلدين وعلى أعلى مستوى على اقتسام الثروات الموجودة في المنطقة المشتركة من الحقل بالتساوي، وبناء على هذا الغطاء السياسي بدأت المشاورات بين وزارتي النفط في البلدين لتحديد كيفية استغلال هذا الجزء من الحقل الذي يتوفر فيه الغاز الطبيعي، وتتركز المفاوضات في الفترة الحالية على الجوانب العامة المتعلقة بتطوير حقل الغاز وتوزيع الحصص بين الكويت والسعودية، وكذلك الاتفاق على الشركة التي ستتولى تطوير الحقل ونصيبها من الإنتاج، وتحديد ما إذا كانت كل دولة ستحصل على حصتها في شكل عيني كحصة من الإنتاج أم نقدي كفائدة من بيع إنتاج

الحقل، وتتجه النية إلى أن تحصل الشركة التي ستتولى تطوير الحقل على نحو 10- 20% من الإنتاج، ثم تقسيم الباقي مناصفة بين البلدين(البيان، 2002).

أما على صعيد الدفاع والأمن، فإن العلاقات الأمنية بين الكويت والمملكة العربية السعودية تسير في اتجاه تأكيد المملكة دائمًا التزامها حفظ أمن وسلامة الكويت، وذلك في ظل الاقتناع أن كلا البلدين يعد عمقًا استراتيجيًا ودفاعيًا للآخر، وذلك انطلاقًا من الرغبة في ترسيخ مبدأ المشاركة الشعبية بين مواطني دول مجلس التعاون الخليجي، إلى جانب الاتجاه نحو رسم إستراتيجية خليجية موحدة في مجال التشريعات والقوانين. وعلى الصعيد السياسي: تعد الزيارات المتبادلة لكبار مسئولي أي بلدين واللقاءات المستمرة بين قياداتهما، إضافة إلى تسوية القضايا العالقة فيما بينهما، من أهم مؤشرات التقارب السياسي بين هذين البلدين، ويمكن ملاحظة تكرار الزيارات المتبادلة بين البلدين كدليل على حسن هذه العلاقة. ويمكن الإشارة هنا إلى أبرز دليل وهو تسوية واحدة من أهم القضايا العالقة بين البلدين، حيث تم الإتفاق حول ترسيم الحدود البحرية السعودية الكويتية في بداية شهر يوليو 2000 والتي ترجع جذورها إلى عام 1914 عندما حددت الحكومة البريطانية مع تركيا العثمانية الحدود البحرية الكويتية- السعودية التي تم تأكيد الاتفاق عليها عام 1922 في اتفاقية العقير(جلود، 2008).

جاءت هذه الاتفاقية منسجمة ومصالح كلا البلدين، والتي لاقت ترحيباً ليس فقط من الجانبين، بل على المستويين الخليجي والعربي، حيث أنها عكست عدة دلالات من أهمها عمق العلاقات السعودية – الكويتية. كما أكد المعنيون بالشأن الخليجي أن الاتفاق البحري المبرم بين الكويت والسعودية قد شكل إستمراراً لنهج حل الإشكالات الحدودية بين دول الخليج. كما أكد وجود نموذج إيجابي في التعامل مع قضايا الحدود الشائكة بين الدول الخليجية. وجدير بالذكر أن

الكويت والسعودية قد تبادلتا وثائق التصديق النهائي على اتفاقية ترسيم الحدود البحرية المشتركة بين البلدين في نهاية يناير من عام 2001، كما تم إيداع وثيقة الترسيم في المنظمات الدولية والإقليمية وهي مجلس التعاون لدول الخليج العربية وجامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة. كما أتفق البلدان، أثناء اجتماعات فريق التنفيذ لاتفاقية الحدود للمنطقة المغمورة المحاذية للمنطقة المقسومة بين الكويت والسعودية في جدة في يوليو من عام 2001، على تسريع عمليات ترسيم الحدود البحرية بينهما في الجرف القاري وإنجازها في فترة زمنية قصيرة، وذلك بهدف أن يعجل المشروع بالتفاوض مع إيران لتوقيع اتفاق ترسيم مشترك للحدود بين الكويت وطهران والرياض.

ثانياً : تقييم دور السياسة الخارجية الكويتية في إدارة النزاعات الحدودية مع العراقية:

أصبحت قضية مستقبل العلاقات الكويتية – العراقية بعد عام 2003من القضايا التي تشغل كل الأوساط والفعاليات الكويتية (السياسية والاقتصادية والاجتماعية) في ضوء الاستعدادات والوقائع المتواترة على صعيد العالم برمته. ففي ظل ذلك لابد من طرح المزيد من الرؤى السياسية والاقتصادية والاجتماعية وخصوصاً في هذه المرحلة الدقيقة والحساسة لإنشاء تراكم من الخبرات والمهارات والمعطيات تؤدي في النهاية إلى تأسيس قاعدة فكرية نظرية وعملية وتطبيقية لا يستطيع أحد تجاوزها أو القفز عليها حينما يتم ترسيخها وتأصيلها بشكل واقعي وعلمي من أجل المواجهة والتفاعل البنّاء مع مستقبل هذه العلاقات خصوصاً إذا شارك في هذه العملية سياسيون معروفون ومؤثرون وخبراء اقتصاديون ومفكرون من جميع الاتجاهات السياسية (دشتي، 2003).

في 3 سبتمبر 2010 أكد وزير النفط الكويتي الشيخ أحمد العبد الله الصباح "أن الكويت والعراق توصلا إلى اتفاق أولي في شأن تقاسم حقول النفط الحدودية والسماح لشركة نفط عالمية بتطويرها، مما يعطي انطباعاً بأن البلدين يوشكان على خطوة كبيرة نحو الأمام في مجال التعاون

ونسيان الماضي، والاتفاق يتضمن اختيار شركة عالمية للتنقيب عن النفط في تلك الحقول لمصلحة كلا البلدين، إلا أنه لم يجر بعد اختيار أي شركة. وإن البلدين إتفقا من حيث المبدأ، وأن الاتفاق سيعمل بتجنب أي مزاعم مستقبلية بأن أياً من البلدين يفرط في استغلال الحقول المشتركة" وإن ملفات الأسرى والمفقودين الكويتين والتعويضات وترسيم الحدود وغيرها، يمكن أن تجد طريقها إلى الحل إذا ألتقت دبلوماسية الطرفين إلى مشتركات تقوم على (الكاتب، 2011):

1. مبادئ حسن الجوار وعدم الاعتداء .
2. التنسيق في تحليل أحداث ومستجدات المنطقة.
3. توحيد المواقف السياسية في تناول القضايا الثنائية والإقليمية.
4. دراسة الملفات العالقة وطرح الحلول الموضوعية بشأنها بما يفضي إلى موافقة الجانب الكويتي عليها تمهيداً لغلقها .
5. العمل الدؤوب مع الحكومة العراقية والولايات المتحدة، بصفتها من الناحية الواقعية البحتة اللاعب الرئيس في المعادلة العراقية، ودول مجلس التعاون الخليجي ودول الجوار لبناء الدولة العراقية، على النحو الذي يجعل من العراق الجديد عاملاً للاستقرار في المنطقة، ويحترم علاقات حسن الجوار، ويلتزم بالقرارات الدولية خاصة تلك ذات العلاقة بغزو الكويت، ومن أهمها المتعلقة باستقلال وسيادة وحدود دولة الكويت (الحياة، 2003).
6. أن يقود التبادل الدبلوماسي بين البلدين إلى المساهمة الفعالة في بناء وتعزيز الثقة، وتحقيق الاستقرار والأمان للبلدين.
7. العمل مستقبلاً على تشكيل لجنة سياسية عليا مشتركة من البلدين لوضع أسس وضوابط التعاون والتنسيق بين البلدين ، على مستوى القضايا والأمور الوطنية لكل منهما ، وعلى

مستوى الثوابت والمتغيرات الإقليمية والدولية ،وتحديد أسس وعناصر الخطاب السياسي الذي يخدم مصالحهما المشتركة.

8. دعم لجان التآخي الكويتية العراقية باعتبارها نموذجاً للدبلوماسية الشعبية.

9. دعم القضايا والأمور التي تخص العراق في المحافل الدولية والإقليمية .

10. العمل على مساعدة العراق الجديد على إستعادة عافيته الإقليمية والعودة مجدداً إلى محيطه العربي والدولي (القبس، 2003).

11. العمل على زيادة مستوى التقارب بين العراق الجديد ودول مجلس التعاون الخليجي.

وعليه، يحتكم العراق والكويت إلى الكثير من الأمور المشتركة، فالحقائق الجغرافية من حدود برية وبحرية، واللغة والتاريخ، فرضت بما لا يقبل الجدل نمطاً جديداً من التنسيق الدبلوماسيين البلدين فتح مجالات واسعة للعمل المثمر على كافة الأصعدة وخصوصاً الاقتصادية من خلال فتح آفاق التعاون وتوفير السبل الكفيلة لتدفق الاستثمارات الكويتية إلى السوق العراقية الناشئة والواعدة، وبما يزيد من المشتركات بين الدولتين حكومة وشعباً، كما أن مقترحات، من قبيل استثمار ما تبقى من مبالغ التعويضات في مشاريع داخل العراق، وتزويد الكويت بكافة المعلومات المتوفرة عن الأسرى والمفقودين، وتنظيم حركة الملاحة والمرور على الحدود المشتركة (البرية والبحرية)، من شأنها أن تؤدي إلى علاقات أكثر فاعلية وتأثيراً ليس على المستوى المحلي والإقليمي، بل والمستوى الدولي أيضاً لما يمتلكه البلدين من ثقل بين البلدان المنتجة للنفط ، ناهيك عن الموقع ومزايا أخرى كثيرة . وإن كل اللقاءات والحوارات المباشرة بين البلدين على الصعيد الدبلوماسي والسياسي، سوف تطور العلاقات بين البلدين، وستؤدي إلى التعاون الجاد والبناء في

كافة المجالات وتغيير الصورة النمطية عن المرحلة السابقة، آن لها أن تتغير مع دبلوماسية تعتمد الحوار والمشتركات وتنبذ منطق التهديد والقوة. (الكاتب، 2011)

ويتضح من ذلك، أن سياسة الكويت تجاه العراق لا زالت تتسم بالعمومية وعدم تحديد المواقف، حيث إن تأزم الأوضاع الأمنية في العراق يستدعي بالضرورة من دول الجوار أن تكون مواقفها المعلنة في واقعها التنفيذي لصالح وحدة العراق واستقراره وسلامة أبنائه ومقدراته، وأن تدرك خطورة تأليب طرف على حساب الطرف الآخر وانعكاسات ذلك ليس على أمن العراق فحسب، بل وعلى أمن المنطقة والعالم أجمع، بحكم أهمية هذه المنطقة وتأثيرها على الأمن، والسلم العربي والإقليمي والدولي .

الخاتمة (النتائج والتوصيات)

الخاتمة

ارتبطت الكويت تقليدياً مع السعودية والعراق بروابط التاريخ والجوار الجغرافي إضافة إلى اللغة المشتركة والدين. فالكويت قبل اكتشاف النفط وتصديره، اعتمدت في كثير من أمورها التجارية على العراق الذي اعتبر آنذاك سلة غذاء للكويت، حيث اشتهر العراق في السابق بكثرة النخيل ووفرة التمور والقمح والكثير من المنتجات الزراعية. وكانت الكويت تستورد من العراق الماء والغذاء والتمور، كما ازدهرت تجارة النقل البحري والبري وتجارة الترانزيت بين البلدين حتى عام 1990، ورغم جميع الخلافات والمعوقات القائمة والمتوقعة في مسار العلاقات الكويتية العراقية، فإنّ من الثابت أن حقيقة الجوار بين البلدين تجعل كلاً منهما بحاجة لعلاقات تعاونية مع الآخر، وتجعل دولة الكويت تحديداً معنية باستقرار الأوضاع بالعراق سواءً ما يتعلق بالناحية الأمنية أو بطبيعة الحكم أو بالعلاقة بين الطوائف والجماعات العراقية وهي كلّها أمور تؤثر حتماً على الأمن القومي الكويتي، ومن ثم تتطلب حداً أدنى من التعاون والتنسيق السياسي بين البلدين لتحجيم التداعيات السلبية على الكويت.

ترتكز السياسة الخارجية الكويتية على عدة أسس لعل أهمها التعاون من أجل سيادة الأمن والاستقرار على المستويين الإقليمي والدولي، وعلى الرغم من تعدد دوائر السياسة الخارجية الكويتية فإن الدائرة الخليجية تحظى باهتمام بالغ لدى صانعي القرار في دولة الكويت انطلاقًا من روابط تاريخية مشتركة ومصالح آنية ومستقبلية، وتأتي المملكة العربية السعودية على قمة أولويات السياسة الخارجية الكويتية، حيث تحرص الدبلوماسية الكويتية دائمًا على تفعيل التعاون ودعم التقارب مع السعودية على كل المستويات وفي مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية

والثقافية. وتدرك الكويت أهمية حل النزاعات بين الدول بالطرق الدبلوماسية ومنها مشاكل الحدود حيث كانت الكويت ولا زالت تعمل على حل نزاعاتها مع دول الجوار الجغرافي وخصوصاً(العراق، والسعودية) بالطرق السلمية.

النتائج :

من أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة ما يلي :

- سعت الدراسة الى اختبار صحة الفرضية التالية: "ترتبط القضايا الحدودية بين الدول العربية بإمكانية بناء علاقات تكاملية أو اندماجية بما يسهم في تعزيز العلاقات السياسية" حيث تبين من خلال الدراسة أن مشكلة الحدود في الوطن تعد من المشاكل التي أثرت بشكل كبير على الاستقرار والتعاون بين الدول العربية، ومنها العلاقات الكويتية – السعودية وقد كان لمشاكل الحدود تأثير واضح على العلاقات الكويتية – العراقية، وعلى الاستقرار السياسي في الدولتين، وهذا يثبت صحة الفرضية التي انطلقت منها الدراسة.
- تبين من خلال الدراسة صحة الفرضية الثانية التي تنص على "تؤثر توجهات السياسة الخارجية الكويتية على إدارة النزاعات الحدودية مع العراق والسعودية في الفترة (2003–2017)" حيث بينت الدراسة أن الكويت تعمل على توظيف الادوات الدبلوماسية في حل نزاعاتها الحدودية مع السعودية للمحافظة على العلاقات السياسية والاقتصادية بين الدولتين من خلال المفوضات الدبلوماسية وعلى اعلى المستويات للجارة السعودية، وقد اعتمدت سياسة اللجوء الى المنظمات الدولية في إدارة نزاعاتها الحدودية مع العراق والتحكيم الدولي لحل الخلافات وترسيم الحدود مع العراق .

التوصيات :

وفي ضوء نتائج الدراسة فأنها توصي:

- بناء مقومات الأمن الوطني لدول الخليج العربية عبر تنمية الاعتماد الإقليمي على الذات في إطار النظام الإقليمي العربي، والانتقال من الاعتماد على الحماية العسكرية الأجنبية إلى بناء قدرات دفاعية لهذه الدول على أن ترتبط هذه القدرات بنظام إقليمي عربي للأمن والاستقرار وعدم الاعتداء.
- توظيف الدبلوماسية، وحسن علاقات الجوار من ناحية، والتفاهم بين الحكومات من ناحية أخرى، لبناء جسور الثقة في الترتيبات الإقليمية وتطوير العلاقات الكويتية مع العراق والسعودية .
- قيام الكويت بتوظيف دبلوماسيتها لحل الخلافات الحدودية مع العراق بالطرق الدبلوماسية .

المراجع:

المراجع العربية:

الكتب:

- أبو طالب، فتحي (2002). **رحلة العودة من الكويت أثناء الغزو**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- أسيري، عبد الرضا (1992). **سياسة الكويت الدولية المعاصرة: انجازات، إخفاقات، تحديات**، الطبعة الثانية، جامعة الكويت: الكويت.
- الأنصاري، محمد جابر (وآخرون) (1997). **النزاعات الأهلية العربية: العوامل الداخلية والخارجية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- جلود، ميثاق خير الله (2008). **مستقبل العلاقات السياسية العراقية-الخليجية قسم الدراسات السياسية والإستراتيجية**. بغداد: جامعة الموصل، مركز الدراسات الإقليمية، دار الكتب والوثائق.
- جي-بي-كيلي (1971). **الحدود الشرقية لشبه الجزيرة العربية**، ترجمة خيري حماد، بيروت: دار المكتبة، الحياة.
- الحسن، سبعاوي إبراهيم (1987). **حل النزاعات بين الدول العربية**. بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة.
- دشتي، إبراهيم (2003). **العراق إلى أين؟**. الكويت: إدارة البحوث والدراسات بمجلس الأمة.

- الراوي، جابر إبراهيم (1978). **المنازعات الدولية**. بغداد: مطبعة دار السلام.
- الرميحي، محمد (2004). **قراءة في مستقبل العلاقات العراقية الكويتية**. جامعة الكويت: مركز الدراسات الاستراتيجية والمستقبلية.
- الزيود، إسماعيل محمد؛ الطروانة، فاطمة سليم (2012). **قضايا معاصرة**، عمان: دار كنوز المعرفة.
- الساكت، محمد عبد الوهاب (1973)، **الأمين العام لجامعة الدول العربية اختصاصاته السياسية والإدارية**. بيروت: دار الفكر العربي.
- سرحان، عبد العزيز محمد (1986). **تسوية المنازعات الدولية**. (ط2)، بغداد.
- سعد الله، عمر (2003). **القانون الدولي للحدود**. الجزء الأول، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- الشاعري، صالح يحي (2006). **تسوية النزاعات الدولية سلميا**. القاهرة: مكتبة مدبولي.
- العنزي، محمد نايف (2000). **تاريخ العلاقات السياسية بين الكويت والعراق في الفترة (1961-1973)**. الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية.
- الغنيم، عبدالله وآخرون (1997). **الكويت وجوداً وحدوداً**. الطبعة الثانية. الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية.
- قاسم، جمال زكريا (1996). **تاريخ الخليج الحديث والمعاصر**. القاهرة: دار الفكر العربي.
- قشي، الخير (1999). **المفاضلة بين الوسائل التحاكمية وغير التحاكمية**. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

- كمال، أحمد محمد (1991). **انفجار الخليج "العراق المغبون وكلمة التاريخ"**. القاهرة: مكتبة مدبولي.

- الكيالي، عبد الوهاب وآخرون (1990). **الموسوعة السياسية**. الجزء الثالث، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

- النعيم، مشاري عبد الرحمن (1999). **الحدود السياسية السعودية: البحث عن الاستقرار**. لندن: دار الساقي.

- مركز البحوث والدراسات الكويتية (1993). **تخطيط الحدود الدولية بين دولة الكويت وجمهورية العراق كما أقرتها الأمم المتحدة**، الكويت: المركز العربي.

- مرهون، عبد الجليل (1997). **نزاعات الحدود في شبه الجزيرة العربية**. بيروت: دار النهار للنشر.

- المصالحة، محمد (2004). **الدبلوماسية التفاوضية في التجربة الأردنية: من واشنطن إلى وادي عربة**. عمان: مركز الدراسات البرلمانية (دامية).

- المصالحة، محمد (2008). **محاضرات في فض النزاعات**. عمان: الجامعة الأردنية.

- المصبح، سعد عبد الله (1411هـ). **الحصانة الدبلوماسية في ظل التشريعات الإسلامية**. الرياض: معهد الدراسات الإسلامية معهد الدراسات الدبلوماسية.

- مطر، فؤاد وآخرون (1994). **موسوعة حرب الخليج . اليوميات. الوثائق. الحقائق**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

- المخادمي، عبد القادر (2004). **نزاعات الحدود العربية**. دار الفجر للنشر والتوزيع.

المجلات والدوريات:

- أسيري، عبد الرضا (1993). سياسة الكويت الخارجية: قراءة في الماضي ونظرة في المستقبل، **مجلة العلوم الاجتماعية**، العدد الأول والثاني، جامعة الكويت، الكويت.
- علوان، قاسم (2005). أفق العلاقات العراقية الكويتية... من ما قبل اعلان الاستقلال وإلى المستقبل المفترض، **مجلة الحوار المتمدن**. العدد (1352).
- شحاته، محمد مصطفى (1993). الحدود السعودية مع دول الخليج العربي. **مجلة السياسة الدولية**، العدد 111/يناير.
- صبحي، محمد (1993). الحدود والموارد الاقتصادية، **مجلة السياسة الدولية**، عدد 111.
- شحاتة، محمد مصطفى (1993). منازعات الحدود بين السعودية و دول الخليج. **مجلة السياسة الدولية**. العدد 111 بتاريخ 1 يناير.

رسائل وأطروحات جامعية:

- الدويهيس، أحمد حمود (1992). **سياسة الكويت الخارجية من (1961-1991)**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- ذيب، محمد (2010). **التسوية السلمية لنزاعات الحدود الدولية في العلاقات الدولية المعاصرة**. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف. الجزائر.
- العنزي، رشيد حمد (1999). **المسؤولية الدّولية للعراق عن حرق آبار النفط الكويتية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الكويت، الكويت.

مواقع الإنترنت:

- بدير، محمود (2017). الكويت تبدأ صرف تعويضات مواطنيها عن عقاراتهم في المنطقة المقسومة. نقلا عن الرابط: **https://www.alaraby.co.uk/economy/2017/**

- بوزيدي، يحي (2008). العلاقات الدولية بين الموضوع و المنهج ، نقلاً عن: **http://bouzidyahai.maktoobblog.com.**

- البيان، (2002). ملامح الارتباط في السياسة الخارجية للسعودية والكويت. نقلا عن الرابط: **http://www.albayan.ae/one-world.**

- راصد الخليج (2016). السعودية والكويت حقول النفط الغام المستقبل. نقلا عن الرابط: **http://www.gulfobserver.org/**

- الكاتب، غسان (2011). للعراق والكويت دبلوماسية تصنع المستقبل، موقف بغداد بوست، نقلاً من الرابط الإلكتروني: **http://www.baghdadpost.net/ifm.1760/**

- كردي، أحمد السيد (2012). اتخاذ القرار في العلاقات الدولية، نقلاً عن: **http://kenanaonline.com.**

- الكعبي، نافع (2017). خور عبدالله يفجّر أزمة بالعراق.. بعد قرار الحكومة بترسيم الحدود مع الكويت في أهم منفذ بحري. تقلا عن الرابط: **http://www.al-vefagh.com/News/185938.html**

المؤتمرات والوثائق الرسمية:

- مرزوق، طلال زيد عبد الله (2002). **المؤثرات الإقليمية للسياسة الخارجية الكويتية، (دراسة حالة)، الغزو العراقي لدولة الكويت**، من خلال الوثائق الكويتية.
- مركز الوطن لمعلومات والدراسات (1994). السياسة الخارجية رقم التصنيف 5- 6 بتاريخ 1/14/، الكويت، جريدة الوطن.
- المركز الوطني لوثائق العدوان العراقي على الكويت (1993). **ترسيم الحدود العراقية الكويتية، الحق التاريخي والإرادة الدولية.** الطبعة الثانية.
- مصطفى، أحمد عبد الرحيم وآخرون (1990)، **خرافة الحقوق التاريخية في دولة الكويت،** المركز الإعلامي الكويتي.
- الهيئة العامة لتقدير التعويضات عن خسائر العدوان العراقي (التقرير السنوي 1995- 1996) الكويت.
- العبد القادر، محمد عبدالله (2000). **الحدود الكويتية العراقية.** الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية
- مجلس الامة الكويتي (1995). تقرير لجنة تقصي الحقائق من موضوع الغزو العراقي على دولة الكويت، تقرير غير منشور، الكويت.
- وثائق الأمم المتحدة، سلسلة الكتب الزرقاء، الأمم المتحدة والنزاع بين العراق والكويت (1990 . 1996)، المجلد التاسع.

الجرائد والصحف اليومية:

- المباركي، يوسف المبارك (2005). الحدود الكويتية – العراقية: القديم والجديد، جريدة الشرق الأوسط، الثلاثاء 12 رجب 1426 هـ 16 اغسطس العدد9758 .
- علاونة، يوسف (2000). اتفاق سعودي–كويتي على استكمال مباحثات ترسيم الحدود البحرية قريباً، صحيفة الاتحاد الإمارتية، العدد 9104، الخميس 8 حزيران.